

جزء في علوم الحديث

في بيان المتصل والمترسل والموقف والمنقطع

تصنيف

أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ
توفي في ٤٤٤ هـ

قدّر له وشّرّه وخرّج أحاديثه وأثاره
أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان



الدار الشريعة



جزء في علوم الحديث في
بيان المتصل والمرسى والموقوف والمنقطع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

٢٠٠٦ - ١٤٢٧ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٦/٧/١٨٦٩)

٢٣١

آل سلمان، مشهور

جزء في علوم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف
والمنقطع /مشهور بن حسن آل سلمان.. عمان : الدار الأثرية، ٢٠٠٦.
(١٧٦) ص.

ر. إ. : (٢٠٠٦/٧/١٨٦٩).

الواصفات: / الحديث // علوم الحديث // الإسلام //
السيرة النبوية /

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : ٢٠٠٦/٧/٢٠٩٧.

الدار الأثرية

تلنفاكس ٥٦٥٨٠٤٥

عمان - الأردن



جزء في علوم الحديث في

بيان المتصل والمسل و الموقف والمنقطع

تصنيف

أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ

(ت ٤٤ هـ)

قراء وعلق عليه وخرج أحاديثه وأثاره

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُورِ
أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا
هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ:

لم ينشر جزء أبي عمرو الداني «بيان المتصل والمرسل والموقف والمنقطع» من قبل، وهو الدرة الوحيدة الباقية - فيما نعلم - من آثاره في علم الحديث القليلة^(١)، فعلى الرغم من تخصص أبي عمرو في علم القراءات، إلا أنّ له مشاركة حسنة في الحديث، ظهرت آثارها في العلم الذي نبغ فيه من خلال إسناده الأحاديث والأثار والمقطوعات لقائلها، وعناته القوية بسياق الأسانيد والتفنن في إيرادها، كما تراه في الذخيرة العلمية العجيبة من كتبه، التي ما تمت إلا بعد انقطاعه للقرآن وعلومه قرابة الخمسين سنة، جاب خلالها نواحي العالم الإسلامي طلباً للعلم وشيوخه حتى حصل في هذا الباب ما لم يحصله غيره، فأصبح إمام القراءات في عصره، وألف ما يزيد على مئة كتاب وجزء في هذا العلم، وبعض رسائله في مسائل متخصصة محصورة.

وإن من يتأمل قائمة مؤلفات الداني^(٢) ليشعر بالإعجاب نحو هذا

(١) سيأتي تعدادها وتسميتها.

(٢) جمعها - وجهه في ذلك وأجاد وأفاد - الدكتور عبد الهادي حبيتو، وكتابه مطبوع في المغرب بعنوان «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب

العلامة المتخصص الفريد، وبالإكثار للتقدم العلمي الواسع الذي بلغته
أجيالنا الماضية.

وجزئنا هذا الذي نشره مثال ناطق، وبرهان قاطع على ما اتصف به أبو عمرو الداني من رسوخ في غير العلم الذي اشتهر به. وموضوع جزئه هذا دقيق في فن علم مصطلح الحديث، فهو في بيان حد (المتصل) و(المرسل) و(الموقوف) و(المنقطع)، يورد الرسوم وتعريفها، ويكثر من التمثيل عليها، ويهمل توجيهها، لظهور حقيقة أمرها، وهي مسائل تعرض لها كثير من علماء المصطلح، ولكنها لم تفرد بالتصنيف زمن أبي عمرو الداني، ولا سيما في المغرب، وشعر أبو عمرو الداني أن كلام العلماء الذي وقف عليه فيها متفرق، وهو غير مشبع ولا كافٍ فيها، فجمعها في هذا الجزء، واعتمد^(١) فيه كثيراً على «معرفة علوم الحديث» للحاكم وتقديم القابسي لـ «ملخص الموطأ»^(٢) برواية ابن القاسم، وكادت عبارتي هذين العلَمين أن تكون نسخة أخرى للجزء، يجبر ما ندّ به قلم ناسخه^(٣) من سقط أو وهم - وهو قليل - والداني يكتب في حساب شديد، وعبارة قوية، يبعد عن الاستطراد والخشوع، ويمثل بأمثلة دقيقة، تباع عن سعة روایاته، ولا يذكر مثلاً - سواء كان حديثاً مرفوعاً أو أثراً سلبياً - إلا أسنده، وتفنن

وبيان الموجود منها والمفقود». ذكر له فيه (١٧١) مؤلفاً وجزءاً.

(١) سترى هذا جلياً في تعليقي وسأعتني بإبراز ذلك.

(٢) وقع لابن حجر في «المعجم المفهرس» (٣٩ / رقم ١١) من طريق أبي عمرو الداني عن أبي الحسن القابسي.

(٣) وهو من العلماء المعروفين، وستأتي ترجمته.

في ذكر أسماء شيوخه فيه، فتارة يفصل ويطول، وتارة يكتفي بكتينتهم أو إضافتهم إلى أسماء آبائهم، وقد وقع للناسخ في اثنين منهم أوهام، تداركناه من مواطن آخر، وسيأتيك - إن شاء الله - ثبت مختصر فيهم.

ولا أُخفي القارئ أن تعليقي على هذا الجزء بتحقيق وتعليق وتحريج مأخذ من شرحي المطول عليه، المسمى بـ «بهجة المنتفع»، واسترسلتُ فيه في التمثيل والتحريج، والتعليق والتعليق، والتفصيل والتفسير، والتنبيه والتنويه على بعض القضايا التي يكثر فيها الشدُّ والجذبُ بين طلبة علم الحديث ولا سيما هذه الأيام، مع مراعاتي التَّسْهِيلَ والتَّذْلِيلَ، وتوجيه ما ساق المصنف من أمثلة على التأصيل، واعتنيت بالاستدراك على ما قرره المصنف، أو اختصره من كلام من سبقه من العلماء^(١)، وما في صنيعه من دقة أو مُؤاخذة، وزدتُ كلامه توضيحاً، وأمثالته شرحاً وتوسيعاً، وأعقبتها أحياناً بأمثلة أخرى تصرحها أو تلوينها، ولعلني أبسط ما اختصره من وجوه وألوان لطرق بعض الأحاديث وحال بعض روايتها توثيقاً أو تحريراً، على وجه يتيه به المقتنع، ويقنع به المترض، ويُعْتَرَضُ به على المخالف، ولا يُخالَفُ فيه المعاند، ولا يعاند فيه المشاكِس وجهدت فيه في النقد، ونقدت فيه - بأصول - المجتهد، واجتهدت في ذلك كله على قدر وسعي، وحسب طاقتِي.

ويرى القارئ في تحقيري لهذا الجزء زبداً من العبارات، وخلاصة من الإشارات والإفادات، ولم أرِخ فيه العنوان للقلم، وألجمته عما فيه تطويل،

(١) نوهت سابقاً بكثرة نقله من الحاكم النيسابوري والقابسي.

والناظر - بإنعام نظر - في شرحه هذا يدرك حرصي على التحري في إدراكه الحق، وبذل جهدي في الوقوف عليه وإصابته، بغض النظر عن قائليه ومتبنيه، فهو - فيما أرجو - حقيق بالعنابة، وجدير بالاهتمام والرعاية، ولا سيما أنّ أصله في المكانة التي أنتئتكم، وهو ما زال بكرأً. لم تفضه أقلام المحققين، ولم تnel منه عجلات المطبع، ولا رفوف دور النشر، فهو - قبل ذلك - غض طري، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات.

* جهود أبي عمرو الداني الحديبية:

لأبي عمرو الداني مشاركة حسنة، وجهود مبرورة مشكورة في علم الحديث، إلا أنها محصورة معدودة، منها:

١ - «الأدعية بالأثار»:

مذكور في «فهرس تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٢٤ / رقم ٤) و«معجم مؤلفات أبي عمرو الداني» (١١ / رقم ٤).

٢ - «كتاب الأربع الأحاديث التي تتفرع منها السنن» سماه الوادي آشي في « برنامجه » (٢٦٧ - ٢٦٦):

«ال الأربع الأحاديث التي بني عليها الإسلام ومدار العلم عليها وسائل السنن خارج عنها» وكذا ذكره ابن غازي في «فهرسته» (١١٢).

بينما سُمي في «فهرس تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٢٤) و«معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» (١٣) بالعنوان الذي ذكرناه، وتجد حديثاً من الأربع الأحاديث في «جزئنا» هذا، انظر فقرة رقم (٤)

وتعليقنا عليها.

٣- كتاب «أصول السنة بالأثار»:

ذكر في «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (ص ١٦ / رقم ٣) وقال: «خمسة أجزاء».

ولعله المذكور في «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٢٧ - ٣٢٨) بعنوان «أرجوزة في أصول السنة» ونقل منها أبيات. وتبعه ابن الجزري في «غاية النهاية» (١ / ٥٠٥)، والأبيات المذكورة في التوحيد، ورجم الدكتور عبدالهادي حميتوفي دراسته (الاستقرائية الجيدة) المعونة بـ«معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» (ص ١٥ / رقم ٣٣) أنها كتاب بدلالة أن الأرجوزة ليست في خمسة أجزاء.

٤- كتاب «الثقلاء»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٣٠ / ١١٧)، وقال: «جزء لطيف».

وهذا النوع من التأليف يكثر فيه ذكر الأسانيد^(١)، وتورد فيه الأحاديث والأثار، وغالباً ما يصاحب التأليف في هذا الباب داع يقع

(١) كما تراه في كتاب المرزبان «ذم الثقلاء» وطبع للسيوطى «إنحاف النباء بأخبار الثقلاء»، وفي الباب كتاب لابن المبرد. وطبع للأحدب «تحفة العقلاء في القهوة والثقلاء» وللصimirي كتاب «الثقلاء» ولا بن بشر: «مرشد الخصائص في الطفلين والثقلاء» وللخلال «أخبار الثقلاء».

للمصنف من خلال بعض الأخذين الذين لم يرتضى ظرفهم ولا ذوقهم، وهو من أبواب المروءة التي لها تعلق بالعدالة من باب خفيٌّ، وتصنيفه تحت (الأداب) و(الأخلاق).

٥ - «دعاء الختم»:

ذكره عن أبي عمرو الداني أبو الحسن السخاوي في «جمال القراء» (٢٦٤٧ - ٦٥٠) وقال قبله: «وكان أبو عمرو - رحمه الله - يدعو عند ختم القرآن بدعاً طويلاً، يقول: صدق الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، الحي القيوم الذي لا يموت...».

٦ - كتاب «السِنن الواردة في الفتنة»:

ذكره له جمع وهو مطبوع بتحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفورى، نشر عن دار العاصمة، الرياض، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، في ستة أجزاء، في ثلاثة مجلدات.

٧ - كتاب في قول ابن مسعود «جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ» أربعة:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (٣٠ / رقم ١١٩) وقال: «جزء لطيف».

٨ - كتاب فيه مسألة عن قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (٢٧ / رقم

(٨٢). وقال جزء وهو غير المنشور بعنوان «الأحرف السبعة للقرآن» بتحقيق عبد المهيمن الطحان، لأنه نص فيه (ص ٦) أنه استلله من كتاب الداني «جامع البيان».

٩ - كتاب في مسألة عن «الأيام المعلمات والمعدودات»:

مذكور في «الفهرست» (ص ٣٠) رقم (١١١).

١٠ - كتاب «المرتقى شرح المتقى»^(١) لابن الجارود:

مذكور فقط في «الرسالة المستطرفة» (٢٠)، ونسبته للداني وهم، وصوابه للطف الله بن أحمد بن لطف الله جحاف (ت ١٢٤٣ هـ). ومنه نسخة في جامع صنعاء الكبير برقم (٩١٧ - حديث)^(٢).

١١ - كتاب «معرفة طرق الحديث»:

كذا ذكره صاحب «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (١٦ / رقم ٦).

وهنالك جهود لها تعلق بالحديث والتفسير، وهي تخص التراجم، ككتاب «تاريخ طبقات القراء والمقرئين من الصحابة والتابعين»، ومن بعدهم الخالفين، إلى عصر مؤلفه وجامعه» على حروف المعجم، وهو من مرويات ابن خير في «فهرسته» (٧٢) والتجيبي في «برنامجه» (٤٤) والقاضي

(١) تحرف في «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» (٦٦ / رقم ١٥٦) إلى «المتقى»! فليصح.

(٢) انظر «مصادر الفكر العربي الإسلامي» (٦٩)، «جامع الشروح والحواشي» (٣ / ١٨٧٦) كلاماً لعبد الله محمد الحبشي اليمني. *يسير الله تعالى من يorum علا إفراجه*

عياض في «غنيته» (١٤٧ - ١٤٨).

وذكره النباهي في «تاريخ قضاة الأندلس» (٣٣) واليافعي في «مرأة الجنان» (١٨٢ / ٥)، وهو مما اعتمد ذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٣٧) وابن الجزري في «غاية النهاية» (١ / ٥٠٥)، ولا ندرى شيئاً عن النسخ الخطية منه، وهو مهم غاية، وأصل في بابه، والأيام حبالي، ولا ندرى بم تلد.

وللداني - كشأن سائر المحدثين - «برنامج» ذكر فيه مروياته من الكتب بأسانيده إلى أصحابها، ولا يبعد أن يكون موضوعه كتب الداني نفسه وشيوخه، ويدل عليه قول ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (٤٤٦) «تواليف الشيخ الحافظ أبي عمرو وجميع روایاته عن شیوخه» وله أيضاً «كتاب تذکیر الحافظ لترجم القراء والنظائر» ذكر على أكثر من وجه، وما رسمناه من «فهرسة ابن خير» (٢٩). وقال ابن الأبار في «التكلمة» (٣ / ١٠) عنه: «أول ما ألفه أبو عمرو» وسماه «تذکیر الحافظ».

ومنه نسخة خطية في مكتبة آفيون قرحدار بتركيا^(١)، رقم (٧٥٧٥ / ٣) وهو في تراجم القراء.

هذه الآثار التي تخص الحديث وما يتعلق به، وهي دالة على حدق أبي عمّرو الداني ومشاركته في ميدانه. بنصيب لا بأس به، وهذا ما نصص عليه جمع من مترجميه، ونقل ذلك يطول، واجترأ على بعض النقول:

(١) انظر «نوادر المخطوطات» للشيشن (١ / ٢٦٩).

قال أبو محمد عبد الله بن علي اللخمي الرشاطي الأندلسي (ت ٤٢٥ هـ) في كتابه «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواية الآثار» (ص ٨٧ / رقم ٣٠ مختصر ابن الخراط) تحت نسبة (الداني) «دانية: مدينة في شرق الأندلس على ساحل البحر، وهي مدينة حديثة انتقل إليها أهل أندارة» قال:

«ينسب إليها: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ، يعرف بـ (ابن الصيرفي)»^(١) قال ابن الخراط:

«وذكر - أي: الرشاطي - رحلته واستشهاده بالقرآن وطلب الحديث، مات بدانية في شوال سنة أربع وأربعين وأربعين مئة».

وقال الحميدي في «جذوة المقتبس» (٣٠٥) عنه: «هو محدث مكثر، ومقرئ متقدم، سمع بالأندلس والشرق»^(٢).

وقال ابن بشكوال في «صلته» (٤٠٦ / ٢):

«كان أبو عمرو أحد الأئمة في علم القرآن روایاته وتفسیره ومعانيه، وطريقه وإعرابه، وجمع في ذلك كله تواليف حساناً مفيدة، وله معرفة بالحديث وطرقه، وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط، جيد الضبط،

(١) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩ / ٦٥٩ - ط دار الغرب): «المعروف في وقته بـ (ابن الصيرفي) وفي وقتنا بـ (أبي عمرو الداني)، صاحب التصانيف».

(٢) قال الذهبي في «السير» (١٨ / ٨٠) على إثر كلام الحميدي: «قلت: الشرق في عرف المغاربة: مصر وما بعدها من الشام والعراق، كما أن المغرب في عرف العجم وأهل العراق أيضاً مصر، وما تغرب عنها».

من أهل الذكاء والحفظ، والتَّفْنِينَ في العلم، دِينًا فاضلاً، ورِعًا سُنِّيًّا».

وفي «فهرس ابن عُبيد الله الحَجْرِي» قال: «والحافظ أبو عمرو الداني، قال بعض الشيوخ: لم يكن في عصره ولا بعد عصره أحدٌ يُضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول: ما رأيت شيئاً قط إلا كتبته، ولا كتبته إلا وحفظته، ولا حفظته فنسيته. وكان يُسأل عن المسألة مما يتعلّق بالآثار وكلام السلف، فيورد لها بجميعها مُسندة من شيوخه إلى قائلها» نقله الذهبي في «السير» (١٨ / ٨٠) وقال:

«قلت: إلى أبي عمرو المُستهى في تحرير عِلْم القراءات، وعلِم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو، وغير ذلك».

* ترجمة موجزة لأبي عمر والداني^(١):

قال: أخبرني أبي أنني ولدت سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، فابتدأت بطلب العلم في أول سنة ست وثمانين، ورحلت إلى المشرق سنة سبع وتسعين، ومكثت بالقيروان أربعة أشهر أكتب، ثم توجهت إلى مصر، فدخلتها في شَوَّال من السنة، ومكثت بها سنة، وحججت.

قال: ودخلت إلى الأندلس في ذي القعْدَة سنة تسع وتسعين وثلاث مئة وخرجت إلى الشَّغَر سنة ثلَاثٍ وأربع مئة، فسكنت سرْقُسطَة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قُرْطُبَة، وقدِمْتُ دانية سنة سبْع عشرة.

(١) ترجمته في «فهرست ابن خير» (٤٢٨، ٧٤، ٤١، ٢٩) «جذوة المقتبس» (٣٠٥)، «الصلة» (١٢ / ٤٠٥ - ٤٠٧)، «بغية الملتمس» (٤١١ - ٤١٢)، «معجم الأدباء» (١٢ / ٣٢٥ - ١٢٤)، «إنباء الرواية» (٢ / ٣٤٢ - ٣٤١)، «معرفة القراء الكبار» (١ / ١٢٨ - ١٢٧)، «العبر» (٣ / ٢٠٧)، «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٢٠ - ١١٢١)، «السير» (١٨ / ٣٢٨)، «تساریخ الإسلام» (٩ / ٦٥٩ - ٦٦١)، «دول الإسلام» (١ / ٢٦٢ - ٧٧)، «الإعلام بوفيات الأعلام» (١٨٤)، «تلخيص ابن مكتوم» (١٦٧ - ١٦٦)، «مرأة الجنان» (٢ / ٦٢)، «الديباج المذهب» (٢ / ٨٤ - ٨٥)، «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٤ / ١١٠)، «غاية النهاية» (١ / ٥٠٣ - ٥٠٥)، «طبقات النحاة» (٢ / ١٢٧) لابن قاضي شهبة، «طبقات المفسرين» (١٥٩) للسيوطى، «طبقات المفسرين» (١ / ٣٧٣ - ٣٧٦) للداودى، «شذرات الذهب» (٣ / ٢٧٢)، «روضات الجنات» (٤٦٧)، «الرسالة المستطرفة» (١٣٩)، «شجرة النور الزكية» (١ / ١١٥)، «النجوم الزاهرة» (٥ / ٥٤)، «نفح الطيب» (٢ / ١٣٥ - ١٣٦)، «كشف الظنون» (١ / ٣٥٥، ١٣٥، ٥٢٠)، «هدية العارفين» (١ / ٦٥٣)، وينظر أيضًا: «تبصیر المتبه» (٢ / ٦٢١)، «معجم البلدان» (٢ / ٤٣٤)، «صفة جزيرة الأندلس» (٧٦).

قلت: واستوطنها حتى تُوفي بها ونُسب إليها لطُول سُكُناه بها.

وسمع الحديث من طائفَةٍ، وقرأ على طائفَةٍ؛ فقرأ بالرِّوايات على عبد العزيز بن جعفر بن خُواستي الفارسي ثم البَغْدادي نزيل الأندلس، وعلى جماعة بالأندلس. وقرأ بمصر بالرِّوايات على أبي الحسن طاهر بن أبي الطَّيِّب ابن غَلْبُون، وعلى أبي الفتح فارس بن أحمد الضرير. وقرأ لورش على أبي القاسم خَلَف بن إبراهيم بن خاقان المِصْري. وسمع كتاب «السَّبعة» لابن مجاهد، على أبي مُسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب، وسمع منه الحديث، ومن أحمد بن فراس العَبَقَسي، وعبد الرحمن بن عثمان القُشَيْري الزَّاهِد، وحاتم بن عبد الله البَزَاز، وأحمد بن فتح بن الرَّسَان، ومحمد بن خليفة بن عبد الجبار، وأحمد بن عمر بن محفوظ الجِيزي القاضي، وسلمة بن سعيد الإمام، وسلموٌون بن داود القرافي صاحب أبي علي ابن الصَّوَاف، وعبد الرحمن بن عمر بن محمد ابن النَّحَاس المُعَدَّل، وعلى بن محمد بن بشير الرَّبَاعي، وعبد الوَهَّاب بن أحمد بن مُنير المِصْري، ومحمد بن عبد الله بن عيسى المُرْي الأندلسي، وأبي عبد الله بن أبي زَمَنْ، والفقيه أبي الحسن علي بن محمد القابسي، وغيرهم^(١).

قرأ عليه القراءات أبو بكر ابن الفصيح، وأبو الذَّوَاد مفْرِج فتى إقبال الدولة، وأبو الحُسين يحيى بن أبي زيد، وأبو داود سُليمان بن أبي القاسم نَجَاج، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدُّوش^(٢)، وأبو بكر محمد بن

(١) للدكتور عبد الهادي كتاب مطبوع في المغرب بعنوان «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس» وسيأتيك ثبت بأسماء شيوخه في هذا الجزء.

(٢) ويكتب «الدُّوش» أيضاً، والمثبت من الذهبي نفسه، أفاده محققته.

المفرج البطليسي، وخلق كثير من أهل الأندلس، لا سيما أهل دانية. وما زال القراء معترفين ببراعة أبي عمرو الداني وتحقيقه وإتقانه، وعليه عمدتهم فيما ينقله من الرسم والتجويد والوجوه. له كتاب «جامع البيان في القراءات السبع وطرقها المشهورة والغريبة»، في ثلاثة أسفار، وكتاب «إيجاز البيان في أصول قراءة ورشن»، في مجلد كبير، وكتاب «التلخيص في قراءة ورشن» في مجلد متوسط، وكتاب «التسير»، وكتاب «المقعن»، وكتاب «المحتوى في القراءات الشواذ»، مجلد كبير، وكتاب «الأرجوزة في أصول السنة»، نحو ثلاثة آلاف بيت، وكتاب «معرفة القراء»، في ثلاثة أسفار، وكتاب «الوقف والابداء». وبلغني أن مصنفاته مئة وعشرون تصنيفاً^(١).

وقد كان بين أبي عمرو، وبين أبي محمد بن حزم وحشة ومنافرة شديدة، أفضت بهما إلى التهاجي، وهذا مذموم من الأقران، موفور الوجود. نسأل الله الصفح. وأبو عمرو أقوم قيلاً، وأتبع للسنة، ولكنَّ أباً محمد أوسع دائرةً في العلوم.

وهو القائل في «أرجوزته» السائرة:

تَدْرِي أخِي أَيْنَ طَرِيقُ الْجَنَّةِ
طَرِيقُهَا الْقُرْآنُ ثُمَّ السُّنَّةُ
كِلَاهُمَا بِبَلَدِ الرَّسُولِ
وَمَوْطِنِ الْأَصْحَابِ خَيْرُ جَيلٍ

(١) طبع بتحقيق د. غانم القدوري كتاب لمجهول بعنوان «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني الأندلسي»، وهو منشورات مركز المخطوطات والتراجم والوثائق، الكويت، وفيه (١١٩) مؤلفاً، وللدكتور عبد الهادي حيث كتب مطبوع بعنوان «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» طبع في المغرب دون ناشر ولا تاريخ نشر، وذكر فيه (١٧١) مؤلفاً.

فَاتَّبِعُنْ جَمَاعَةَ الْمَدِينَةِ

وَمِنْهَا:

وَلَمْ يَرَأْ مُدَبِّرًا حَكِيمًا
وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ الْعَظِيمُ
بِأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمَنْزَلُ
لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا بِخَالِقٍ
أَوْ مُحْدَثٍ فَقُولُهُ مُرْوُقٌ
وَمِثْلُ ذَاكَ الْفَظْعِ عِنْدَ الْجِلَّةِ
الْوَاقِفُونَ فِيهِ وَاللَّفْظِيَّةِ
وَوَاصِلُ وِبِشْرِ الْمَرِisiِّيِّ
مُعَمَّرْ وَابْنُ أَبِي دُوَادِ
وَشَارِعُ السِّيَّدَةِ وَالضَّلَالِ

كَلْمَ مُوسَى عَبْدُه تَكْلِيمًا
كَلَامُه وَقَوْلُه قَدِيمٌ
وَالقَوْلُ فِي كِتَابِهِ الْمُفَصَّلُ
عَلَى رَسُولِهِ النَّبِيِّ الصَّادِقِ
مَنْ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ مُخْلُوقٌ
وَالوَقْفُ فِيهِ بِدُعَةٍ مُضِلَّةٍ
كِلا الفَرِيقَيْنِ مِنَ الْجَهَنَّمِيَّةِ
أَهْوَنُ بِقَوْلِ جَهَنَّمِ الْحَسِيسِ
ذِي السُّخْفِ وَالْجَهَلِ وَذِي الْعَنَادِ
وَابْنُ عُبَيْدِ شَيْخِ الْاعْتَزَالِ

وَمِنْهَا:

وَجَبَتِ هَذِي الْأُمَّةُ النَّظَامُ
وَنَجْلِهِ السَّفِيهِ ذِي الْخَنَاءِ
مُؤَيْدِي الْكُفْرِ بُكْلُ وَيْنَلُ
وَشَبِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الْاِرْتِيَابِ
وَنِيَّةُهُمْ عَنْ ذَاكَ لَيْسَ يَنْفَصِلُ
وَتَارَةً يَنْقُصُ بِالْتَّقَصِيرِ
وَمَذْهُمْ تَرَلُفُ وَفَرْضُ
وَبَعْدَهُ الْمُهَذَّبُ الْفَارُوقُ

وَالْجَاحِظُ الْقَادِحُ فِي الْإِسْلَامِ
وَالْفَاسِقُ الْمُعْرُوفُ بِالْجُبَائِيِّ
وَاللَّاهِقِيُّ وَأَبِي هُذَيْلَيِّ
وَذِي الْعَمَّى ضِرَارُ الْمُرْتَابِ
وَبَعْدُ فَالْإِيَانُ قَوْلُ وَعَمْلُ
فَتَارَةً يَزِيدُ بِالْتَّشَمِيرِ
وَحُبُّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَرْضُ
وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الصَّدِيقُ

وَمِنْهَا:

وَمِنْ صَحِيحٍ مَا أتَى بِهِ الْخَبَرُ
 نُزُولُ رَبِّنَا بِلَا امْتِرَاءِ
 مِنْ غَيْرِ مَا حَدَّدَ وَلَا تَكْيِيفٍ
 وَرُؤْيَاةُ الْمُهَبَّيْمِنِ الْجَبَارِ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلَا ازْدِحَامٍ
 وَضَغْطَةُ الْقَرِيرِ عَلَى الْمَقْبُورِ
 وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَسْتَاذُ أَبْوَ القَاسِمِ بْنُ الْعَرَبِيِّ، وَأَبْوَ عَلَيِّ الْحُسْنِ
 ابْنُ حَمْدَ بْنِ مُبْشِرِ الْمَقْرَبِيِّ، وَأَبْوَ القَاسِمِ خَلْفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّلِيْطُلِيِّ، وَأَبْوَ بَكْرِ
 عَبْدِ اللَّهِ حَمْدَ بْنِ فَرَجِ الْمُغَامِيِّ، وَأَبْوَ عَبْدِ اللَّهِ حَمْدَ بْنِ مُزَاحِمٍ، وَأَبْوَ بَكْرِ
 مُحَمَّدَ بْنِ الْمُفْرِجِ الْبَطْلِيْوِيِّ، وَأَبْوَ إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلَيِّ نَزِيلِ
 الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَخَلْقَ سَوَاهِمٍ؛ حَلَّوْا عَنْهُ تَلَاوةً وَسَهْعاً. وَرُوِيَ عَنْهُ بِالْإِجازَةِ
 أَحْمَدَ بْنَ حَمْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ. وَآخِرُ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ بِالْإِجازَةِ أَبُو
 الْعَبَاسِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنَ أَبِي جَمْرَةِ الْمُرسِيِّ وَالدَّالِقَاضِيِّ أَبِي بَكْرِ مُحَمَّدٍ.

وَتُوْفِيَ أَبُو عَمْرُو بَدَانِيَّةُ يَوْمَ الْاثْنَيْنِ نِصْفَ شَوَّالٍ، وَدُفِنَ يَوْمَئِذٍ بَعْدَ
 الْعَصْرِ، وَمَشَى السُّلْطَانُ أَمَامَ نَعْشَهُ، وَكَانَ الْجَمْعُ فِي جَنَازَتِهِ عَظِيْمًا.

ثُبَّتْ أَسْمَاءُ شِيُوخِ أَبِي عَمْرُو الدَّانِيِّ فِي هَذَا الْجَزْءِ:

سَأَعْمَلُ عَلَى إِثْبَاتِ شِيُوخِ أَبِي عَمْرُو الدَّانِيِّ فِي هَذَا الثَّبَتِ، وَأَرْتِبْهُمْ
 عَلَى الْحُرُوفِ، وَأَذْكُرُ أَرْقَامَ رَوَايَاتِهِمْ، وَعَدْدَهُمْ فِي هَذَا الْجَزْءِ ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ
 شِيَخًا، وَهُوَ مُلْخَصٌ مِنْ شِرْحِيِّ الْكَبِيرِ لَهُذَا الْجَزْءِ، وَبَيَّنَتْ فِيهِ أَمَانَتِ
 وَرُوْدَهُمْ فِي سَائِرِ كِتَابِ أَبِي عَمْرُو الدَّانِيِّ، وَأَعْنَتْنِي ذَلِكُ عَلَى ضَبْطِ أَسْمَائِهِمْ،

وتبيّن لي أن سقطاً وتحريفاً وقع لناسخ الجزء في بعضهم، فغير (أبو) إلى (ابن) في واحد منهم، وزاد أداة الكنية في شيخ آخر، وحقها الحذف، وذكرت ذلك في التعليق على الأصل:

١ - إبراهيم بن محمد بن سعدون أبو إسحاق المصري المقرئ الزاهد (ت ٤٠٠ هـ) (٣٩، ٣٣، ٢٠، ١٠).

ترجمته في «المقفي الكبير» (١ / ٢٩٨، ٢٩٩، ٢٩٩) رقم (٣٥١)، «غاية النهاية» (١ / ٢٤) رقم (٩٩).

٢ - أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن فراس العقسي مسنده الحجاز (ت ٤٠٤ هـ) (٦٨، ٥٦).

ترجمته في «الصلة» (٢ / ٣٨٥) رقم (٨٧٦) لابن بشكوال، «السير» (١٧ / ١٨١ - ١٨٣)، «شدرات الذهب» (٣ / ١٧٣).

٣ - أحمد بن محمد بن بدر أبو العباس المصري القاضي بالفسطاط (ت ٤٠٠ هـ).

ترجمته في «رفع الإصر عن قضاة مصر» (١ / ٩٩ - ١٠١).

٤ - أحمد بن عمر بن محمد بن محفوظ أبو عبد الله المصري القاضي بالجيزه (ت ٣٩٩ هـ) (١٦).

ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٨ / ٧٩٣) رقم (٢٦٨ - ط دار الغرب) و«السير» (١٧ / ١١٠)، «غاية النهاية» (١ / ١٢٦) رقم (٥٨٦).

٥ - حمزة بن علي بن حمزة أبو القاسم البغدادي ثم المصري (٤، ٧١).

ذكره الداني نفسه في «الأرجوزة المبنية» (٨٠ / رقم ٣١) وفي غيرها،
واضطرب فيه محققو كتب أبي عمرو الداني، كما بيّنته في شرحه لهذا الجزء.

٦ - خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان الخاقاني
أبو القاسم المصري المالكي (ت ٤٠٢ هـ)، (١٠٠، ٤٣).

ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٦٣ - ٣٦٤)، «غاية النهاية»
(١ / ٢٧١) رقم (١٢٢٨).

٧ - سلمة بن سعيد بن سلمة بن حفص بن عمر الأستجي
الأنصاري، أبو القاسم الأندلسي الإمام (ت ٤٠٦ هـ) (٩٣).

ترجمته في «الصلة» (١ / ٢١٩ - ٢٢٠) رقم (٥١٢) لابن بشكوال
«جذوة المقتبس» (٢٣٦ / رقم ٦٩٤).

٨ - سلمون بن داود بن سلمون القرمي المالكي أبو الريح (٧٠، ٨٧)
. (٩٥).

ذكره أبو عمرو في غير ما كتاب من كتبه، وبيّنته في شرحه على هذا
الجزء.

٩ - عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن قاسم أبو بكر التُّجبي، الشاهد
المعدل، المعروف بـ(ابن حَوَيْل) (ت ٤٠٩ هـ). (٢٩).

ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٧ / ٢٨٩)، «جذوة المقتبس» (٢٧٠ /
رقم ٥٨٧)، «الصلة» (١ / ٢٠٣) رقم (٦٨٧)، «بغية الملتمس» (٣٦٠ /
رقم ٩٩٦).

١٠ - عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن مسافر الهمداني الوهراوي
البجّاني أبو القاسم الفرائضي، يعرف بـ (ابن الخراز) (ت ٤١١ هـ) (٥٩).

ترجمته في «ترتيب المدارك» (٧ / ٢١٨ - ٢١٩)، «جدوة المقتبس» (٢ / ٤٣٥) رقم (٦٠٤)، «السيّر» (١٧ / ٣٣٢)، «الصلة» (١ / ٣٠٥) رقم (٦٩٠).

١١ - عبد الرحمن بن عثمان بن عفان أبو المطرف القشيري الزاهد (ت ٣٩٥ هـ) (٩٩، ٨٨، ٨٠، ٧٩).

ترجمته في «الصلة» (١ / ٢٩٤)، «المجددة» (٢٧٧ / رقم ٦١٠).
«فهرست ابن خير» (١٦٩).

١٢ - عبد الرحمن بن عمر بن محمد أبو محمد التُّجبي المصري البَزار
المالكي المعدل الشاهد. المعروف بـ (ابن النحاس) (ت ٤١٦ هـ) (١٩، ١٠٢).

ترجمته في: «السيّر» (١٧ / ٣١٣ - ٣١٤): «الولاة والقضاة» للكندي
(٣٧٦ - ٢٩٩)، «العرب» (٣ / ١٢١ - ١٢٢)، «غاية النهاية» (١ / ١)
رقم (١٥٩٧)، «النجوم الزاهرة» (٤ / ٢٦٣)، «حسن المحاضرة» (١ / ٣٧٣)،
«شذرات الذهب» (٣ / ٢٠٤).

١٣ - عبد الملك بن الحسن بن عبد الله أبو محمد الصقلي (٥٣، ٦٤، ٧٦، ٨٣، ٩١، ١١٠).

اضطرب فيه محققو كتب الدّاني، على وجه بيته في أول شرحه لهذا
الجزء.

١٤ - عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن مُنير الخشاب المصري (ت ٤٠٧ هـ) (٦، ٨٦، ٩٢، ١٠١).

ترجمته في «وفيات قوم من المصريين»^(١) (٩١ / ١٨٣) رقم للجبال
«تاريخ علماء أهل مصر»^(٢) (٩٣ / ٤٥١) رقم لابن الطحان «تاريخ
الإسلام»^(٣) (٩ / ١٢٢ - ط دار الغرب)، «المؤتلف والمختلف» (ص ١١٠)
لعبد الغني بن سعيد، «غاية النهاية» (٢ / ٣١٥) رقم (٣٦٦٦)

١٥ - عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب أبو مروان اليحصبي
الأندلسي (ت ٤٠٥ هـ) (٣٠).

ترجمته في «الصلة» (١ / ٢٩٠ - ٢٩١) رقم (٦٦٦)، «غاية النهاية»
(١ / ٤٨٧) رقم (٢٠٢٦).

١٦ - علي بن محمد بن خلف المعافري القرمي أبو الحسن القابسي
(ت ٤٠٣ هـ) (١١).

ترجمته في «ترتيب المدارك» (٧ / ٩١ - ٩٣)، «معالم الإيمان في معرفة
أهل القيروان» (٣ / ١٣٤ - ١٣٥)، «السير» (١٧ / ١٦٠)، «غاية النهاية»
(١ / ٦٨ - ٦٩) رقم (٣٠٠).

١٧ - محمد بن أحمد بن علي بن حسين بن مسلم البغدادي أبو مسلم

(١) وقع تحريف في اسم المترجم عندهم!

(٢) وقع تحريف في اسم المترجم عندهم!

(٣) وقع تحريف في اسم المترجم عندهم!

الكاتب المعروف بـ (كاتب ابن مجاهد) نزيل مصر (ت ٣٩٩ هـ) (٥٠).

ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٢ / ١٦٩)، «وفيات قوم من المصريين» (٨٣ / رقم ١٦٠) للحجال، «ذيل وفيات المصريين» للسلفي (١٦٧ / رقم ٤٢٢)، «تاريخ دمشق» (٥١ / ٨٧ - ٨٥)، «المتنظم» (١٥ / ٦٩)، «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٥٩)، «تاريخ الإسلام» (٨ / ٨٠٥)، «السير» (١٦ / ٥٥٨)، «العبر» (٣ / ٧٣)، «الإشارة» (١٩٩)، «الوافي بالوفيات» (٢ / ٥٢)، «حسن المحاضرة» (١ / ٤٩١)، «شدرات الذهب» (٤ / ٥٢٠).

١٨ - محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمن الأندلسي المري الفقيه (ت ٣٩٨ هـ) (٧٥، ٦٢، ٩).

ترجمته في «الصلة» (٢ / ٤٥٨ - ٤٥٩) رقم (١٠٤٧) رقم (٤٥٨ - ٤٥٩) رقم (١٠٤٧)، «فهرست ابن خير» (٢٥١).

ولأبي عمرو شيوخ كثُر غير المذكورين، قال في «الأرجوزة المنبهة» (٨١ - ٨٢) بعد أن سُمِّي بعضهم:

وَجَمِيلُ الْذِينَ قَدْ كُتِبُوا
عَنْهُمْ مِنَ الشُّيوخِ إِذَا طَلَبْتُ
مِنْ مُقْرِئٍ وَعَالِمٍ وَفَقِيهٍ
وَمُغْرِبٍ مُحَدِّثٍ نَبِيِّهٍ
تِسْعَوْنَ شِيخاً كُلُّهُمْ سُنِّيٌّ
مُهَاجِرٌ فِي هَذِهِ بَرِيْلٍ
مُسْتَمْسِكٌ بِدِيْنِهِ جَلِيلٌ

* التوصيف العلمي للنسخة الخطية المعتمدة في التحقيق:

لا أعلم لهذا «الجزء» إلا النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم (٣١٨٢٢٦) وعليها اعتمد في تحقيقي لهذا «الجزء»، وهذا وصفها:

أثبتت على طرة الغلاف «كتاب في علم الحديث^(١)»، تأليف الشيخ الإمام المغربي أبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني رحمه الله». .

وفوقيه بخط صغير مانصه: «وقف الله على رواق المغاربة بالأزهر».

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم. قال: أخبرنا الشيخ الفقيه المقرئ المحدث أبو علي منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم اللخمي المري قال...» وذكر الناسخ إسناده^(٢) إلى أبي عمرو الداني، قال:

«أما بعد، فإنكم سألتموني - أحسن الله توفيقكم - أن أعرفكم بطريق نقل الآثار، وكيفية المسند المتصل منها، والمرسل الذي ليس بمتصل، والموقوف، والمنقطع، لتفقوا على حقيقة ما يرد من ذلك في «الموطآت» وفي سائر المصنفات، فأسرعت في إجابتكم عما سألتموني. وشرحـت لكم الأنواع المذكورة».

وآخره: «قال أبو عمرو: قد ذكرنا جميع ما اشترطناه مما سُئلنا عنه، وما لم نُسْئِلْ مما يتصل بذلك، ويرتبط به، على مذاهب أئمة أصحاب الحديث، الذين هم مصابيحُ الهدى، وزين الورى، وشرحـنا ذلك طاقتنا ودللـنا على حقيقته غايتنا، جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، وإلى رضاه سائقاً، آمين، رب العالمين. وصلـى الله على محمد، خاتـم النـبـيـنـ، ورضـي الله تعـالـى عـنـ أصحابـهـ أـجـمـعـينـ».

ويقع هذا الجزء في أربعة عشر لوحة، عدا الطرة. وفي كل لوحة

(١) ستأتيك تحرير اسمه إن شاء الله تعالى.

(٢) س يأتي الإسناد مع ترجم رواته في أول هذا الجزء.

ورقان، عدا اللوحة الأخيرة فيها لوحة واحدة، وهي ضمن مجموع، وعلى الورقة التي تقابل الغلاف: سباع لكتاب سبقه، ويعقبه: «الجزء الأول من حديث أبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاد المعروف بابن السماك وأبي محمد جعفر بن محمد بن نصر الخواص الجندي».

وفي كل ورقة من ورقات هذا المخطوط سبعة عشر سطراً، وخطه واضح ومقروء، وعليه حواش قليلة، وأثبت الناسخ السقط في الهامن، وأثبت بعدها رمز (صح)، فهو مقابل على أصل عتيق، بدلالة وجود الدارة المنقوطة في المخطوط^(١)، وبدلالة ما جاء في آخره، وهذا نصه:

«نقلت لي هذه النسخة من نسخة بخط الشيخ أبوبن علي بن إبراهيم المربي المالكي، وقوبلت عليها، وكان قد نقلها من خط المحدث أبي اليمن برकات بن ظافر الخزرجي، وعليها بخطه:قرأ علي جميع هذا الكتاب مالكه وكاتبته الشيخ الفقيه الإمام العالم أبو سعيد أبوبن علي بن إبراهيم المربي المالكي المؤدب، وذكر جماعة. ثم قال: وحدّثهم به عن الشيخ الثقة المسن أبي علي منصور بن خيس المريني عن مشايخه المذكورين.

فصحّ لهم ذلك في يوم الجمعة، الثاني عشر من شهر ذي القعدة سنة خمس وعشرين وستمائة بمصر. بزقاق العسل.

(١) قال أبو الحسن التبريزى في «الكافى في علوم الحديث» (ق ٤٠ / ب) لما ذكر ما على (كاتب الحديث) أن يراعيه، قال بعد كلام: «أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما اقتداء بالسلف، واستحب الخطيب أن تكون الدارة غفلاً، فكل حديث يفرغ من عرضه ينقطع في الدارة التي تليه نقطة».

وكتب فقير رحمة الله بركات بن ظافر بن عساكر بن عبد الله الأنصاري الخزرجي. ومن خطه نقلت، وكتب عبد الكريم بن عبد النور ابن منير الحلبي».

* ترجمة ناسخ الجزء:

ناسخ جزئنا هذا هو عبد الكريم بن عبد النور بن منير بن عبد الكريم ابن علي بن عبد الحق بن عبد الصمد بن عبد النور الحلبي^(١) الأصل والمولد، المصري الإمام، وهو الذي حثّ الحافظ عبد القاهر بن محمد القرشي على تأليف كتابه «الجواهر المضية»، قال في (ديباجته) (١٠ - ٩/١):

«فأول من حثّني على ذلك قدّيماً شيخنا العلامة قطب الدين عبد الكريم، وأمدهني بتواريخ وتعاليق وفوائد عزيزة، من فوائد الإمام أبي العلاء البخاري، وانتفعت به نفعاً كثيراً في هذا الباب، مما جمعه وأرشدني إليه».

وقد ترجم القرشي في «الجواهر المضية» (٢ / ٤٥٤ - ٥٥٥) رقم (٨٥٠) لشيخه هذا، وقال عنه:

«كتب بخطه، وسمع الكثير، وحدّث، وأفاد، وأحسن، ودرّس لطائفه المحدثين، بالجامع الحاكمي، وأعاد بالقبة المنصورية لطائفة الحديث وصنف، وجمع، كان سمحاً بعارية الكتب والأجزاء.

(١) حفيده المسند قطب الدين عبد الكريم بن محمد، شيخ البدر العيني في «معاجم الطبراني» يوافقه اسمه ولقبه، ترجمه في «إنباء الغمر» (٦ / ٣٤)، «تاريخ ابن حجي» (٢ / ٧٧٠)، «الضوء اللامع» (٤ / ٣١٧)، «شذرات الذهب» (٩ / ١٢٦).

مولده في السادس عشرین رجب، سنة ثلث وستين^(١)، قال: هكذا أخبرني والدي، قال: وال الصحيح أنه أربع وستين، وكتب بخطه هكذا مرات عديدة، ومات في سُلْخ رجب، سنة خمس وثلاثين وسبعين مئة، بمنزله خارج باب النصر، جوار زاوية خاله شيخنا نصر المُنجي، ودُفن بها».

ترجمه الذهبي في «معجم الشيوخ» (١ / ٤١٢) رقم (٤٦٨) ونعته بـ (الحافظ، الإمام المصنف)، وقال:

«وسمع من العَزَّ الحَرَّانِي، والفارخر بن البخاري، وخلق كثير بالحرمين ومصر والشام، وهو دِين خَيْرٌ متواضع جموع الفضائل، سمعت منه بمنى من «جزء الغطريف» من أوله. وقد كتب إلَيْي بمرورياته، وله تواليف مفيدة».

وترجمه أيضاً في «المعجم المختص بالحاديدين» (١٥٠ / رقم ١٨٠)، وقال عنه: «الإمام المحدث الحافظ المصنف المقرئ بقية السلف» وقال:

«وحَجَّ مرات، وجَعَ وَخَرَجَ وَأَلَّفَ تواليف متقدة، مع التواضع والدين والسكينة وملازمة العلم والمطالعة ومعرفة الرجال ونقد الحديث، سمعت منه بمصر ومكة».

قلت: طبع له «الاهتمام بتلخيص كتاب الإمام».

وله: «تاريخ مصر»، لم يتمه في نحو خمسة وثلاثين مجلداً، نحى فيه منحى ابن عساكر، ولم يبيضن، قال ابن الجوزي: «رأيت منه مجلدة مبيضة بخط شيخنا الحافظ ابن رافع في المحمدين».

(١) أي: وست مئة.

وشرع في «شرح البخاري» وهو مطول، يُضِّن أوائله إلى قريب النصف.

وله «شرح السيرة النبوية» للحافظ عبد الغني المقدسي، اسمه: «المورد العذب الهني في الكلام على سيرة الحافظ عبد الغني» وخرج لنفسه التساعيات والمتباينات والبلدانيات، وله «القبح المعلى في الكلام على بعض أحاديث المحلي»، وله «مشيخة» في عدة أجزاء، اشتغلت على ألف شيخ.

ترجمته^(١) في «دول الإسلام» (٢ / ٤٢٢)، «ذيول العبر» (١٨٦، ١٨٧)، «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٥٠٢)، «مرآة الجنان» (٤ / ٢٩١)، «ذيول تذكرة الحفاظ» (١٣ - ١٥ - الحسيني)، «طبقات القراء» (١ / ٤٠٢)، «الدرر الكامنة» (٣ / ١٢ - ١٣)، «النجوم الزاهرة» (٩ / ٣٠٦)، «ذيل تاريخ الإسلام» (٢ / ١٨٧)، «السلوك» (٢ / ٢ / ٣٨٨)، «حسن المحاضرة» (١ / ٣٥٨)، «درة الحجال» (٣ / ١٥٢ - ١٥٣)، «غاية النهاية» (١ / ٤٠٢)، «طبقات الفقهاء» (١٢٥) لطاش كبرى زاده، «الطبقات السننية» (١٢٩١)، «شذرات الذهب» (٦ / ١١٠ - ١١١)، «الفوائد البهية» (١٠٠)، «كشف الظنون» (١ / ١٥٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٥٤٦، ٣٠١)، و(٢ / ٢٠٢٩، ١٣١٦)، «إيضاح المكنون» (٢ / ٧١٩)، «هدية العارفين» (٢ / ٦١٠)، «إعلام النباء بتاريخ حلب الشهباء» (٤ / ٥٢١)، «الأعلام» (٤ / ٥٣).

ونقل عبد الكريم بن عبد النور النسخة التي اعتمدناها من نسخة

(١) غير المصادر التي سبقت.

بخط الشيخ أيوب بن علي بن إبراهيم المربعي المالكي، وقابل عليها.

ونقله أيوب من خط المحدث أبي اليمن بركات بن ظافر بن عساكر ابن عبد الله بن أحمد بن عيسى الأنصاري المصري المعروف بـ (الوجيه الصَّبَان)، حديث بمصر، وسمع خلقاً كثيراً، وكتب، وله نظم، ولد سنة ستين وخمس مئة، أفاده ابن العماد في «ذيل تكملة الإكمال» (١ / ١٤٢ - ١٤٣ رقم ١١٣) وقال:

«أنشدا الحافظ أبو اليمن بركات بن ظافر بن عساكر بمصر، وكتبه لي بخطه لنفسه:

أحِبُّ النَّبِيَّ وآل النَّبِيِّ
وأدخلْ حُبِّي لِيوم الشَّفَاعَه
وأصْحَابَه ثُمَّ أَنْصَارَه
وأهْلَ الْحَدِيثِ وطَوْبَى لَهُم
وأَفَادَ فِي (٢ / ٦٤٠) رقم (١٠٠٣) أَنَّهُ تَوَفَّى بِمِصْرَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّل
سَنَةَ أَرْبَعِ وَثَلَاثِينَ وَسَتِ مَائَةِ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

ترجمه الذهبي^(١) في «تاريخ الإسلام» (١٤ / ١٣٢) رقم (٢٣١)
وسما جماعة من مشايخه، وقال: «وكتب الكثير وحدث، وعنده بفن
الرواية، ولم يزل يسمع إلى أن مات».

ترجمته في «التكملة» (٣ / ٤٤١) رقم (٢٧٢٢) للمنذري، و«الوافي
بالوفيات» (١٠ / ١١٦).

(١) ذكره عرضاً في «السير» (٢٣ / ١٠، ١٣٩).

وحدث أبو اليمن بهذا الجزء ناسخه ومالكه أιوب بسماعه من الشيخ الثقة المسن منصور بن خميس بسنده المثبت في أوله إلى مؤلفه، وستأتي ترجم رواته، والحمد لله على فضله وتوفيقه.

صحة نسبة الجزء مؤلفه^(١):

هذا الجزء صحيح النسبة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، والأدلة على ذلك يقينية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: وجود الإسناد الصحيح المتصل لصاحبها، وهو مثبت على أول النسخة الخطية، وأحلنا على مصادر تراجمهم في تعليقنا عليه، وترجمت لهم في شرح المطول له.

ثانياً: وجود النسبة على الجزء نفسه، فعلى طرته:

«كتاب في علم الحديث، تأليف الشيخ الإمام المقرئ أبي عمرو عثمان ابن سعيد الداني رحمه الله».

ثالثاً: الشيوخ المذكورون^(٢) في هذا الجزء هم شيوخ أبي عمرو الداني فيسائر كتبه، والطريق التي يسوقها إلى العلماء الأئمة كمالك وغيره بواسطتهم هي عينها المذكورة فيسائر كتبه أيضاً، وطريقة عرضهم والتفنن في ذكرهم في هذا الجزء وسائر كتب أبي عمرو هي هي.

(١) ما سنذكره تحت (تحقيق اسم الجزء وبيان أهميته) هو أدلة إضافية على صحة نسبة الجزء للداني، فتنبه.

(٢) انفرد جزئنا هذا بشيخ واحد، لم أظفر له بذكر فيسائر كتب أبي عمرو المطبوعة.

رابعاً: وجود بعض النقول المشتركة في هذا الجزء، وبعض كتب أبي عمرو الداني، مثل «البيان في عد آي القرآن»، انظر رقم (٧٩)، و«جزء فيه الأربعه أحاديث التي تتفرع عنها السنن»، انظر رقم (٤).

خامساً: رواية العلماء لهذا الجزء، ووجود إسنادهم الصحيح المتصل إلى مصنفه، بما في ذلك ناسخه، وهو عالم من العلماء، وسبق أن ترجمنا له، فله سند صحيح متصل برواية بسنته إلى مؤلفه.

ومن وقع لهم هذا الجزء بالإسناد الصحيح المتصل:

أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ)، ذكره في رحلته المسماة «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة» (٦ / ٢٣) لما لقي شيخه أبي العباس بن الغماز بتونس عند الصدور، وقال عنه، وقرأ كتاب «بيان المسند والمرسل والمنقطع» لأبي عمرو الحافظ على الشيخ الفقيه القاضي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عيسى بن عبد الحميد بن روبيل الأنباري البلنسي، وحدثه به عن القاضي أبي الخطاب بن واجب قراءة عليه عن أبي الحسن بن هذيل عن أبي داود عن أبي عمرو الداني مؤلفه.

وهذا الإسناد يلتقي مع المثبت في أول جزئنا في أبي الحسن بن هذيل إلى مصنفه، مع وجود اثنين آخرين يتبعان ابن هذيل في روایته عن أبي داود سليمان بن أبي القاسم عن المصنف.

* تحقیق اسم الجزء وبيان أهمیته ونقل علماء المصطلح منه:

تبیّن لنا من نقل ابن رشید أنه سمی هذا الجزء بـ «بيان المسند

والمرسل والمنقطع» وبنحوه سماه في كتابه الآخر «السّنن الأّبین والمورد الأّمعن في المحاكمة بين الإمامین^(۱) في السند المععن» إلا أنه زاد عليه، فقال (ص ۳۶ - ط تونس) بعد كلام: «وإلى هذا المعنى أيضاً ذهب الحافظ أبو عمرو المقرئ الداني في جزء له وضعه في «بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع»، فقال:...» وساق فيه ما في جزئنا هذا فقرة (۲).

فزاد في التسمية الثانية «والموقوف» وذكر «المتصل» بدل «المسند» وما ينبغي ذكره أن هذا الجزء وقع لابن رشيد في رحلته - كما سبقت الإشارة إليه - ونقل منه في موطن آخر من «السّنن الأّبین» (ص ۳۰)، وقال عن النقل: «فيه إجمال، وسنستوفي الكلام عليه»، وكان ذلك في (الأحاديث المععنـة) وحملها على الاتصال، ونقل أبو عمرو الداني الإجماع على ذلك، ونقل عبارة الحاكم في «معرفة علوم الحديث» وزاد عليها وتصرف فيها، واحتفلت كتب المصطلح بكلامه، واعتنى بها جمع من العلماء، وأبرزوا اسمه على وجه ظاهر في دراساتهم المعاصرة، ولا سيما التي أخذت الأطر الحديثة في التصنيف.

فتتجد - على سبيل المثال - ذكر أبي عمرو الداني والنقل من جزئه هذا عند ابن الصلاح في «علوم الحديث» (۶۸)، قال: «وادعى أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك»، وأودعه ابن جماعة في مختصره لكتاب ابن الصلاح، المسمى «المنهل الروي» (۴۸)، وكذلك فعل ابن الملقن في «المعنى» (۱ / ۴۸)، والأبناسي في «الشذوذ الفيماح» (۱ / ۱۶۰ - ط

(۱) يريد البخاري ومسليماً عليهما الرحمات المتتابعات إلى يوم الميعاد.

الرشد) ونقله أيضاً النووي في «شرحه صحيح مسلم» (١ / ٥٦ - ٥٧ - ط قرطبة) وهؤلاء نقلوا بالواسطة، ولم يقفوا على الجزء، وإنما نسبوا ما فيه لصاحبها وهكذا فعل السخاوي في «فتح المغیث»، إلا أنه لم يقتصر على نقل كلام الداني على الإسناد المعنون، كما فيه (١ / ١٦٤ - ط دار الكتب العلمية) وإنما نقل منه (١ / ١٢٨) إذا قال الصحابي قوله يوقفه على نفسه. وينخرج في المسند، ومتى يكون ذلك، ونقل فيه (١ / ١٦٦) اشتراط أبي عمرو الداني معرفة الراوي بالأخذ عن المروي عنه في الإسناد المعنون^(١)، ونقله عن ابن الصلاح، ثم صرح بأن نقله عن الداني كان بواسطة الزركشي، قال:

«الذي خكاه الزركشي عن قول الداني في «جزء له في علوم الحديث»
ما هو منقول عن أبي الحسن القابسي أيضاً، اشتراط إدراك الناقل للمنقول
عنه إدراكاً بيناً، فإما أن يكون إحداهما وهمأً، أو قاها معاً، فإنه لا مانع من
الجمع بينهما،...»^(٢).

بينما اقتصر السيوطي في «تدريب الراوي» (١ / ٢١٥ - ط دار الفكر)
على التقل من كتاب أبي عمرو حول الإسناد المعنون، ونقل منه (١ /
٢١٦) اشتراط معرفة المعنون بالرواية عن المعنون عنه.

وهكذا صنع الصناعي في «توضيح الأفكار» (١ / ٣٣١) وزاد - نقاً

(١) هكذا فعل الطاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١ / ١٨٩).

(٢) وللداني ذكر آخر في «فتح المغیث» للسخاوي (٢ / ٧٠) وهي في (الإجازة) والتعویل عليها.

عن ابن حجر - الفرق بين (المسند) و(المتصل)، فقال: «فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس منها، هذا على رأي الحاكم، وبه جزم أبو عمرو الداني، والشيخ تقى الدين في «الاقتراح»».

يبقى من وقف على جزئنا أصالة ونقل منه:

من اعتنى بالنقل من جزئنا، واعتمدنا نقله، وأظهرنا اسمه في الشرح

اثنان^(١):

الأول: الزركشى في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح» فذكره في (٤١٣ / ١) عند (تنكيمته) على (النوع السابع: معرفة الموقوف) ونقل منه كلامه في جزئنا (٢٨) مع أول مثاليه (انظره برقم ٢٩) وصرح في (٢ / ٢٣) بوقوفه على جزئنا هذا، فقال عن نقل ابن الصلاح مذهب أبي عمرو في المعنون:

«وما نقله عن الداني وجدته في «جزء له في علوم الحديث» فقال:....» وساق ما في هذا الجزء، فقرة رقم (١٥، ١٧) مع تصرف يسير، وقال عقب ذلك:

«قلت: وأبو عمرو إنما أخذ ذلك من كلام الحاكم...» وساقه، ثم قال: «لكنه لم يتعرض للقاء ولا معاصرة».

قال أبو عبيدة: أكثر أبو عمرو جداً من العناية بكلام الحاكم في «المعرفة» وتابعه على أخطاء وقعت له فيه، وتصرف في كلامه، على وجه

(١) الثاني على الاحتياط كما سيأتي.

يدل على حدق وفهم لهذا العلم، وتتجدد ذلك مبيناً منصصاً عليه في الشرح.

وصرح بالوقوف عليه في (١ / ٤٠٨) عند ذكره المسند وأنه لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً، فذكر جماعة منهم أبو عمرو الداني، وعبارته: «أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ في جزء له جمعه في رسوم الحديث».

وما يدل على ذلك أنه ذكر في (١ / ٤٢٥) حديث المغيرة بن شعيبة في معرض حجية قول الصحابي، وحمله على المرفوع. قال: «وتبع الحاكم في ذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ» والأثر في جزئنا رقم (٥٣).

ونقل منه في (١ / ٤٤٥) في مبحث (المرسل) وربطه بالحاكم، وأشعر بزيادة ذكرها أبو عمرو. قال: «وما حكاه عن الحاكم ذكره أبو عمرو المقرئ أنه مذهب علي بن المديني وجماعة». وقارن بها في «جزئنا» رقم (٣٧).

هذه مواطن ذكر الزركشي لجزئنا، والنقل عن صاحبنا فيه، وهو يؤكّد على أهميته، فجميع النقول في كتب المصطلح إنما هي من جزئنا هذا، وإن اضطراباً وقع في تحرير نسبة بعض الأقوال، مع تلکؤ وتردد وقع لبعضهم فيها بسبب النقل منه بالواسطة، وشد قلم برهان الدين البقاعي في «النكت الوفية»، فعزّا كلاماً لأبي عمرو الداني إلى كتبه في القراءات، ولم يفطن لهذا الجزء، ورأى النقول عن صاحبه دون عزو لاسميه، فعزّاها إلى المشهور، وبيّنت ذلك في شرحـي عليه، والله الحمد والمنة.

والآخر: ابن حجر العسقلاني.

ذكر في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» جزءنا هذا وهي جميعاً في مواطن ذكر الزركشي له، تنظر في (١ / ٥٠٧) و(٢ / ٥٨٣) - وفيه: «إنما

أخذه الداني من كلام الحاكم، ولا شك أن نقله - أي: ابن الصلاح - أولى، لأنه من أئمة الحديث، وقد صنف في علومه» قال:

«وابن الصلاح كثير النقل من كتابه، فالعجب كيف نزل عنه إلى النقل عن الداني».

قال أبو عبيدة: نعم، نقل الداني من الحاكم كثيراً، ولكن العبارة التي نقلها ابن الصلاح عن الداني، لأنه تصرف فيها، وعبارة الحاكم ليس فيها مراد ابن الصلاح، لذا تحول إلى أبي عمرو، ووضحت ذلك في شرحه^(١) لهذا، والله الحمد والمنة.

ونقل ابن حجر في «نكته» (٢ / ٥٣١) منه أيضاً فقرتي (٢٨، ٢٩)، كما فعل الزركشي أيضاً.

ولا أدري هل وقع جزء الداني هذا لابن حجر أم أنه نقل منه بواسطة الزركشي فحسب، ولا سيما وهو غير موجود في أسمعته: «المجمع المؤسس» ولا في «المعجم المفهرس».

* عودة إلى تحرير اسم الجزء:

ظهر لنا مما سبق أن هذا الجزء ذكر على ألوان عديدة، هي: أولاً: «كتاب في علم الحديث» وهذا الذي تحمله نسخته الخطية الفريدة.

ثانياً: «بيان المسند والمرسل والمنقطع» وهذه تسمية ابن رشيد له في

(١) المسمى بـ «بهجة المستفع» وهو غير تحقيقي لهذا الجزء.

ثالثاً: «بيان المتصل والمرسل والموقف والمنقطع» وهذه تسمية ابن رشيد له في «السنن الأربع» (ص ٣٦ - ط التونسية).

رابعاً: «جزء في علوم الحديث» هكذا نقله السخاوي في «فتح المغيث» (١ / ١٦٦) عن الزركشي، وهو في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (٢ / ٢). (٢٣).

خامساً: «جزء جمعه في رسوم الحديث» هكذا ذكره الزركشي أيضاً في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (١ / ٤٠٨).

سادساً: «جزء في علم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقف والمنقطع» هكذا ذكره الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» (ص ٤٧ / رقم ٨٣)، واقتصر على ذكر ابن رشيد له، ولم يذكر إلا موطنًا من إشارات السخاوي من النقل منه، والحق أن نقله بواسطة الزركشي كما صرّح به، ولم يذكر شيئاً من نسخه الخطية.

وهذا العنوان الأخير لا بأس به، وفيه جمع لموضوع الجزء، واسمه، ومن العادة أن الناقلين من الكتب يتصرفون في أسمائها، أو يختصرون عناوينها، وهو الذي ارتضيته، مع تغيير (علم) إلى (علوم)، لأنه أوضح للموضوع، وألصق بالمادة المذكورة فيه، وهكذا سماه بعضهم، كما تقدم.

* تحقيقى لهذا الجزء:

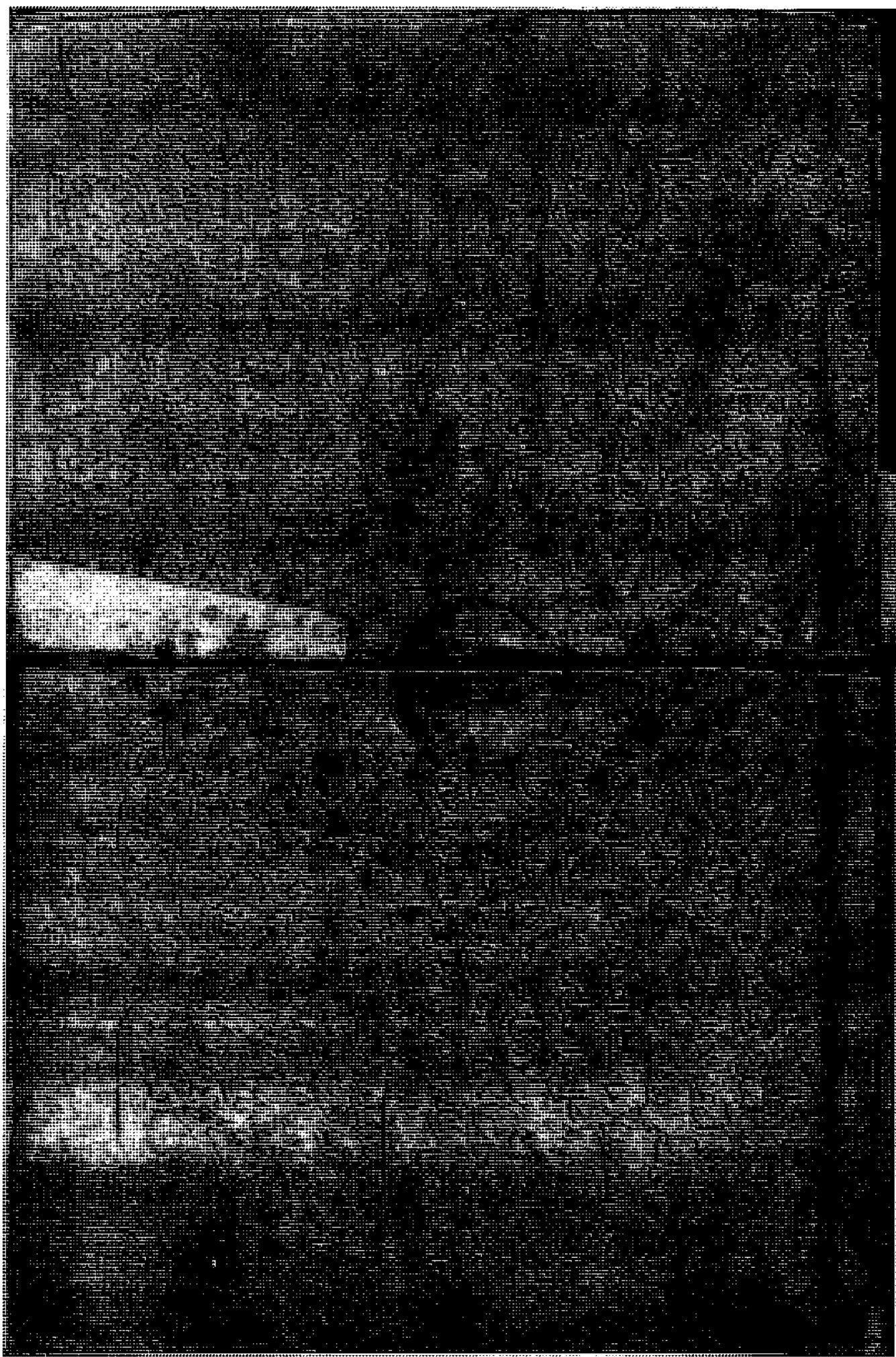
يتلخصُ عملي في تحقيق هذا الجزء: بضبط نصّه، وتفقيره، وضبط المشكل منه، وتوضيح مراد المصنف منه، وبيان مصادر نقله، وشرح الغامض من كلامه، وزيادة بيان وتمثيل له، وتعقبه والاستدراك عليه، وتحريج أحاديثه وأثاره.

وقد انتزعت المثبت في التعليق عليه من شرح الكبير له، المسمى بـ «بهجة المتفع»، وقد فرغت - والله الحمد - منه، وانشرح صدرى لإظهار جزء الدانى بتعليقات متزرعة منه، فالحمد لله على آلائه، والشكر له - وحده - على نعمائه، ونسأله المزيد من فضله، وأن ينعم علينا برضوانه، وأن يسدنا ويصوبنا في الأقوال والأفعال، وأن يرزقنا الصالح من العمل، والعمل الصالح، وأن يمنَّ علينا بالعفو عن العثرات، وستر الزلات، وغفران الخطىئات، فإنه - سبحانه - خير مسؤول، وهو - عز جلاله - بالإجابة جدير، وليس ذلك عليه بعزيز.

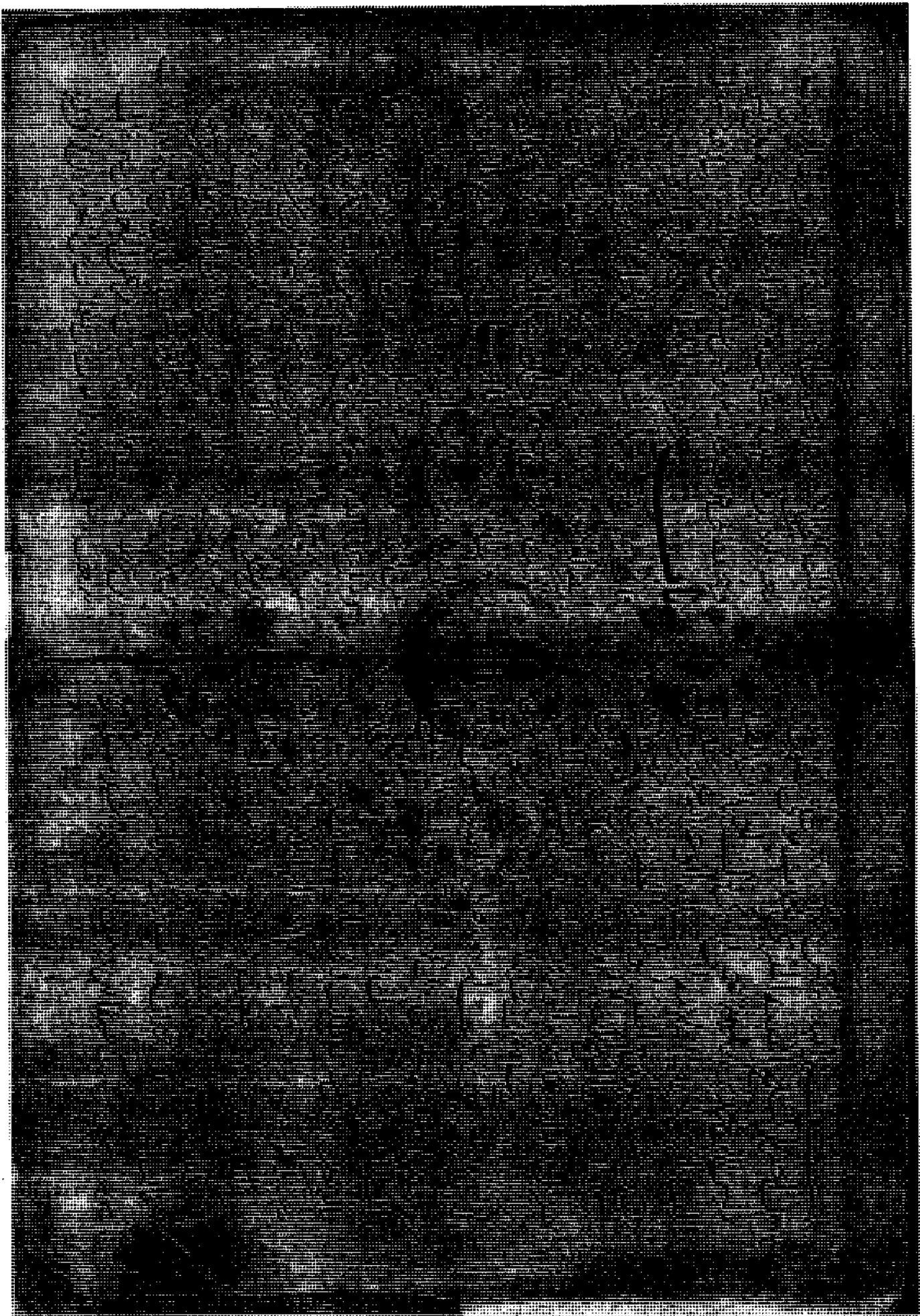
وكتبه ضحى يوم الثلاثاء الموافق الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ألف وأربع مئة وسبعين وعشرين من الهجرة النبوية العبد الفقير إلى رحمة مولاه القدير أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان في الأردن - عمان في مكتبة العامرة، نفعه الله بها في الدنيا والآخرة؛ وفي الحياة وبعد الممات



صورة من طرة الغلاف



صورة عن اللوحة الأولى من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق



صورة عن اللوحة الأخيرة من النسخة المعتمدة في التحقيق

**جزء في علوم الحديث في
بيان المتصل والمرسل والموقف والمنقطع**

تصنيف

**أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ
(ت ٤٤ هـ)**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال: أخبرنا الشيخ الفقيه المقرئ المحدث أبو علي منصور بن خميس ابن محمد بن إبراهيم اللخمي المري^(١) قال: أخبرنا الشيخ الصالح الفقيه المقرئ المحدث العلامة النسابة أبو عبد الله محمد بن سليمان بن يحيى القيسي^(٢) ثم البوذري^(٣) والفقير أبو عمرو الخضر بن عبد الرحمن بن سعيد القيسي^(٤) والشيخ الصالح المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل^(٥)،

(١) شيخ محدث فقيه مقرئ له ترجمة في «التكاملة» للقضاعي (٢ / ١٩٣) رقم (٥١٤).

«فتح الطيب» (٣ / ٢٨٤)، «غاية النهاية» (٢ / ٣١٢) رقم (٣٦٥٢).

(٢) يعرف بـ (الكتاسي) توفي سنة إحدى وخمس مئة، ترجمته في «الصلة» (١ / ١٨٣) لابن بشكوال و«تاريخ الإسلام» (١١ / ٢٧ ط. دار الغرب) للذهبي.

(٣) في هامش الأصل: «منسوب إلى البوذري، حصن من حصون...» تتمته غير مقروءة وهي بمقدار كلمتين!

وفي «معجم البلدان» (١ / ٤٩٨): «(بُنْتُ)، بالضم ثم السكون، وفاء مثناة: بلد بالأندلس من ناحية بلنسية» ورسمها في «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص ١٥) لمحمد بن عبد المنعم الحميري: (البوذري) وفي «تاج العروس» (٤ / ٤٥١ - ٤٥٢) مادة (بنت): «(بُنْتُ) بضم أوله وسكون النون، بال المغرب (بالأندلس)، وفيه حصنٌ منيع».

(٤) من أهل المرية، كان من أهل المعرفة والنبل والذكاء واليقظة والإتقان لما يحمله. وكتب للقضاة بيده. وكان ديناً فاضلاً، توفي ليلة الأحد، ودفن يوم الأحد الخامس من ربيع الأول سنةأربعين وخمس مئة، ترجمته في «الصلة» لابن بشكوال (١ / ٥٠٧).

(٥) هو الشيخ الصالح الأستاذ أبو الحسن البَلَّاسِيِّ المُعَمَّر الإمام مقرئ العصر، أحد الأعلام، توفي في سابع عشر رجب سنة أربع وستين وخمس مئة، ترجمته في «فهرست ابن خير» (٤٢٨)، «السيّر» (٥٠٦ / ٢٠)، «تاريخ الإسلام» (١٢ / ٣٢٢)، «العبر» (٣ / ٤)، «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٣٢٠)، «غاية النهاية» (١ / ٥٧٣)، «شذرات الذهب» (٤ / ٢١٣).

قالوا جمِيعاً: حدثنا أبو داود سليمان بن أبي القاسم^(١) مولى المؤيد بالله أمير المؤمنين هشام قال: حدثنا أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ^(٢) رضي الله عنه قال:

(١) هو الشيخ الإمام العلامة شيخ القراء، ذو الفنون، ترجمته مطولة في أول كتابه «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» بقلم محققه الدكتور أحمد شرشال، ترجمته في «السير» (١٩ / ١٦٨ - ١٧٠) وتنظر سائر المصادر في التعليق عليه، ويزاد عليها: «تاريخ الإسلام» (١٠ / ٧٨٨ - ط الغرب)، «طبقات المفسرين» للداودي (١ / ٢٠٧ - ٢٠٨)، «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» لابن الأبار (٣٠٢)، «الحلل السنديّة» (٣ / ٣٣٠)، «الأعلام» (٣ / ١٣٧)، «معجم المؤلفين» (١ / ٧٩٨).

(٢) مضت ترجمته.

أَمَّا بَعْدَ:

١ - فِإِنَّكُمْ سَأَلْتُمُونِي - أَحَسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ - أَنْ أُعْرِفَكُمْ بِطَرِيقِ نَقْلِ
الْأَثَارِ، وَكِيفِيَّةِ الْمُسَنِّدِ الْمُتَصَلِّ مِنْهَا وَالْمُرْسَلِ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَصَلٍ وَالْمُوْقَوْفِ
وَالْمُنْقَطِعِ؛ لِتَقْفُوا عَلَى حَقِيقَةِ مَا يَرِدُ مِنْ ذَلِكَ فِي «الْمَوْطَاتِ» وَفِي سَائرِ
الْمَصْنَفَاتِ، فَأَسْرَعْتُ فِي إِجَابَتِكُمْ عَمَّا سَأَلْتُمُونِي، وَشَرَحْتُ لَكُمُ الْأَنْوَاعِ
الْمَذَكُورَةِ الَّتِي بِهَا تَرِدُ الْأَثَارُ نَوْعًا نَوْعًا عَلَى حَدَّهُ، وَجَعَلْتُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا
مَثَالًاً يُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ أَشْكَالِهِ، وَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَظَائِرِهِ وَأَمْثَالِهِ، وَأَضَفْتُ
لَكُمْ إِلَى ذَلِكَ أَحْوَالَ الْمَدَلِّسِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْخَدِيثِ الَّذِينَ لَا يُمِيزُ مَنْ كَتَبَ
عَنْهُمْ مَا سَمِعُوهُ عَمَّا لَمْ يَسْمَعُوهُ، وَقَسَّمْتُ طَبَقَاتِهِمْ، وَبَيَّنْتُ مَذَاهِبَهُمْ،
وَاعْتَمَدْتُ فِي جَمِيعِ [ق/٢/أ] ذَلِكَ عَلَى الْأَخْتَصَارِ، وَتَرَكَ الإِطْنَابِ
وَالْإِكْثَارِ، لِيَصْلَأَ مَنْ رَغَبَ مَعْرِفَةً ذَلِكَ مِنْ طَلَبَةِ الْخَدِيثِ وَرَوَاهُ الْأَخْبَارِ إِلَى
حَقِيقَتِهِ فِي يُسْرٍ، وَيَحْفَظُ فِي قُرْبٍ، وَبِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَسْتَعِينُ، وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ،
وَهُوَ حَسْبُنَا وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

* * *

١. باب ذكر بيان المسند من الآثار وتقسيمهما

٢ - قال عثمان بن سعيد: المسند من الآثار الذي لا إشكال في اتصاله، هو: ما يرويه المحدث عن شيخ يظهر سمعه منه بسن يحتملها^(١)، وكذلك شيخه عن شيخه، إلى أن يصل الإسناد إلى الصحابي إلى رسول الله ﷺ^(٢).

(١) كذا في الأصل، وهذه الفقرة نقلها المصنف من «معرفة علوم الحديث» (ص ١٣٧) للحاكم. وفي رواية الثغرى له «ليس يحتمله» وهو اختلاف قديم نبه عليه ابن رشيد الفهرى في «الستن الأربعين» (ص ٣٥ - ٣٧) وما قال: «إلا إن هذا الموضوع من كتاب الحاكم فهي اضطراب بين رواته: فروي كما ذكرناه «بسن يحتملها» وعند ابن سعدون «بسن يحتمله» والمعنى واحد. أي: إنه يكتفى في ظهور السباع بكون السن تحتمل اللقاء، ومعنى هذا: يكتفى بالمعاصرة، وانظر فقرة رقم (١٥) وتعليقنا هناك، وانظر في ضبط هذه العبارة «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١ / ٥٠٨)، «جامع الأصول» (١ / ٩٧)، وتعليق محقق «معرفة علوم الحديث» وقارنه بما في «إجماع المحدثين» (ص ٩٨)، وبيّنت ذلك في الشرح مفصلاً، والحمد لله وحده.

(٢) المسند عند المصنف ما أضافه الصحابي للنبي ﷺ، فيخرج بذلك المرسل وما شابهه، وهو الأشهر عند علماء المصطلح. وتبع المصنف في هذا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ()، واختاره ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٢٥) وابن دقيق العيد في «الاقتراح» (١٩٦)، وحزم به ابن الحصار في «تقريب المدارك» وابن خلفون في «المتنقى» وهو ظاهر كلام السمعاني في «قواطع الأدلة» حكاوه الزركشي (١ / ٤٠٨) وابن حجر (١ / ٥٠٧) كلاماً في «نكته على ابن الصلاح» وعزياه للمصنف، وقال ابن حجر: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال، (فمن سمع) أعم من أن يكون صحابياً، أو تحمل [حال] كفره، وأسلم بعد النبي ﷺ. لكن يخرج من لم يسمع، كالمرسل والمعرض، ونقله عنه تلميذه السخاوي في «فتح الغيث» (١ / ١٨٣ - ١٨٤) وأقره.

٣ - فالمتّصل من روایة أهل الثقة هو مثل: الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً، ومثل: الزهري، عن [ابن]^(١) المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً، ومثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، ومثل: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وأيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، ومثل: منصور بن المعتمر والأعمش، عن إبراهيم، عن علقة، عن عبد الله مرفوعاً، وكذلك ما كان مثله، فهو متّصل مرفوع.

ومثال ذلك ما:

٤ - حدثنا حمزة بن علي بن حمزة البغدادي قال: حدثنا أحمد بن قهزاد ابن مهران السيرافي قال: حدثنا أبو غسان مالك بن يحيى قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف قال: حدثنا ابن عون، عن عامر، عن النعيمان ابن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ الْحَرَامِ وَإِنَّ بَيْنَ [ق/٢/ب] ذَلِكَ أُمُورًا مُتَشَابِهَاتٍ»^(٢)، - قال: وربما قال: - أُموراً متشابهة»^(٣).

قال أبو عبيدة: سبب الخلاف بين أصحاب هذا القول، ومن أطلق على كل ما أنسد أضيف للنبي ﷺ أو لم يضف عائد إلى إناثة وصف المسند بالتن أو بالسند أو بهما معاً، وصنيع المصنف يدل على أنه جعله من صفاتهما معاً.

(١) سقط من الأصل.

(٢) أورد المصنف في «الرسالة الواقية» (ص ٢٥٦) قطعة منه من غير إسناد، وقال قبله: «وتحجّب الشبهات، واتّقاها من كمال الورع، وفي ذلك السلامة من الحرام».

(٣) أخرجه المصنف في «جزء فيه الأربعية أحاديث التي تتفرع عنها السنن» أفاده التجيبي في «برنامجه» (ص ٩٨ - ٢٣٥).

٥ - قال أبو عمرو: فسماعي من حمزة ظاهر، وسماعه من ابن قهزاد ظاهر، وكذلك سماع ابن قهزاد من أبي غسان، وكذلك سماع أبي غسان من عبد الوهاب، وسماع عبد الوهاب من ابن عون، وسماع ابن عون من الشعبي، وسماع الشعبي من النعمان، وسماع النعمان من النبي ﷺ^(١).

٦ - سمعت عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن مُنير بمصر^(٢) يقول: سمعت محمد بن الأعرابي بمكة يقول: سمعت أبو رفاعة^(٣) يقول: سمعت ابن عائشة^(٤) يقول: سمعت عبد الوهاب بن عبد المجيد

وآخر جه أبو عوانة - كما في «إتحاف المهرة» (١٣ / ٥٢٩) و«موافقة الخبر الخبر» (١ / ٣٣٧) - والبيهقي (٥ / ٣٣٤) وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٣٣٦) من ثلاثة طرق أخرى عن عبد الوهاب بن عطاء.

وآخر جه البخاري (٢٠٥١) من طريق ابن عون به.
وآخر جه مسلم (١٥٩٩) من طريق عون بن عبد الله بن عتبة الهذلي عن الشعبي.

وفصلت في تحريره في شرحه لجزء أبي عمرو الداني المسمى بـ«بهجة المنتفع».

(١) هذا المسلسل بالسماع، وهو من أحسن أنواع المسلسلات.

(٢) مضت الإشارة إلى ترجمته في «ثبت أسماء الشيوخ» في أول «الجزء».

(٣) اسمه عبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب، وثقة الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٢٨٣)
- ط الغرب)، وقال عنه ابن حبان في «ثقاته» (٨ / ٣٦٩): «كان يخطئ» ولذا زاده ابن
حجر على رجال «الميزان» في ذيله عليه «اللسان» (٤ / ٥٦٨ - ٥٦٩)! وفاته توثيق
الخطيب!

(٤) هو الإمام الثقة العلامة أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى
ابن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي البصري، الأخباري الصدوق، «كان طلاباً
لل الحديث، عالماً بالعربية وأيام الناس، وهو صدوق، قاله أبو داود، وانظر «تهديب
الكمال» (١٩ / ١٤٧ - ١٥٢)، «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣١٧ - ٣١٨).

يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت محمد بن إبراهيم يقول:
 سمعت علقة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ^(١)، وَإِنَّمَا لِكُلِّ
 امْرَئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَهَجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ
 وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا أَوْ دُنْيَا يَصِيبُهَا، فَهَجَرَتْهُ إِلَى مَا
 نَوَى»^(٢).

(١) شرحه المصنف أبو عمرو الداني في «الرسالة الواقية لذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» (ص ٢٤٧ - ٢٤٨) قال بعد أن ساق الحديث برقم (١٧٥) دون إسناد: «فمن فعل شيئاً مما أمر به أو ثبُّت عنه غير مختار لفعله، ولا مرید له، ولا قاصر: فأدَى به الفرض، لم يجزه، وكان حكمه كحكم مَنْ لم يفعل شيئاً، ومن نوى طاعة أو خيراً، فله أجر، فإن عملها كانت له عشرًا، ويضاعف الله لمن يشاء، ومن نوى معصية من أعمال الجوارح، مثل: شُرُب، أو زنى، أو سرقة، أو شبه ذلك مما يفعل بالجوارح، ولم يعملاها لم تكتب له، فإن عملها كتبت عليه واحدة، قال: «ومن نوى معصية من أعمال القلب التي لا تعمل بالجوارح مثل الشرك، أو اعتقاد بدعة، أو حل عقد من عقود الإيمان المتقدم ذكرها كتب عليه، لأنَّه ليس بعمل جارحة غير القلب».

(٢) أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٩٨٥) ومن طريقه المصنف هنا وفي «جزء فيه الأربعية أحاديث التي تنفرع منها السنن» أفاده التجيبي في «برنامجه» (ص ٩٨، ٢٣٥). وأخرجه القضايعي في «مسند الشهاب»: (١١٧١) من طريق آخر عن ابن الأعرابي. وأخرجه السيوطي في «جياد المسلسلات» (الحديث الثاني عشر: مسلسل بقول كل راوٍ: سمعت) (ص ١٦٣ - ١٦٧) وأخرجه مسلسلًا بالسماع: ضياء الدين المقدسي في (الجزء الأول) من «مسلسلاته» - وهو بخطه في المكتبة الظاهرية بدمشق - نسبوه إلى أبي عبد الله ابن منهه عن ابن الأعرابي به، وقال: «ورواه ابن منهه أيضًا عن أحمد بن محمد بن إبراهيم عن أبي حاتم الرازى بروايته هو وأبو رفاعة العدوى عن ابن عائشة بإسناده».

وآخرجه ابن حجر العسقلاني في «الإمتناع» (ص ٧٣ - ٧٤) (الحديث الثالث) بسنده إلى عبد الجبار بن العلاء ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد به.

ومن رواه عن عبد الوهاب مصرحاً الجميع بالسماع:

* قتيبة بن سعيد عند البخاري (٦٦٨٩).

* عمر بن شبة النميري، ومن طريقه أبو عوانة في «مسنده» (٥ / ٧٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣ / ١٢٠) وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤).

* محمد بن الوليد القرشي، عند ابن خزيمة (١٤٣) والدارقطني في «العلل» (٢ / ١٩٤).

ومن رواه عن عبد الوهاب أيضاً ولكن لم يقع التصريح بالسماع في جميع سنده:

* محمد بن المثنى أبو موسى الزَّمن البصري، عند مسلم (١٩٠٧) والترمذى (٦٤٧).

* ابن وكيع، عن ابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢ / ٧٨٥) رقم (٣١) وهكذا رواه محمد بن أبي يعقوب الكرمانى حدثنا عبد الوهاب به، عند أبي عمرو بن حдан في «فوائد الحاج»، كما في «عواطف اللطائف» (٢ / ٧٦٩).

* وأخرجه ابن المديني في «مسنده» عن عبد الوهاب عن يحيى، ثم قال:

«هذا حديث صحيح جامع، وهو أصح حديث روي عن عمر مرفوعاً، ولا نرويه من وجہ من الوجوه إلا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري»، أفاده ابن كثير في «مسند الفاروق» (١ / ١١٧).

قال أبو عبيدة: من رواه عن يحيى بن سعيد: سفيان بن عيينة، وعنه الحميدي (٢٨) ومن طريقه جمع كبير جداً، أجلهم وأرفعهم البخاري في «صحيحه» في (أول) حديثه من «صحيحه».

ومن طريق البخاري جمع غفير، وعدد كثير، منهم: الذهبي في «السير» (١٠ / ٦٢٠) وقال: «هذا أول شيء افتح به البخاري في «صحيحه» فصيّره كاختطبة له، وعدل عن روایته افتتاحاً بحدیث مالک الإمام إلى هذا الإسناد. لحلالة الحميدي وتقدمه، ولأن إسناده هذا عزيز المثل جداً، ليس فيه عنعنة أبداً، بل كل واحد منهم صرّح بالسماع له».

قلت: جهدت في حصر من رواه عن يحيى بن سعيد. ومن صرّح بالتحديث في جميع

٧ - فهذا أيضاً متصلٌ مسندٌ بِيَنَ الاتصال؛ لصحة سماع كُلَّ من ذكر فيه من شيخه الذي ذكره، وهذا مثُلٌ ضربته لسائر ما يرددُ من المسند البَيْنَ الاتصال.

* * *

السند في شرحى لهذا الجزء المسمى «بهجة المتفق».
ووُجِدَتُ الطريقة الواحدة عن يحيى يقع فيها اختلاف، فمنهم من يصرّح بالتحديث ومنهم من لم يصرح، كما تراه في رواية مالك وعبد الوهاب الثقفي، وهكذا وقع لابن عيينة، فلا تغتر بأدوات التحمل، فإنها من تصرف الرواية، ووُجِدَتُ العلامة المُعلمي اليماني قد صرَحَ بذلك في «التنكيل» (١ / ٨٢) فراجعه فإنه مهم.
ووَقَعَتْ أوهام وأغالطٌ كثيرة، سواء للرواية أو المخرجين، وقد كشفنا عنها - ولله الحمد والمنة - في شرحنا المذكور، وأطلنا النفس في تبع الكلام عليه رواية، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

١- فصل

٨ - وإذا قال الصحابي: كنا نفعل كذا، وكنا نؤمر بکذا، وأمرنا أن نفعل كذا، ونهينا عن كذا، ومن السنة كذا^(١)، ومن الفطرة كذا، وكنا نقول رسول الله ﷺ فينا كذا [ق/٣/أ]، وكنا لا نرى بأساً بکذا^(٢)، وكان يقال كذا وكذا^(٣)، وشبه هذا^(٤) إذا قاله الصحابي المشهور بالصحبة^(٥) فهو حديث

(١) هذه العبارات لها جهتان: جهة الفعل، وهو صادر من الصحابة، فتكون موقوفة، وجهة التقرير، وهو مضاد إلى النبي ﷺ، من حيث إن الأمر أو الفعل أو النهي لا يصدر إلا منه، والفطرة لا تدرك إلا بخبر.

(٢) لاحظ أن قوله (كنا) على الجمع يعطي حجية أقوى من قول الواحد، واحتمال أن يخفي هذا القول بحيث لا يطلع عليه النبي ﷺ ضعيف، فالظاهر من حال الصحابي مع عدالته، ومعرفته بأوضاع اللغة، أنه لا يطلق ذلك إلا فيما تحقق أنه أمر أو نهي من غير شك، نفياً للتلبيس عنه ما يوجب على سامعه اعتقاد الأمر والنهي مما ليس هو أمر ولا نهي، أفاده ابن حجر (٢ / ١٣).

(٣) ينقدح فيها من الاحتمال أكثر مما ينقدح في قول: «كنا نقول...» أو «نفعل...» لأنها من الرأي، ومستنده قد يكون تنصيصاً أو استباطاً، أفاده ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٧-٨).

(٤) مثل: «أوجب علينا كذا...» و«حرم علينا كذا...» أو «أبيح لنا كذا...» أو «أحل لنا كذا» وهذا أظهر في الرفع، ويبعد تطرق أي احتمال من احتمالات المعكرين على رفعه، ومثله: «ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك» وانظر «الثمر المستطاب» (٤٠٤ / ٢)، «التعليقات المرضية» (٦٣ / ٣)، «الإرواء» (٢ / ٢٣).

(٥) في قوله «المشهور بالصحبة» إشارة إلى أن الصحابي البعيد الذي قد يفعل الفعل من غير اطلاق النبي ﷺ ولكن مثل هذا لا يقول: «كنا...» فرجع الأمر إلى إطلاق الحمل على حكم الرفع، وهو الراجح المعتمد.

مسند متصل، وجميع ذلك في مخرج المسانيد وإن لم يذكر الصحابي في شيء من ذلك النبي ﷺ^(١).

ومثال ذلك ما:

٩ - حدثنا محمد بن عبد الله المُرّي^(٢) قال: ثنا وهب بن مَسْرَةَ الحجازي قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبةَ قال: حدثنا شاذان، عن عبد العزيز بن أبي سَلَمَةَ، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: «كنا نُفَاضِلُ وَرَسُولَ اللَّهِ وَأَصْحَابَهُ مُتَوَافِرُونَ، فَنَقُولُ: رَسُولُ اللَّهِ فَأَبُوكَ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ثُمَّ نَسْكُتُ»^(٣).

(١) هذا مذهب إمامي الدنيا: البخاري ومسلم، دل عليه صنيعهما في «صححيهما» وهو عند مسلم أظهر، إذ جمعه - أصالة - للمرفوع دون الموقف، ولذا لم يذكر ابن حجر هذا النوع لـ لقط الموقف عند مسلم في كتابه «الوقف على الموقف». وانظر الفصل (١١) من هذا الكتاب، وتعليقنا عليه.

(٢) نسبة إلى (مُرّة بن كعب) المذكور في سلسلة النسب النبوية الشريفة خلافاً لقول محقق «البيان في عدد آيات القرآن» (٣٨) «نسبة إلى مدينة المرية» وضبيطه بفتح الميم وكسر الراي وتحرف فيه (١٣٢) المري إلى (المقرئ) فليصحح، وترجمته في أول الجزء.

(٣) كذا في «السنة» لابن أبي زمنين - وهو شيخ المصنف في هذا الأثر - وفي الأصل: «رسول الله ﷺ أبو...»!!

(٤) أخرجه المصنف عن ابن أبي زمنين - وهو شيخ المصنف - في «أصول السنة» (رقم ١٩٢)، وتتابع شيخ المصنف جمع، كما تراه عند ابن أبي شيبة (٩ / ١٢) والبخاري (٣٦٩٧) - ومن طريقه اللالكائي في «السنة» (٢٦٠٠) -.

وأخرجه أبو داود (٤٦٢٧) وأحمد في «فضائل الصحابة» (٥٤) وابنه عبد الله في «فضائل عثمان» (٢٢) والخلال في «السنة» (٥٧٨) والبزار في «البحر الزخار» (٥٧٤٠)

١٠ - وحدثنا [أبو] إسحاق إبراهيم^(١) بن محمد بن سعدون المقرئ
قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا
القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك: «كنا نصلّي العصر
فيذهب الذاهب إلى قباء ف يأتيهم والشمس مرتفعة»^(٢).

واللالكائي في «السنة» (٢٥٩٩) من طرق عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون به.
وآخر جه أحادي في «الفضائل» (٥٥) والترمذى (٣٧٠٧) والخلال (٥٧٩) والمزي في
«تهذيب الكمال» (٥١٩ / ٢٢) من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله به.
وله طرق كثيرة عن ابن عمر، ذكرتها في شرحى المطول على هذا الجزء، والله الموفق
للخيرات، والهادى للصالحت.

(١) في الأصل: «وحدثنا إسحاق بن إبراهيم»!! وهذا خطأ من الناسخ بيقين، وهو الشيخ
الآتى بالأرقام (٢٠، ٣٣، ٣٩) والإسناد في هذه المواطن الأربع هو إلى القعنبي عن
مالك، وهو أول شيخ في (ثبت أسماء شيوخ الدانى).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (ص ٨٥ - رواية القعنبي).
وآخرجه البخاري (٥٥١) وجع كبير من طرق أخرى عن مالك به.

وقال ابن المبارك من بين سائر أصحاب مالك عن مالك حدثني الزهري وإسحاق بن
عبد الله عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلّي العصر ب نحوه.

آخرجه النسائي (١ / ٢٥٢) والطحاوى في «شرح معانى الآثار» (١ / ١٩٠)
والدارقطنی (١ / ٢٥٣).

ورفعه عن مالك أيضاً: خالد بن مخلد، ولفظه: «كنا نصلّي مع النبي ﷺ».
آخرجه الدارقطنی في «غرائب مالك»، قاله ابن حجر في «الفتح» (٢ / ٤٠ - ط دار
السلام).

ورفعه أيضاً عن مالك: عبد الله بن نافع، أفاده أبو العباس الدانى (ت ٥٣٢ هـ) في كتابه
«الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٢ / ٥٢ - ٥٣)، وقال:
«هذا موقف في «الموطأ» ومعناه الرفع».

١١ - وحدثنا علي بن محمد المالكي قال: حدثنا عبد الله بن أبي هاشم قال: حدثنا عيسى بن مسكين وأحمد بن أبي سليمان قالا: حدثنا سحنون، عن ابن القاسم، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: «خسن من الفطرة: تقليم الأظفار، وقص الشارب، ونف الإبط، وحلق العانة، والاختتان»^(١).

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٦ / ١٧٧ - ١٧٨): «هكذا هو في «الموطأ»، ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وهو حديث مرفوع عند أهل العلم بالحديث». وروى هذا الحديث جاهير الرواة عن الزهرى، وقالوا: «إلى العوالى» بدل «إلى قباء» ما جعل بعضهم يوهم مالكاً فيه، انظر «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» (رقم ٦) للدارقطنى.

وهذا الذي صححه ابن بطال في «شرحه على صحيح البخاري» (٢ / ١٧٣)، وكلامه متبعٌ بما ذكرته في شرحه لهذا الجزء المسمى بـ«بهجة المنتفع»، وبيّنتُ فيه بما لا مزيد عليه - إن شاء الله تعالى - دقة مالك المتناهية، وعدم وهمه فيه، والله العاصم والواقي. وما ينبغي ذكره أن سياقنا للروايات التي فيها التصريح بالرفع من باب تأكide فحسب، ولا يشترط لكل صيغة وردت بلفظ «كنا نفعل...» حتى نحكم برفعها أن توجد الروايات الأخرى الدالة على ذلك، وهذا مفاد تقرير المصنف.

(١) آخر جهه مالك (رقم ٤١٩ - رواية ابن القاسم). وهكذا موقوفاً في سائر «الموطآت» مثل: (رقم ٣ - رواية يحيى ورقم ١٩٢٧ - رواية أبي مصعب، وق ٢٤٢ / ب - رواية يحيى بن بکير).

وهكذا رواه ابن وهب في «موطئه» - وهو ليس في القطعة المطبوعة - ومن طريقه ابن المظفر البزار في «غرائب حديث مالك» (رقم ٨١).

وهكذا رواه سويد بن سعيد الحدثاني في «موطئه» (رقم ١٣٥٢ - ط أوقاف البحرين أو ٦٩٩ - ط دار الغرب) ولكن أسقط الواسطة بين سعيد وأبي هريرة.

وهكذا فعل (أوقفه وأسقط الواسطة): قتيبة بن سعيد في روايته عن مالك، عند النسائي

١٢ - في نظائر [ق/٣/ب] لهذا كثيرة، جعلتُ هذه الأحاديث مثالاً لما يرد من ذلك، وسواء قال ذلك الصحابي في حكايته على عهد النبي ﷺ أو لم يقل، فمحممله محمل المسند كما قلناه حتى يظهر بالنقل غير ذلك^(١).

(١٢٩ / ٨) وفي «الكبرى» (٩٢٨٩).

وهكذا أسقط الواسطة أيضاً: يحيى بن سعيد القطان، أفاده الدارقطني في «العلل» (١٤٢ / ٨).

وقال عيسى بن موسى بن أبي جهم العدوى عن أبي هريرة يأثره قال: الفطرة خمس، عند ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١ / ٥٧) وابن المظفر في «غرائب حديث مالك» (٨٠) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن ابن هبعة به.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد المقرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فرفعه وأسقط الواسطة، كما عند النسائي (٨ / ١٢٨) وأبي يعلى (٦٥٩٥) وغيرهما، وأفاده الدارقطني (١٤٢ / ٨).

والصواب إثبات الواسطة بين سعيد وأبي هريرة، والصواب في رواية مالك الوقف، وإن اختلف عليه فيه، كما بسطته في شرحه لهذا الجزء.

ورواه ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. أخرجه البخاري (٥٨٨٩، ٥٨٩١، ٦٢٩٧) ومسلم (٢٥٧).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١ / ٥٦): «هذا الحديث في «الموطأ» موقوف عند جماعة الرواة، إلا أن بشر بن عمر رواه عن مالك... فرفعه وأسنده، وهو حديث محفوظ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مسندًا، رواه ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولصحته مرفوعاً ذكرناه، والله الحمد».

ووجهت في تتبع طرقه وخارجه، وما وقع لرواته من أوهام في شرحه لهذا الجزء، والحمد لله وحده.

(١) ما تحت هذا الفصل مستوحى من كلام القابسي في (مقدمته) لـ «ملخص الموطأ» رواية ابن القاسم (ص ٣٩)، وعبارته: «وقد يقول الصحابي: كنا نفعل، وكنا نؤمر، فيحتمل إذا صاح اتصاله بالصحابي في طريق المرفوع بالنص، فإن قال فيه: على عهد النبي ﷺ فقد

٢ - فصل

١٣ - وما قال فيه ناقلوه: حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو أعلمناه أو سمعناه قراءة عليه أو قرأه علينا^(١)، فذلك كله متصل لا إشكال فيه.

١٤ - قال أبو عمرو: ومن شرائط المسند ألا يكون في إسناده: أخبرت عن فلان، ولا حدثت عن فلان، ولا بلغني عن فلان^(٢)، ولا رفعه فلان^(٣)، ولا أظنه مرفوعاً، وشبه هذا من

بان اتصاله، فإن لم يقله فهو معمله حتى يظهر بالنقل خلاف ذلك» وبنحوه في «معرفة علوم الحديث» (١٥٦) للحاكم.

(١) من المرفوع الصريح المتصل عند الأصوليين وعلماء المصطلح غير ما ذكره المصنف: شافهنا، أو: قال لي، ومثله قول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ فهذه الصيغ مع ما ذكره المصنف ظاهرة في السياق، وتقتضي الاتصال، ولا يتطرق إليها احتمال الواسطة، بل «هي نص في عدم الواسطة» كما في «البدخشي على مناهج العقول» (٢ / ٣٥٦)، هذا هو الأصل، إلا إن ثبت توسيع أو تأول في مثل هذه الاصطلاحات، وأسوق على ذلك مثالاً: الأول: ما جاء عند مسلم في «صحيحه» (٢٩٣٨) في حديث الذي يقتله الدجال، ثم يحييه، ثم يقول: من أنا؟ فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه «ومعلوم أن ذلك الرجل متاخر الميقات» فعلم «أن حدثنا ليست بنص في أن قائلها سمع» ولهن على ذلك أجوبة تنظر في «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٥٤)، «بيان الوهم والإيمام» (٢ / ٣٧٩)، «تدريب الراوي» (٢ / ٩)، «فتح المغيث» (٢ / ٢٤).

(٢) من شروط صحة الحديث الاتصال، وقول الراوي: «أخبرت» و«حدثت» و«بلغني» دليل على عدم الاتصال، وإن صحت المعاصرة بين الراوي والمروي عنه لأنه «لا يلزم من الإدراك ثبوت السمع، فهذا شيء آخر» فهذا يلحق بالضعف لعدم إدراك الراوي لمن حدثه، أو ببني سمع الراوي من شيخه، إذ هذه الصيغ محتملة الانقطاع، والأصل في الحديث عدم الثبوت، حتى يقوم الدليل على ذلك.

(٣) قول الراوي: «رفعه فلان» من المسند المتصل، خلافاً لما قاله المصنف.

الألفاظ^(١) التي ينفسد بها وينخرج عن حد المسند^(٢).

* * *

قال ابن الصلاح في «معرفة علوم الحديث» (١٢٩): «من المرفوع قبيل الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: «يرفع الحديث» أو «يلغى به»». قال: «فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ. وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صحيحاً» ويدل عليه ما أخرجه البخاري في «صححه» (٥٦٨٠) بسنده إلى ابن عباس قال: «الشفاء في ثلاثة: شربة عَسَل، وشُرْطَة مَحْجَم، وكَيَّة نَار»، وأنهى أمتي عن الْكَيِّ، وفيه «رفع الحديث» وقد أورده البخاري على إثره برقم (٥٦٨١) مرفوعاً.

وأخرج البخاري (٧٤٠) أيضاً حديث سهل بن سعد الساعدي وفيه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وقال: «لا أعلم إلا ينتمي ذلك إلى النبي ﷺ».

(١) بقي حكم قول الصحابي: يأثره، فهو في حكم الرفع، أفاده الدارقطني في «العلل» (٨ / ١٤٢)، وكذا قوله: «رواية» - انظر مثلاً في «المستدرك» (٤ / ١٢٦) - فهو «بمعنى مرفوعاً كما هو مقرر في علم المصطلح» أفاده شيخنا الألباني في «الصحيحة» (٦٢٧)، ومثلّت به كتب المصطلح.

(٢) العبارة من قوله: «ومن شرائط المسند» إلى هنا في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٤٣) للحاكم، وعنه بعدها: «وغير ذلك ما ينفسد به» وعبارة المصنف أوضح، وهو كثير النقل من «معرفة الحاكم»، ثم العبارة التي قبلها: «وما قاله فيه ناقلوه...» عند القابسي في (مقدمة) «تلخيصه للموطأ» (ص ٣٨).

٣ - فصل

١٥ - وما كان من الأحاديث المعنونة التي يقول فيها ناقلوها: (عن)
[عن]^(١) فهي أيضاً مُسندة متصلة بإجماع أهل النقل^(٢) إذا عُرفَ أنَّ الناقل

(١) سقطت من الأصل، وأثبتَّها من المصادر التي نقلت من المصنف، ونقل المصنف منها هذه الفقرة، انظر الامثل الآتي.

(٢) هذه الفقرة منقوله في جُل كتب المصطلح، ونقلها جمع عن المصنف، مما يبيّن أهمية كتابنا هذا، وعنابة العلماء به قدِيماً، وسبق في مطلع الكتاب الإشارة إلى هذا عند قول المصنف في فقرة (٢) عند قوله: «... لا إشكال في اتصاله هو: ما يرويه المحدث عن شيخ يظهر سباعُه منه لسن يحتملها» وهذا يلتقي مع قوله هنا: «إذا عُرفَ أنَّ الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً يَيْنَا، ولم يكن من عرف بالتدليس، وإن لم يذكر سباعاً» ومع قوله الآتي في فقرة رقم (١٨): «إذا قال الناقل عن الذي ينقل عنه: قال كذا، أو فعل كذا، وشبهه من اللفظ، ولم يقل حدثني ولا سمعته يقول، وكان معروفاً بالرواية عنه، سالماً من التدليس فهو أيضاً مسند متصل بالمنقول عنه» وهذه هي مسألة الاحتجاج بـ (المعنى). والمهم هنا نقل المصنف الإجماع في حملها على الاتصال، بقوله: «مسندة متصلة بإجماع أهل النقل» وذكر هنا شرطين اثنين، ثم ذكر في الفقرة (١٨) شرطاً ثالثاً. وهذا الإجماع تلقفه كثير من العلماء عن المصنف ونقله عنه ومع الفقرة بتمامها: ابن رشيد الفهرى في «السنن الأربعين» (ص ٣٠) وعنده «عن عن» مكررة، وكذا وجدتها في «نكت الزركشي على ابن الصلاح» (٢٤ - ٢٣ / ٢) ونقلها المصنف من مقدمة «ملخص الموطأ» (ص ٣٨) للقابسي و«المعرفة» للحاكم، وعبارة مركبة من كلامهما، وفيها ما ليس لواحد منها، وكذا عزّاهما ابن الصلاح في «علومه» له وتبعه جمع من مختصرى كتابه، مثل: ابن الملقن في «المقنع» وأبي الحسن التبريزى في «الكافى» (ق ١٤ / ب) وابن التركمانى في «مختصر علوم الحديث» (ت ٧ / أ) وابن جماعة في «المنهيل الروي»، وتعقبُ ابن حجر في «نكته» (٢ / ٥٨٣) ابن الصلاح بأن الدانى إنما أخذه من كلام الحاكم غير دقيق، ولذا أهمله من قبله من متعقّبى ابن الصلاح، كمغلطى والزركشى والأبناسى.

أدرك المنشول عنه إدراكاً بيّناً^(١)، ولم يكن من عرف بالتدليس وإن لم يذكر سماعاً.

ومثال ذلك ما:

١٦ - حدثنا أحمد بن عمر بن محمد القاضي بالجizzة قال: حدثنا أحمد ابن مسعود الزبيري قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن

وانظر تعليقنا على الفقرة الآتية برقم (٢٤).

والذى رأيته في بطون الكتب يدلل على أن النقل من جزئنا هذا كان بالواسطة في هذه المسألة مهمة حتى قيل: إنها أشهر فرق بين صنيع إمامي الدنيا في «صحيحهما» فالبخاري - وشيخه ابن المديني قبله - وغيرهما يشتربطان مطلقاً اللقاء أو السماع!
والذى أراه أنَّ لبسًا وقع في المسألة، وخرج بها عن حدِّها، وكثير الاحتمال فيها، وتقول فيها على أصحابها ويُبَيَّن ذلك مفصلاً في شرحى لهذا الجزء.

(١) المراد به المعاصرة القوية الحقيقة الكافية لاستيقان السماع، وليس مجرد مطلقاً المعاصرة، قال المعلمي اليماني في «التنكيل» (١ / ٨٤): «لا يكفي احتمال المعاصرة» وقال: «وأهل العلم كثيراً ما ينقلون في ترجمة الرواية بيان من حدث عنهم، ولم يلقهم، بل أفردوا بالتصنيف، كـ«مراسيل ابن أبي حاتم» وغيرها، ولم يعنوا بنقل عدم الإدراك، لكثرة، فاكتفوا باشتراط العلم بالمعاصرة».

فكلام أبي عمرو الداني ظاهر جداً أنه على مذهب مسلم، وفصلتُ في بيان ذلك في شرحى على هذا الجزء، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات، ويُبَيَّنُ فيه اضطراب بعض المعاصرين في مذهب الداني في هذه المسألة، لعدم وقوفه على كلامه إلا بالواسطة، وكلامه يفهم من مجموع ما قال في هذا الجزء، وأشرنا إلى ذلك في الهاشم السابق. وكذا اضطراب في تحرير مذهبة السخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٢٨٧ - ط المعراج) وغيرها، والسبب هو النقل من هذا الجزء بواسطة!

أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك فيه، ويفطر حتى أقول ما هو بصائم، وكان أكثر صيامه في شعبان»^(١) [ق/٤/أ].

١٧ - فهذا مسند ولم يذكر فيه سباع؛ لأنَّ رواته مدنيون^(٢)، وليس من مذهبهم التدليس، وكذلك سائر ما يرد من الأخبار عن أهل الحجاز وأهل

(١) أخرجه ابن وهب في «موطئه» (رقم ١٠٣) وسقط منه «ذلك» وفي آخره: «وكان صيامه في رمضان»! فليصوب.

وأخرجه ابن خزيمة في «صححه» (رقم ٢١٣٥) قال: أخبرني ابن عبد الحكم به، وفيه «حتى أعرف عنه»، و«عنه» محرفة عن «فيه»، وهي على الجادة في «إتحاف المهرة» (١٧ / ٣٦٣) رقم (٢٢٤١٢)، وعزاه لابن خزيمة، وقال: «ليس في السباع» وسقط منها «ذلك»!

وتبع عبد الرحمن، كما بيَّنته في تحقيقي لـ «أمالِ المحاملي» رواية ابن مهدي، ومن طريقه الخطيب (١٣ / ٢٠٩ - ط دار الغرب).

ووقع تصريح ابن أبي الزناد بالسماع من هشام في حديث آخر عند أبي داود (٩١٤)، وانظر «السنن الكبرى» (٨ / ١٣٧ و ١٠ / ٣٦) للبيهقي.

سباع عروة من خالته عائشة، وتحديثها له، ودخوله عليها، وسؤاله لها، أمر لا ينكره أهل المعرفة بالحديث، وهو ثابت في غير ما حديث في «الصحيحين».

وال الحديث من طريق آخر عند البخاري (١٩٦٩) ومسلم (١١٥٦)، وخرجته بتطويل في شرحِي لهذا الجزء.

(٢) يريده من عنهم منهم خاصة، وهو ابن أبي زناد، وشيخه هشام وأبوه عزوة وأمنا عائشة رضي الله عنهم.

وحدث ابن أبي زناد بهذا الحديث في المدينة، ولقيه تلميذه ابن وهب المصري فيها.

البصرة والشام ومصر؛ لأنهم لا يدلّسون^(١).

* * *

(١) العبارة للحاكم في «المعرفة» (٣٥٥-٣٥٦) وينظر منه (١٩٠)، ولم يذكر (الشاميين)، وقال عن المدلسين البصريين: «منهم نفر يسير» ويفهم من صنيعه أن هذا في التابعين وأتباعهم فحسب، فتصرف المصنف في عبارة الحاكم ليس بسديد، ويفهم منه الإطلاق، وأين ذهب بقية بن الوليد والوليد بن مسلم من الشاميين، وأبن هيبة ويزيد بن أبي حبيب من المصريين، وأبو الزبير محمد بن مسلم من الحجازيين! ووُجِدَت في متأخري الشاميين والمصريين التجوز في استخدام (عن) واستبدالها بـ(حدثنا)! نص على هذا ابن رجب في مواطن من «فتح الباري»، وينظر لزاماً تعليقنا على فقرقي (١١٨ - ١١٩) الآتيين.

٤ - فصل

١٨ - وإذا قال الناقل عن الذي ينقل عنه: قال كذا، أو فعل كذا، وشبيهه من اللفظ، ولم يقل: حدثني ولا سمعته يقول، وكان معروفاً بالرواية عنه^(١)، سالماً من التدليس فهو أيضاً مُسندًّا مَتَّصِلٌ بالمنقول عنه^(٢).

ومثال ذلك ما:

١٩ - حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل إملاء في منزله بمصر قال: حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا زهير قال: حدثنا أبو الزبير قال: سمعت نافعاً يقول: قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «من أتى الجمعة فليغتسِل»^(٣).

(١) هذا يتقي مع قوله في الفقرة (١٥): «إن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً». وهذا هو مراد علماء المصطلح بثبوت المعاشرة أو السماع، إذ لا يقبل معنون من لم تصح له معاشرة، فلا بد من قيد وشرط، وهي عند علماء المصطلح ثلاثة:

الأول: عدالة المحدثين في أحوالهم.

الثاني: لقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة.

الثالث: أن يكونوا براء من التدليس.

ويُبَيَّنَت ذلك شديداً في شرحِي لهذا الجزء، المسمى بـ«بهجة المتفع».

(٢) بنحوه عند القابسي في تقاديمه «ملخص الموطأ» رواية ابن القاسم (ص ٣٨ - ٣٩) مع الأمثلة الآتية والتعليق عليها.

(٣) أخرجه أبو الشيخ في «الجزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (ص ١٨٩ / رقم ١٣٦) وفي «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤ / ٢٣٥) وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨) من طريق آخر عن علي بن عبد العزيز به.

ومثال ذلك أيضاً ما:

٢٠ - حدثنا إبراهيم بن سعدون الزاهد قال: حدثنا أحمد بن محمد
قال: حدثنا علي قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب: «إن^(١)
عمر بن عبد العزيز أَخْرَ الصَّلَاةِ يوْمًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الْزَّبِيرِ ...»^(٢)

وآخر جه تمام في «الفوائد» (٢٤ - ترتيبه) حدثنا خيثمة بن سليمان نا على بن عبد العزيز
بمكة، وفيه تصريح أبي الزبير بسماعه من نافع. والحديث غريب من هذا الطريق، لم يروه
غير علي بن عبد العزيز، وأخطأ فيه ابن يونس أو زهير، قال أبو الشيخ على إثره: «قال
علي: هذا خطأ، ولم أر أحداً تابعني عليه».

والحديث عن نافع مستفيض جداً. رواه جمادات لا يحصون، واعتنى بتخريج طرقه أبو
عوانة في «صحيحه»، ساقه من طريق سبعين نفساً روه عن نافع، وتتبع ابن حجر ما
فاته، وأفرده بجزء لغرض اقتضى ذلك، قال في «الفتح» (٢ / ٣٥٦): «فبلغت أسماء من
روايه عن نافع مئة وعشرين نفساً».

قال أبو عبيدة: تتبعت على عجلة أسماء رواته فزادوا على الشهرين، وخرجته في تحقيقي لـ
«جزء القاضي الأُشناي» (رقم ٣٥٥) وتعليقي على «المجالسة» (٣٥١٩، ٣٥٥٧)،
«الأُمالي الخمسة السلماسية» (رقم ١٤)، للحافظ السلفي، وكلها - والله الحمد
- مطبوعة، ولم أقنع بها فيها، فزدت عليها كثيراً في شرحني لهذا الجزء، مع إجمالي لأسماء
الرواية عن نافع، وذكر المصادر التي ذكرتهم، والحمد لله وحده، والحديث عند البخاري
(٨٧٧) ومسلم (٥٧٩)، وهو متواتر.

(١) أن في الموضع كـ (عن)، أفاده ابن عبد البر، وسيأتي كلامه بتمامه عند تخریج الأثر، وانظر
«التبصرة والتذكرة» (١ / ١٦٦).

(٢) آخر جه الطبراني (١٧ / ٢٥٧) ثنا علي بن عبد العزيز به.
وآخر جه ابن حبان (١٤٥٠) أخبرنا أبو خليفة - وهو الفضل بن الحباب - ثنا القعنبي به.
وهو في «الموطأ» لـ (رقم ٤ ، ٥ - رواية القعنبي) ومن طريقه البخاري (٥٢٢) وأبو
عوانة (١ / ٣٤٠) وجماعة.

وآخرجه من طريق مالك - وهو في «موطئه» (٢ - رواية الليثي و١ - رواية أبي مصعب و١ - رواية سويد و٥ - رواية ابن القاسم) -: أحمد (٥ / ٢٧٤) ومسلم (٦١١) والدارمي (١٢٩١) والطبراني (١٧ / رقم ٧١٣) والبيهقي (١ / ٤٤١، ٣٦٣).
قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٨ / ١١ - ١٢):

«هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواية عنه فيها بلغني. وظاهر مساقه في رواية مالك يدل على الانقطاع. لقوله: إن عمر بن عبد العزيز أخَر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة، ولم يذكر فيه سِناعاً لابن شهاب من عروة، ولا سِناعاً لعروة من بشير بن أبي مسعود، وهذه اللفظة، أعني «أن» عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولة على الانقطاع. حتى يتبيَّن السِّناع. واللقاء. ومنهم من لا يلتفت إليها. ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضاً. ومشاهدة بعضهم لبعض. وأخذهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفاً لم يسأل عن هذه اللفظة، وكان الحديث عنده على الاتصال. وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك، لأنَّه في «موطئه» لا يفرق بين شيء من ذلك.

وهذا الحديث متصل عند أهل العلم مستند صحيح، لوجوه منها:
إن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة.
ومنها: إن هذه القصة قد صحَّ شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير بالمدينة، وذلك في أيام إماراة عمر عليها لعبد الملك، وابنه الوليد.
وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب. ونحن نذكر الروايات في ذلك عن ابن شهاب، لنبين لك ما ذكرنا، ثم نذكر الآثار في إماماة جبريل، ليستدل على المراد من معنى الحديث، فإنَّ العلم يفسر بعضه بعضاً. ويفتح بعضه بعضاً ثم نقصد للقول فيها يوجبه الحديث على ذلك من المعانِي، وبالله العون لا شريك له.

(توفي) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، رحمه الله، سنة إحدى ومائة، في رجب.
خمس ليال بقين منه، بحمص، ودفن بدير سمعان من حمص وهو يوم مات ابن تسع وثلاثين سنة وثلاثة أشهر. وكانت خلافته ستين وخمسة أشهر. وأربعة أيام.
ومن ذكر مشاهدة ابن شهاب للقصة، عند عمر بن عبد العزيز مع عروة بن الزبير، في

إلى آخره.

٢١ - مَحْمُلُ الْمَتَّصِلِ لِاسْتِيقَانِ صَحْبَةِ ابْنِ شَهَابٍ لِعَرْوَةَ،
مع سلامته من التدليس.

٢٢ - وكذا قول عروة في الحديث نفسه كذلك: «كان بشير بن أبي
مسعود يحدث عن أبيه»^(١); لاستيقان [ق/٤/ب] إدراك عروة مَنْ هو أَكْبَرْ
مِنْ بشير^(٢).

٢٣ - وكذا ما روى مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع:
«إِنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكَ كَانَ يَؤْمُنُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى»^(٣).

هذا الحديث من أصحاب ابن شهاب، معمر، والليث بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة،
وابن جريج، وساق هذه الروايات جميعاً، وكلامه ملخص في «الاستذكار» (١ / ١١٤ -
١٧٥) أيضاً.

(١) هو قطعة من الأثر السابق (فقرة ٢٠).

(٢) انظر كلام ابن عبد البر الذي نقلته في تخريج الأثر.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (رقم ٤٥٥ - رواية يحيى الليثي) و(٢٥٦ - رواية القعنبي) و(١ / ٢٢٣) رقم (٥٧٢ - رواية أبي مصعب الزهراني) و(٦١ / رقم ٨ - رواية ابن القاسم)
و(١٩٩ / رقم ٣٩٥ - ط أوقاف البحرين أو ١٥٩ - ١٦٠ ط دار الغرب).

وأخرجه من طريق مالك: ابن أبي شيبة (٣ / ٩٨) والشافعي في «المسند» (١٧٧)
والبخاري (٦٦٧) والنسائي في «الصغرى» (٧٨٨) وابن حبان (٤ / ٤٩١ - الإحسان)
والطبراني (١٨ / ٢٩) والسراج في «حديثه» (رقم ٩٥٩)، والبيهقي (٧١ / ٣)
وغيرهم.

وقال فيه يحيى الليثي: (ابن لبيد) بدل (ابن الربيع)، «وهو غلط بَيْنَ، وخطأ غير مشكل،
وهم صريح لا يعرّج عليه، فلهذا لم نشتغل بترجمة الباب عن محمود بن لبيد، لأنَّه من

حمله حمل المسند أيضاً، لأن مموداً عَقْلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقْلَ
مَجَّةً مَجَّهاً مِنْ بَئْرٍ فِي وَجْهِهِ^(١).

٢٤ - قال أبو عمرو: وكذا سائر ما يَرِدُ من مثل هذا هو متصل^(٢)
بالمقال عنه^(٣)، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ عَنِ النَّاقِلِ مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ الْمَنْقُولِ
عَنْهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ النَّاقِلُ: بَلْغَنِي أَوْ سَمِعْتَ أَنْ فَلَانًا قَالَ كَذَا،
وَأَنْتَهِي^(٤) ذَلِكَ إِلَيْنَا، وَشَبَهَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَذَلِكَ غَيْرُ مَتَّصِلٍ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي

الوهم الذي يدركه من لم يكن له بالعلم كبير عناء. وهذا الحديث لم يروه أحد من
أصحاب مالك، ولا من أصحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع، ولا يحفظ إلا
لمحود بن الربيع، وهو حديث لا يعرف إلا به» قاله ابن عبد البر في «التمهيد» (٦ / ٢٢٧)
وينحوه في «الاستذكار» (٦ / ٣٤٠ - ٣٤١).

(١) أخرجه البخاري (١١٨٥، ٧٧) ومسلم (٢٦٥).

وعند البخاري والنسائي في «الكبري» (٥٨٦٥) والطبراني (١٨ / رقم ٥٦): إن محمود
ابن الربيع عقل هذه المَجَّةَ وهو ابن خمس سنين.

(٢) قال الحاكم في «المعرفة» عند ذكر النوع الحادي عشر) (ص ١٨٨) (الأحاديث
المعنونة)، وقال: «وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع
التدليس» وسبق حكاية المصنف للإجماع أيضاً، انظر فقرة (١٥).

(٣) وهذا المعنى المقرر هنا قاله جماعة من المحدثين، من خبروا الصنعة، ومارسوا الرواية
والتأريخ، فأصبحت عندهم مَلَكَةً، فأصَّلُوا المَسَأَلَةَ مَرَاعِينَ جَهُودَ الْعُلَمَاءِ الْمُبَرُّوْرَةِ فِي
خَدْمَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَلَمْ يَتَعَنَّتُوا فِي التَّعْلِيلِ، كَمَا خَبَرْنَاهُ مِنْ صَنْعِ بَعْضِهِمْ، فَيَضْعُفُ
بِالْتَّشْهِيِّ وَالْتَّحْكِمِ، وَلَا سِيَّما ذَاكَ الَّذِي أَبْرَى نَبْلَهُ، وَسَلَّ سِيفَهُ عَلَى أَحَادِيثٍ يَكْثُرُ مِنْ
تَرَدَادِهَا أَهْلُ الْأَثْرِ، فَأَخْذَ هُوَ يَعْمَلُ جَاهِدًا بِالْطَّعْنِ فِيهَا بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، وَلَا مَتَّعْلَقٌ لَهُ فِي
غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَّا مَذَهَبُ الْبَخَارِيِّ الْمَزْعُومُ! وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ!

(٤) عند القابسي: «أو انتهى» والفقرة منقوله من تقديمـه لـ«ملخص الموطأ» رواية ابن
القاسم (ص ٢٥):

مقام من قال: حدثني من لم يسمّه؛ لأن هذا قد بَيْنَ أن ناقلاً نقله إليه يسمّيه
ويعيّنه عن المنقول عنه، وذلك الآخر أهمل القول.

* * *

٥- فصل

٢٥ - وإذا ذَكَرَ التَّابِعُيُّ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَوَصَفَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَسَمِّيَّ^(١) الصَّحَابِيُّ بِمَا كَانَ مِنْهُ^(٢)، فَلَيْسَ ذَلِكَ^(٣) مِنَ الْبَيِّنِ الاتصال حتى تكون حكايته لذلك عن قول^(٤) الصَّحَابِيُّ^(٥).

(١) عند القابسي: «الرسول ﷺ».

(٢) عند القابسي: «سمى» دون واو في أوله.

(٣) بعدها عند القابسي زيادة: «فيه».

(٤) عند القابسي: «هذا».

(٥) عند القابسي: «كلام».

(٦) نقل المصنف هذا الفصل من كلام القابسي في «ملخص الموطأ» رواية ابن القاسم (ص ٣٩)، وعنده الفقرة رقم (٢٥). بنصها سوى حروف وقعت مغایرات يسيرة بينها، نبهنا عليها في الهاشم، أما ما بعدها فهي عند القابسي أيضاً، وتصرف فيها أبو عمرو الداني بتقديم وتأخير، وهذا نص كلام القابسي عقب كلمة (الصحابي):

«مثل أن تقول عمرة: قالت عائشة رضي الله عنها: أتى النبي ﷺ في كذا، فقال فيه كذا، فهو موصول، وإن لم تقل عمرة: حدثني عائشة به. فأما إنْ قالت عمرة: كان من النبي ﷺ في كذا كذا، فقالت له - أي للنبي ﷺ - عائشة كذا، فليس في هذا ما يرفعه عن البلاغ.

وقد يخرج مثل هذا مع المسند مَنْ يقصد إلى ذكر اختلاف الألفاظ في الحديث الواحد، واضطراب الناقلين له، فيأتي به للتبين على الخلاف فيه» والتفريق بين قول عمرة: «كان من النبي ...» فهي لم تُسند ذلك إلى عائشة، ولا أدركت القصة، وإلا فلو قالت: قالت عائشة، أو: إن عائشة قالت، أو: عن عائشة، لكان ذلك متصلة، لأنها أستندت ذلك إليها، وجملة القول أن الراوي إذا روى قصة أو واقعة فإن كان أدرك ما رواه فهو متصل، وإن لم يدركها ولا أستند حكايتها إلى الصَّحَابِيُّ - إنْ كان تابعياً - فهي مرسلة.

٢٦ - وذلك^(١) مثل أن تقول عمرة بنت عبد الرحمن: كان من النبي ﷺ في أمرٍ كذا كذا، فقالت له^(٢) عائشة رضي الله عنها: كذا؛ فليس في هذا ما يرفعه [ق/٥] ويوصله، على أنه قد يخرج مثل هذا في المسند من يقصد إلى ذكر اختلاف اللفظ في الحديث الواحد واضطراب الناقلين له^(٣)، فيذكره على سبيل التنبية على الخلاف فيه.

٢٧ - فأما إنْ قالت عمرة: قالت عائشة رضي الله عنها للنبي ﷺ في كذا، أو سُئلَ عن كذا فقال فيه: كذا؛ فهو متصل وإن لم تقل عمرة: حدثني

(١) ليست عند القابسي.

(٢) أي: للنبي ﷺ.

(٣) مثاله: ما أخرجه عبد الرزاق (١٤٤٩٣) والبيهقي (٦ / ١٥٢) من طريق أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أمّه عمرة أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُمنع نفع بئر».

وهكذا رواه مالك في «الموطأ» (١٥٥٩) - رواية الليثي و ٢٩٠١ - رواية أبي مصعب الزهرى و ٨٣٨ - رواية الشيباني و ١١٩ - رواية ابن بكر) ومن طريقه البيهقي (٦ / ١٥٢) عن أبي الرجال به.

ولكن ثبتت الواسطة بين (عمرة) والنبي ﷺ، وهي عائشة، فورد من طرق هكذا إثباتات الواسطة، عند أحمد (٦ / ٦٠٥، ١١٢، ١٣٩، ٢٥٢، ٢٦٨)، وابن أبي شيبة (٦ / ٢٥٧ - ٢٥٨) والطبراني في «الأوسط» (٢٦٦) والحاكم (٦ / ٦٢ - ٦١) والبيهقي (٦ / ١٥٢) وابن عبد البر (١٣ / ١٢٤، ١٢٤ - ١٢٥) وأبي نعيم (٧ / ٩٥).

بالنظر إلى إسقاط الواسطة فليس هو من البين الاتصال، ومع إثباتها فهو متصل مع عموم قول عمرة «حدثني عائشة» واحتلاط اللفظ الواحد، واضطراب النقلة له، جعلنا نمثل به على الوجهين.

عائشة، وكذلك ما أشبهه^(١)، وهذا على ما قررناه إذا كان النَّاقُولُ من أدرك
المنقول عنه.

* * *

-
- (١) مثاله: ما أخرجه البخاري (٦٧٨٩) ومسلم (١٦٨٤) من طريق ابن شهاب عن عمرة
عن عائشة قالت: قال النبي ﷺ: «قطع اليد في ربيع دينار فصاعداً».
- ومثاله: ما أخرجه البخاري (٥٧٤٥) ومسلم (٢١٩٤) من طريق ابن عيينة عن عبد ربه
بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقول في الرقية: «تربة أرضنا، وريقة
بعضنا، يُشفى سقيمنا بإذن ربنا».

٦ - فصل

٢٨ - وقد يحكى الصحابي قوله لا يُضيفه إلى النبي ﷺ فلا يسميه، بل يوقفه على نفسه، فيخرجه أهل الحديث في المسند المتصل بالنبي ﷺ لامتناع ذلك من أن يكون الصحابي يقوله رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ^(١).

ومثال ذلك ما:

٢٩ - حدثنا أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد المعدل قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن عمر بن لبابة قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم بن مُزَّين^(٢) قال: حدثنا مطرف بن عبد الله، عن مالك، عن مسلم بن أبي مرريم،

(١) قول الصحابي الذي لا يقال بالرأي والاستنباط - وقد يقال عنه: ما جاء على خلاف القياس - له حكم الرفع إلى النبي ﷺ، مشى على هذا أصحاب الفقه والحديث. أما الفقهاء، فهو - كما قال ابن العربي في «القبس» (١ / ٢٠٧) - «مذهب مالك ومذهب أبي حنيفة فيها أنه كالمسنن».

قلت: وهو مذهب الشافعي، فقد احتاج في «الأم» (١ / ١٨٠ - ١٨٢) بقول عائشة - وهو في «الصحيحين» - «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين» وأعطاه حكم المرفوع، لكونه مما لا مجال للرأي فيه.

قلت: وهذا صنيع أصحاب «الصحيحين»، وأدخله أحمد في «مسنده» مع عنایته بالمرفوع، ودل عليه أيضاً صنيع شراح «الموطأ» فأدخل ابن عبد البر في كتابه «التقسيي» الموضوع لما في الموطأ من المرفوع» عدة أحاديث ذكرها مالك في «الموطأ» موقوفة، منها حديث صلاة الخوف - وهو في «الصحيحين» - لأنه لا يقال من جهة الرأي.

وقد نقل هذه الفقرة عن المصنف مع تصرف يسير: الزركشي (١ / ٤١٣) وابن حجر (٢ / ٥٣٣) كلاماً في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» والساخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٢٢٦ - ط المنهاج) ومثلوا بالمثل الأول.

(٢) هو أبو زكرياء، من أهل قرطبة، توفي سنة (٢٥٩هـ)، قال الخشنبي: «كان قليل الرواية،

عن أبي صالح السهان، عن أبي هريرة أنه قال: «نساء كاسيات عاريات^(١)، مائلات ميلات، لا يدخلن الجنة ولا يجدهن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمس مائة سنة»^(٢).

متقن الحفظ لما روى، ولم يكن بالأندلس أحفظ لـ«موطأ مالك» ومعانيه من يحيى بن إبراهيم بن مزین.

وقال ابن الفرضي: «كان حافظاً لـ«الموطأ» فقيهاً فيه» قال: «ولم يكن عنده علم بالحديث».

انظر ترجمته في: «أخبار الفقهاء والمحاذين» (ص ٣٧٠)، «تاريخ العلماء» (٢ / ١٧٨) «جدوة المقتبس» (٣٥٠)، «شجرة النور الزكية» (ص ٧٥).

(١) معناه: كاسيات بالاسم، عاريات بالحقيقة، إذ لا تسترهن تلك الثياب، قاله ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٦ / ١٨٢). وانظر «الاقتضاب» (٢ / ٤٤٥)، وشرحه على الحديث في تعليقي على «الكبائر» (ص ٢٥٥ / التحقيق الثاني).

(٢) وقع خلاف على مالك في رفعه ووقفه، فصله الدارقطني في «العلل» (١٠ / ١٥٠). وهو في سائر «الموطأ» موقوف، هكذا هو في «الموطأ» (١٨٠٨ - رواية يحيى و١٩٠٨ - رواية أبي مصعب - ومن طريقه البغوي (٣٠٨٣) - ١٣٣٨ - رواية سويد) وهكذا رواه القعنبي، كما عند البيهقي في «الشعب» (٧٤١٣ - ط الرشد) نعم، اختلف فيه على يحيى ابن بکير عن مالك، وهو في «موطئه» (ق ٢٤٠ / ب - نسخة الظاهرية وق ١٨٨ / أ - النسخة السلیمانیة) موقوف، وأخطأ فيه بعض من في حفظهم شيء فرفعه، كما بيّنته في شرحه لهذا الجزء، وذكر ذلك ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٦ / ١٨١) رقم (٣٩١٤٨) وأحمد بن طاهر الداني في «الإيهاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٣ / ٤٥٨).

وسبب وقفه تهیب شیخ مالک مسلم بن أبي مریم رفع الحديث، وذلك مخافة الكذب على رسول الله ﷺ للوعید الذي جاء في العلوم، وتهیب مسلم في الرفع مشهور في كتب التراجم، كما تراه - مثلاً - في «الجرح والتعديل» (٨ / ١٩٦)، و«رجال الموطأ» (ق

٤٤ / أ) لابن الحذاء. و«تهذيب الكمال» (٢٧ / ٥٤٣) وتبع صنيع مالك لأحاديثه يدل على دقة متناهية، فهو لم يرفع عنه إلا ما كان أحياناً يرفعه، وقد روى عنه مرفوعاً حديث ابن عمر في صفة الجلوس في الصلاة، استخف ذكره، لأنه وصف فعل لا تُقلُّ قول، أفاده الداني في «الإيماء».

أما توجيه هذا المثال، فقد أحسن ابن عبد البر في صنيعه في «التمهيد» (١٥ / ١١٣ - ط الفاروق) لما قال: «معلوم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة، لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي، ومعال أن يقول أبو هريرة في رأيه: «لا يدخلن الجنة...» و«يوجد ريح الجنة من مسيرة كذا...» ومثل هذا لا يعلم رأياً، وإنما يكون توقيفاً عن لا يرفع عن علم الغيب ﷺ».

وقال في «الاستذكار» (٢٦ / ١٨١): «فكل ثوب يصف ولا يستر، فلا يجوز لباسه بحال، إلا مع ثوب يستر ولا يصف، فإن المكتسبة به عارية كما قال أبو هريرة، وهو محفوظ عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، من غير رواية مسلم بن أبي مرريم».

وقال البيهقي في «الشعب» (١٠ / ٢٢٣): «وقد رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كاذناب البقر، يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات ميلات، رؤوسهن كأسنمة البعثة المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من كذا وكذا».

قال أبو عبيدة: حديث سهيل عند مسلم (٢١٣٨) وأحمد (٢ / ٣٥٦) وأبي يعلى (٦٦٩٠) وابن حبان (٧٤٦١) والبيهقي في «الدلالات» (٦ / ٥٣٢ - ٥٣٣) و«السنن الكبرى» (٢ / ٢٣٤) وفي «الأداب» (٨٣٣) وفي «الشعب» (٧٨٠١، ٥٣٥٧) والبغوي (٢٥٧٨) وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٩ / ١٨٢) رقم (٣٩١٥٠) و«التمهيد» (١٣ / ٢٠٤)، وغيرهم.

وله طرق أخرى عن أبي هريرة مقتصرًا على ذكر الصنف الآخر الذي أهمله مسلم بن أبي مرريم، وذكره سهيل عن أبيه، وهو عند مسلم (٢٨٥٧) وغيره، وأسأء ابن الجوزي لذكره في «الموضوعات» (٣ / ١٠١)، وينظر: «القول المسدد» (ص ٣٧ - ٣٩).

ومثال [ق/٥ ب] ذلك أيضاً ما:

٣٠ - حدثنا عبد الله بن سلمة بن حزم المكتب قال: حدثنا عمر بن محمد المقرئ قال: ثنا أحمد بن الحسن الفارسي يعرف بالمتعم^(١) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسحاق يعرف بالسوطي^(٢) قال: حدثنا محمد بن إشحاف قال: حدثنا أبو المنذر إسحاق بن عمر قال: حدثنا حمزة بن حبيب الزيات، عن عدي^(٣) بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: «خير بنى آدم خمسة: نوح وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، عليهم السلام، وخيرهم محمد»^(٤).

وهذا كله يؤكد أن الحديث مرفوع، وأن أبي هريرة نميه إلى النبي ﷺ، وجبن عن رفعه شيخ مالك، فحسب.

(١) لم يذكرها منْ صنَفَ في الألقاب، كابن منه وابن الجوزي والذهبي وابن حجر.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) في الأصل: «علي» وهو خطأ صوابه المثبت، كما في مصادر التخريج.

(٤) أخرجه ابن الأعرابي في «معجممه» (رقم ٨٦ - ط الكوثر أو رقم ٨٧ - ط ابن الجوزي) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢ / ٢٧١) من طريق إسحاق بن عمر به. وأخرجه البزار في «مسند» (٣ / ١١٤ رقم ٢٣٦٨ - زوائد) من طريق أبي أحمد ثنا حمزة الزيات به. ولفظه: «خيار ولد آدم خمسة» وقال: «لا نعلم رواه عن عدي إلا حمزة» وأبو أحمد هو الزبيري، وقع منسوباً عند البيهقي - كما سيأتي - وهو محمد بن عبد الله بن الزبيري، وروايته عن حمزة عند مسلم، كما في «تهديب الكمال» (٧ / ٣١٦).

(٥) وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٥ / ٤٨٥) - ومن طريقه ابن عساكر (٦٢ / ٢٧١ - من طريق آخر عن أبي أحمد الزبيري عن حمزة الزيات به، ولفظه: «سيد ولد آدم» وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٥٤٦) من طريق وكيع بن الجراح عن حمزة به ولفظه: «سيد الأنبياء خمسة...»، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان موقوفاً على أبي هريرة»

ووافقه الذهبي.

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٥٤): «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح». والإسناد حسن، فحمزة بن حبيب صدوق زاهد، ربياً وهم.

وهذا الأثر سلكه الحاكم ضمن المرفوع، ولذا خرجه في «مستدركه»، وكذا فعل الهيثمي في «كشف الأستار» والخبر في «ختصر زوائد مسند البزار» (ق ٣٣٧ / ب)، وهو ساقط من المطبوع في ورقتين من النسخة الخطية! وصححه ابن حجر.

بل ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وحكم عليه شيخنا الألباني بالضعف! فوضعه في «ضعيف الجامع» (٢٨٧٦) بناءً على تفرد ابن عساكر به، دون دراسة إسناده! وأفضلية الخمسة المذكورين لا خلاف فيها بين العلماء، والإجماع منعقد على أفضلية محمد ﷺ على جميع الأنبياء، ثم إبراهيم، قال ابن كثير في «التفسير» (٣ / ٤٧): «لا خلاف أن محمدًا ﷺ أفضليهم، ثم بعده إبراهيم، ثم موسى ثم عيسى عليهم السلام على المشهور».

وقال السيوطي: «فخليله إبراهيم يليه في التفضيل، فهو أفضل الخلق بعده، نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وفي «الصحيح»: خير البرية إبراهيم» خص منه النبي ﷺ فبقي على عمومه، وقال: «فموسى وعيسى ونوح الثلاثة بعد إبراهيم أفضل من سائر الأنبياء، ولم أقف على من نقل أيمم أفضل».

وتعقبه المناوي في «فيض القديس» (٣ / ٤٦٤) فقال: «وفاته أن الفخر الرازي حكى الإجماع على تقديم موسى وعيسى على نوح، فإنه قال في «أسرار التنزيل»: لا نزاع في أفضل الأنبياء والرسل هؤلاء الأربع: محمد وإبراهيم وموسى وعيسى».

والحاصل أن أفضلية أولي العزم المذكورة في أثر أبي هريرة لها حكم الرفع للنبي ﷺ، فهذا النوع من المفاضلات لا يقوم عليه أبو هريرة من كيسه، بل لا بد أن يكون قد استفاده من نصّ فيه عصمة، إذ لا مجال لإعمال الرأي والاجتهاد في هذا الباب، وهو معنى قول المصنف عنه: «دخل في جملة المسند، لأن الصحابي لا يقول من رأيه» والله وحده هو المادي للسداد، والموفق للصواب.

٣١ - قال أبو عمرو: هذان الحديثان وشبيههما لا يجوز أن يقالا بالرأي والاستنباط، إنما يقال مثل هذا على التَّوْقِيفِ، فلذلك دَخَلَ في جملة المسند؛ لأنَّ الصَّحَابَيْ لَا يَقُولُ مِنْ رَأْيِهِ^(١).

* * *

(١) وإن قال - فيما فيه مجال للرأي والاستنباط - فليس على وجه الإلزام والثبات، فكانت سمات النصوص وخصائصها من: الثبات والشمول والحاكمية والعصمة والعملية قائمةً في أذهانهم، ولذا ورد عن الصحابة مدح الرأي وذمه، ولا خلاف في ذلك على التحقيق، فمن مدح فإنما أراد الاجتهاد والتزع من نصوص الشرع فيما لا قول للنبي ﷺ فيه، وعدم إنزاله منزلة القول الذي فيه عصمة، وهذا قبل استقرار أقوالهم، وموافقة سائر الصحابة عليها، ومن ذم، فمراده أن يعبد الله بقوله، وإنزاله منزلة نصوص الوحيين، وفصل هذا - بما لا مزيد عليه - ابن القيم في «الإعلام».

وما يمثل به في هذا الباب: أخبار الملاحم والفتنة، وأشراط الساعة، والبعث وعداب القبر، وصفة الجنة، والنار، والأخبار عن عمل يحصل به ثوابٌ مخصوص، أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم فيها بالرفع.

نعم «يستثنى من ذلك من عرف عنه النظر في الإسرائييليات كمسلممة أهل الكتاب، مثل: عبد الله بن سلام، وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك، فإنه وقف على كتب كثيرة، من كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربيها قال له: حدثنا عن النبي ﷺ، ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال، والله أعلم»، قاله ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٢١ - ط عجمان).

٧. فصل

٣٢ - فأما من لا يُعرف أنه أدرك من يُحدث عنه، فذلك لا يتحمل^(١)
اتصال حديثه، بل يُطلق عليه الإرسال.

ومثال ذلك ما:

٣٣ - حدثنا إبراهيم بن سعدون المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد
المكي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن
زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي^(٢)، أن رسول الله ﷺ قال:

(١) كذا في الأصل، وعند القابسي: «فذاك لا يتحمل» واستفاد المصنف هذا الفصل من مقدمته على «ملخص الموطأ» (ص ٣٩) وعبارته: «فأما من لا يُعرف أنه أدرك من يُحدث عنه فذاك لا يتحمل اتصاله، كقول عبد الله الصنابحي: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «إِذَا تَوَضَأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ...» وقوله: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ» فلم يعرف حذّاق المحدثين لعبد الله هذا صحبةً، فوقف بعضهم، وأطلق آخرون النكير، وصرفوه إلى من أيقنوا أنه ليس له صحبة، فإذا استيقنوا الصحبة عدوا الحديث موصولاً إذا جاء في الألفاظ التي تقدم وصفها» انتهى.

(٢) هذا الحديث والذي يليه من مسند (الصنابحي)، وهو هنا (عبد الله)، وهو صحابي على رأي ابن معين، وهكذا سلكه في (الصحابة) جمع من ترجم لهم، مثل: أبو القاسم البغوي وعبد الباقى بن قانع وأبو نعيم، وخصه بـ (مسند) أحد في «مسنده»، وكاد صنيعه أن يدل على تصحيحه، ومن جزم به مالك في «موطنه»، و(الصنابحة) من الرواية متعبوون، وتحقيق أمرهم عسر، حتى قال يعقوب بن شيبة أنهم قلبوا من قبل الرواية على ستة ألوان، وهذا في الحقيقة اثنان: أبو عبد الله عبد الرحمن بن عيسيلة، وهذا تابعي لا صحبة له، من غير خلاف، وصلى خلف أبي بكر الصديق، والصنابح بن الأعسر الصحابي، وقطع بتوهيم من قال (عبد الله الصنابحي). والحق أن (عبد الله الصنابحي) الذي أسند الحديثين اللذين ساقهما المصنف هو صحابي ثالث، وإن مالكاً ميّزه عن أبي

«إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان...»^(١) الحديث.

عبد الله ابن عسيلة، التابعي، ودافع عن توهيم مالك: ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» وأقره ابن المواق في «بغية النقاد» وابن الملقن في «البدر المنير»، وبين ذلك بنفسه فيه بسط وتتبع واستقراء، ودفع الوهم عن مالك بيقين: البُلقيني سراج الدين في جزء أفرده في ذلك، سَيِّاه «الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة» وقد فرغنا - والله الحمد - من تحقيقه على نسخة وحيدة.

ويلاحظ من صنيع أبي عمرو الداني جزمه بالحكم - بناءً على ما تقدم - على الحديدين بالإرسال، والناظر في كلام البُلقيني - بإنعم نظر - يعلم أن الحق على خلافه، وهذا الذي توصل إليه العلامة أبو الأشبال أحمد شاكر في تعليقه على «الرسالة» للشافعي، ولا يغرنك تهويل المعلقين على «مسند أحمد» (ط مؤسسة الرسالة) في الرد عليه، والخط من كلامه، فإنه كلام لا تحقيق فيه، ولا طائل تحته.

(١) آخر جهه مالك في «الموطأ» (٢١، ٣٩) - رواية القعنبي، ورقم ٥٦٣ - رواية يحيى، ورقم ٣١ - رواية أبي مصعب الزهربي، ورقم ٢٧ - رواية سويد، ورقم ١٨١ - رواية محمد بن الحسن) ومن طريقه:

النسائي في «المجتبى» (١ / ٢٧٥) وفي «الكبرى» (١٥٤٢) وفي «مسند حديث مالك» - كما في «ملء العيبة» (ص ٥٦ - الحرمين).

وآخر جهه عن مالك أيضاً: الشافعي في «الرسالة» (رقم ٨٧٤) وفي «اختلاف الحديث» (رقم ٨٠) وفي «الأم» (١ / ١٤٧) وفي «المسند» (١ / ١٥٦ - ١٥٧ - ترتيبه).

وآخر جهه من طريقه كذلك: أحمد في «المسند» (٤ / ٣٤٩) والبخاري في «الأوسط» (٤ / ٢٩٨) وفي «التاريخ الكبير» (٥ / ٣٢٢) وأبو يعلى (١٤١٥) وأبو القاسم البغوي (٤ / ١٨٥) رقم (١٦٩٤) وابن قانع (٢ / ٧٣ - ٧٤) كلاهما في «معجم الصحابة» والطحاوي في «المشكل» (٣٩٧٤، ٣٩٧٥) والفساوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٢٢١) والجوهري في «مسند الموطأ» (٣٤٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤ / ٤٥٤)، وفي «المعرفة» (١٢٩٤) والبغوي في «شرح السنة» (٧٧٦) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ٦٢٤) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢ / ٢٩٥) ولم ينفرد به مالك وإنما تطبع مالك فيه

- ٣٤ - وكذلك قوله: «إذا توضأ العبد المؤمن...»^(١) وشبه ذلك إذا ورد عمن لا تعرف له صحبة، فلا يصح دروكه من يروي عنه.
- ٣٥ - قال أبو عمرو: فهذا معرفة المسند من الآثار [ق/٦/أ] مفسّراً بجميع أنواعه وضروره وأقسامه، وبالله التوفيق.

* * *

في جميع طبقات السنن، مما يدل على أنه لم يهم في صحابيه، وتصريحة بالسياع من النبي ﷺ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» أيضاً (٦٤ - رواية يحيى، ورقم ٧٤ - رواية أبي مصعب ورقم ٥٩ - رواية سويد)، ومن طريقه: أحمد (٤ / ٣٤٩) والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١ / ٢٩٨ - ٢٩٩) وفي «التاريخ الكبير» (٥ / ٣٢٢) والنسائي في «المجتبى» (١ / ٧٤ - ٧٥) وفي «الكبرى» (١٠٦) وفي «مسند حديث مالك» كما في «ملء العيبة» (٥٦)، والنوي في «الأربعين» (ص ٥٩)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٣٤) والجوهري في «مسند الموطأ» (٣٤٣) والحاكم (١ / ١٢٩ - ١٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ٨١) وفي «الشعب» (٢٧٣٤).

٢- باب ذكر بناء المُرسَلِ لِهِ الْأَنَارِ وَتَفَصِّيلُهُ

٣٦ - قال عثمان بن سعيد: والمُرسَلُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا يَرْوِيهِ الْمُحَدِّثُ بِأَسَانِيدٍ مَتَّصِلَةٍ إِلَى التَّابِعِيِّ، فَيَقُولُ التَّابِعِيُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

٣٧ - وكذاك سبيل ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم من العلماء عند عامة الكوفيين^(٢)، وخلوفوا في ذلك، ومذهب علي بن المديني وجماعة إليه، أن ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم نحو ابن وهب عن مسلمة بن علي: أن رسول الله ﷺ قال، وشبه ذلك فهو يسمى معضلاً^(٣).

(١) هذا تعريف الحاكم في «المعرفة» (١٦٧) ومنه نقله المصنف كعادته، مع أن الحاكم ذهب إلى خلافه في «المدخل إلى الإكليل» (١٨)، وكلامه عند التأمل ليس بمتعارض، كما بيّنته في شرحه لهذا الجزء. وليس في قول المصنف الحصر في (قال) أو (عن)، بل لو قال التابعي أيضاً (فعل النبي ﷺ) لكان مرسلأ.

(٢) وهو مذهب الأصوليين وفيه توسيع، ومنزعه في إطلاق (الإرسال)، فـ(أرسل) في اللغة، معنى: أطلق أو أسرع أو فرق، فكأن المُرسَلُ للْحَدِيثِ أسرع فيه، فحذف بعض إسناده، أو أطلقه، أو جعل بعض إسناده منقطعاً عن بقيةه، وهذا الذي شهره ابن الصلاح، فقال في «علوم الحديث» (ص ٦٤ - مع «التقييد والإيضاح»): «إن المنقطع مثل المُرسَلِ، وكلامها شاملان لكل ما لا يتصل بإسناده» قال: «وهذا المذهب أقرب» وزعم بعض المؤخرين من الشرح وغيرهم أن ابن الصلاح هو الذي اخترع هذا، وهو وهم، فقد سبقه الحاكم كما قدمناه، ولذا قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (١٩٢ - ١٩٣): «وقد يطلق القدماء المُرسَلُ على ما سقط منه رجل مطلقاً».

(٣) المُرسَلُ مَا ذُكِرَهُ، والمنقطع أن يسقط واحد من الوسط، والمعضل أن يسقط أكثر من واحد بتتابع، ونقل الزركشي في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (٤٤٥ / ١) ما في جزء

٣٨ - وهذا الضرب الذي ذكرناه من المرسل قلَّ ما يتعذر معرفته على الطالبين، وهو مثل: الزهري، عن ابن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال.

ومثل: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم، أن رسول الله ﷺ قال.
وكذلك: يحيى بن أبي كثیر، عن أبي سلمة وعكرمة، أن رسول الله ﷺ قال.

وكذلك: قول الحسن: قال رسول الله ﷺ، وشبه ذلك من الأسانيد
التي لا يسمى فيها التابعُ الصحابيُ الذي سمع النبي ﷺ^(١).

ومثال ذلك ما:

٣٩ - حدثنا إبراهيم بن محمد قال: حدثنا [ق / ٦ / ب] أحمد بن محمد
قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا عبد الله بن مسلم، عن مالك،
عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ شَدَّةَ

أبي عمرو الداني هنا.

وما ينبغي أن يعلم أنه لا مشاحة في هذه الاصطلاحات، والعبارة بالثمرة المترتبة عليها،
وأن الأقدمين من أهل الصنعة الحديبية كانوا يطلقون الإرسال على مطلق الانقطاع،
وجدته في صنيع البخاري والترمذی وابن خزيمة والدارقطنی والبیهقی، بل من قبلهما
كأبی زرعة وأبی حاتم الرازین، وقال الزركشی (٤٤٦ - ٤٤٧) : «وسمى أبو نعيم
الحافظ في «مستخرجه» التعليق والمنقطع مرسلاً» قلت: إعمالاً لأصله في اللغة، وهو
يدور على ثلاثة معانٍ كما ألمحنا إليه.

(١) لو أبهمه التابعي، ولم يعينه، فهو متصل، لأن الصحابة جميعهم عدول.
ودل صنيع المحدثين - بما فيهم صاحبا «الصحيحين» - على قبول مراسيل الصحابة، ولا
يعکر على ذلك روایة بعضهم عن التابعين، كما بيّنته في شرحی لهذا الجزء.

الحرّ من فيح جهنم، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبرِدوا عن الصَّلاة»^(١) الحديث في نظائر لهذا كثيرة يرسلها التابعون.

ومن ذلك أيضاً ما:

٤٠ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ بَدْرٍ الْقَاضِيُّ بِالْفَسْطَاطِ قَالَ: حَدَّثَنَا
الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ دَاؤِدَ يَعْرُفُ بِمَأْمُونٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَشَّامَ قَالَ:
حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَآهُ
مُضطَبْجًا...»^(٢) الحديث، فَأَرْسَلَهُ عَطَاءُ عَنْ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْهُ.

٤١ - وكذاك سائر ما يردُّ مِنْ مِثْلِ هَذَا، مَا يُعْلَمُ أَنَّ النَّاقِلَ لَمْ يَلْقَ

(١) أخرجه مالك (رقم ٢٤ - روایة القعنبي، و٣١ - روایة الليثي، و٣٨ - روایة أبي مصعب و٣٤ - روایة سوید).

وإسناده صحيح إلى عطاء، إلا أنه لم يسمع من النبي ﷺ وهذا مثل به المصنف.
والحديث ثابت عن أبي هريرة من طرق عنه، وهو عند البخاري (٥٣٦، ٥٣٧) ومسلم (٦١٧) وغيرهما، وخرجته في تعليقي على «التخييف من النار».
(٢) عطاء - وهو ابن أبي رباح - لم يدرك عمر، فهو مرسل عند جماعة من أهل الحديث كما
بيّناه، وللتصریح باسم صحابيه وعدم سماع عطاء منه، فهو منقطع عند آخرين.
وآخرجه ابن سعد (٤٠١ / ١) من طريقين آخرين عن طلحه بن عمرو، وعنده تتمة
متن الحديث.

وآخرجه وكيع في «الزهد» (١١٣) حدثنا طلحه به.
وطلحه بن عمرو الحضرمي مجمع على ضعفه، وتركه بعضهم. ولكن للحديث شواهد
عديدة، ذكرتُ ما ينهض بالقول بتحسين متنه في شرحـي لهذا الجزء، ولا يتسع المقام
للتطويل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المنقول عنه، ولا لحقه من طريق سنّه أو مشاهدته، وشبيه ذلك^(١) من الوجوه
التي يرتفع بها سماعه منه.

* * *

(١) كتصريحه بعدم السَّماع، ونحوه إن كان الإدراكُ غير يِّن بينهما، ووضحته في شرحِي
للجزء، بما يستحق الرجوع إليه، والله الموفق والهادي.

٨- فصل

٤٢ - وَمِنَ الْمُرْسَلِ ضَرْبٌ صَعُّبُ تَعْدَّرُ مَعْرُوفُهُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَبَحَّرَ فِي
الْحَدِيثِ وَكَثُرَ وَعْرَفَ طُرُقَ النَّقلِ وَمِيزَهَا؛ لِكُونِ ظَاهِرَ ذَلِكَ مَسْنَدًا^(١).

وَمِثالُ ذَلِكَ مَا:

٤٣ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَقْرَئِ قَالَ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي الْخَصِيبِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسْنُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى
الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مُعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِي
صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ [ق/٧/أ] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا^(٢)
أَقَالَهُ اللَّهُ نَفْسَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَشَفَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً
مِنْ كُرْبَ الْآخِرَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ فِي عُونِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عُونِ
أَخِيهِ»^(٣).

(١) بِنَحْوِهِ مَعَ الْمِثَالِ الْأَتَى عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (ص ١٦٧)، وَالْمِثَالُ المذكُورُ لَا يَصْلُحُ
الْتَّمثِيلُ بِهِ عَلَى (الْمُرْسَلِ) بِالْحَدِيثِ الَّذِي تَقْدِمُ فِي (الْفَصْلِ السَّابِقِ)، فَالسُّقْطُ هُنَا لَيْسُ فِي
الصَّحَابِيِّ، وَإِنَّمَا أَرْسَلَهُ مُعْمَرٌ عَنْ أَبِنِ وَاسِعٍ، وَأَرْسَلَهُ أَبِنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، فَالْمُرْسَلُ
هُنَا غَيْرُ التَّابِعِيِّ، وَالْانْقِطَاعُ غَيْرُ مُتَتَابِعٍ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَمْ يُفْرَقْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمُرْسَلِ، وَهُوَ مِذَهَبُ الْأَصْوَلِيِّينَ، وَبِهِ قَالَ أُعْيَانُ الْمُحَدِّثِينَ، وَعَدْدُ لَا يَأْسُ بِهِ
مِنْهُمْ.

(٢) وَقَعَ التَّصْرِيفُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «فِي بَيْعٍ» وَفِي بَعْضِهَا: «مُسْلِمًا» بَدْلًا لِـ«نَادِمًا».

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقطَنِيُّ فِي «الْعُلُلِ» (١٠ / ١٨٦) وَأَبُو عَلِيِّ الصَّوَافِ فِي «حَدِيثِهِ» (ق ٣ /
ب) وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (ص ١٤٢) وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيِّ (٦ / ٢٧) مِنْ طَرِيقِيْنِ
آخَرَيْنِ عَنْ الْحَسْنِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيِّ بِهِ.

٤٤ - قال أبو عمرو: هذا إسنادٌ من نظر إليه من غير أهل صناعة الحديث لم يشك في سنته باتصاله، وليس كذلك، بل هو مرسل في موضعين:

لأن معمر بن راشد على ثقته وإمامته لم يسمع من محمد بن واسع شيئاً^(١).

ومحمد بن واسع أيضاً على جلالته وعدالته لم يسمع من أبي صالح شيئاً^(٢).

فبين كل واحد منها فيه رجل.

٤٥ - وهذا مثل ضربته لأعداد^(٣) كثيرة ترد من الآثار، ولا يميزها إلا

وهو عند عبد الرزاق في «الأمالي» (رقم ٧) وفي «المصنف» (١٨٩٣٣) ومن طريقه أحمد (٢ / ٣٧٤) وال الخليفة الناصر لدين الله العباسى في «روح العابدين» (رقم ١١) وقال الحاكم على إثره بنحو ما سيدركه المصنف في فقرة (٤٤).

وأطال الدارقطني في «العلل» (١٠ / ١٨١ - ١٨٨) رقم (١٩٦٦) الكلام على طرقه، وبيان الإنحراف على محمد بن واسع فيه، وفصلته في شرحى لهذا الجزء، ويبيّن أيضاً الواسطة بين معمر وابن واسع، وابن واسع وأبي صالح، مع أوهام ومخالفات الرواية فيه، وذكرت شواهد وبيان صحته، بما يقرّ عين الحديسي، وينشرح له صدره، والحمد لله على نعمائه الظاهرة والباطنة.

(١) لم يذكر ذلك في «المراسيل» لابن أبي حاتم ولا في «جامع التحصيل» ولا في «تحفة التحصيل» ولا في كتب المدلّسين، المطبوعة.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) في الأصل: «ضربه بالأعداد».

أهل الصنعة المخصوصون بمعرفة ذلك^(١).

* * *

(١) هذا النوع صعب تتعدّر معرفته رأساً إلا من علم طبقات الرواية. ووفياتهم وأعمارهم، ويعين على ضبطه: معرفة المعمارين منهم، ومن مات شاباً، ومعرفة رحلاتهم، وخير معين عليه - ولا يستغني عنه - : جمع طرق الحديث، ومعرفة من جوّده من الرواية، دون خالفة واقع الحال، بما يثبت الاتصال أو الإرسال.

٩ - فصل

٤٦ - وأكثر من ثرَوَى عنه المَرَاسِلُ من أهل المدينة سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عطاء بن أبي رياح، ومن أهل الكوفة إبراهيم بن يزيد النَّخْعَيِّ، ومن أهل البصرة الحسن بن أبي الحسن البصري، ومن أهل الشَّام مكحول الدمشقي، ومن أهل مصر سعيد بن أبي هلال، وقد تَرَدَ مراسل كثيرة عن غير هؤلاء من التابعين^(١).

٤٧ - وأصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنَّه من أولاد الصَّحَابَةِ، وأبُوهُ^(٢) من أصحاب الشَّجَرَةِ، وقد أدرك سعيد عمر وعثمان وعلياً وطلحة والزبير وسائر العشرة، وليس في التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد [ق/٧/ب] وقيس بن أبي حازم^(٣).

(١) سمي المذكورين الحاكم في «المعرفة» (ص ١٦٨) وعبارته عقب ذكر البلدان الستة وأشهر راوٍ مدلس منها، قال: «وقد يروي الحديث بعد الحديث عن غيرهم من التابعين إلا أنَّ الغلبة لرواياتهم».

قال أبو عبيدة: المَدَلِّسُونَ كثُرُوا، وأفرَدُهُمْ بِالتصنيفِ نَثَرُوا وَنَظَمُوا جَمْعًا، وَآخِرُ مَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِنْ نَظَمِهِمْ أخُونَا الشَّيخُ مَفْلِحُ الرَّشِيدِيُّ الْمَدْنِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ، وَهَذِهِ الْمَؤْلُفَاتُ سَائِرَةٌ، يَعْرُفُهَا الْمُشْتَغِلُونُ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ، الْمُتَعَنُونُ بِجَمْعِ كُتُبِهِ، وَالنَّاظِرُ فِيهَا.

(٢) المسيب بن حَرْنَ رضي الله عنه.

(٣) ليس كذلك، وإن قاله الحاكم في «المعرفة» (١٦٩ - ١٧٠). وأسند ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (٤٩ / ٤٦١ - ٤٦٢) إلى ابن خراش قوله عن قيس بن أبي حازم: «هو كوفي جليل، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة غيره»، وهكذا نقله ابن عساكر عن ابن منه وآبِي نعيم وجزم يعقوب بن شيبة أنَّ قيساً لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف. كما تراه في «تاریخ دمشق» (٤٦٢ / ٤٩) أيضاً، وكذلك فعل أبو داود السجستاني كما في

ومع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتיהם، وأول الفقهاء السبعة الذين يُعدُّ مالك بن أنس إجماعاً كافَّة الناس^(١)، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وبعضهم^(٢) يجعل سالم بن عبد الله مكان أبي

«سؤالات أبي عبيد الآجري» (رقم ٤٥).

أما سعيد بن المسيب، فسماعه من أبي بكر غير حاصل، لأنَّه ولد - باتفاق - في خلافة عمر، بل قال مالك: لم يدرك عمر، فكيف يسمع من أبي بكر؟! نعم، سمع من عمر، وصح تصرِّيحه بذلك، كما بيَّنته في شرحِي لهذا الجزء، وسماعه من عثمان وعلي ممكِن، وصحت رؤيته لهما، وكذا عن سائر البقية، وقول السخاوي في «فتح المغيث» (٤ / ١٠١): «وبالجملة فلم يسمع من أكثر العشرة، بل قيل: إنه لم يسمع سوى سعد فقط» غير دقيق، نعم، له مستند في ذلك، وهو ما أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٢٢) ضمن قصة، وفيها قول قتادة: ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري مشافهة، إلا عن سعد بن مالك».

قلت: وهو ابن أبي وقاص، ولكن أثبت غيره السباع، والمثبت مقدم على النافي.
ولا سيما ليست العبارة صريحة في التأكيد، فتأمل.

(١) ليس كذلك، ولم يرض هذا علماء المالكية، قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١ / ٧١): «وحكى بعضهم أن مالكاً يرى إجماع الفقهاء السبعة بالمدينة إجماعاً، وهذا لم يقله، ولا روِي عنه» ونحوه في «أحكام الفصول» للباجي (ص ٤٨٠) ووقع خلاف شديد في مراد مالك من (العمل) الذي يكثر من ذكره في كتبه، ولا سيما «الموطأ» وينوّعه على (سبعين) اصطلاحاً، وبلغت في «الموطأ» و«المدونة» وما نقل عنه في «الحججة على أهل المدينة» إلى ثلاثة وأربع وثلاثين قضية، وبينت ذلك - والله الحمد - في شرحِي على هذا الجزء، وانظر الامثل الآتي.

(٢) علق مالكُ الأصلُ أو بعضُ قرائِه هنا ما نصه:

سلمة^(١)، وأيضاً فقد تأمل العلماء مراسيله، فوجدوها بأسانيد

«قوله: بعضهم...» ينبغي تبقية أبي سلمة، لأنّ والده عبد الرحمن بن عوف، أحد العشرة المقدمين في الفضل على سائر الصحابة، وينبغي هنا أن يضاف سالم إلى السبعة، فيصير وثانوية، ويقال: ويلحق بهم لم يسمّهم: سالم بن عبد الله رضي الله عنه وعنهم، فإن هؤلاء من أولاد الصحابة الأجلاء، ومنهم ثلاثة من أولاد العشرة، وهم: القاسم وعروة وأبو سلمة، فرضي الله عن الإمام مالك القائل بإجماع ذلك» انتهى.

قال أبو عبيدة: الحق أن الإجماع ليس محصوراً فيهم، وإن كان المذكورون هم الأعيان والمقدمون، ومراد مالك ما كان من طريق النقل والحكاية مما اتصل بنقل الكافة عن الكافة، وعملت به الأمة عملاً لا يخفى، ونقله الجمُور عن الجمُور عن زمن النبي ﷺ ويدخل فيه أيضاً: ما توافر عليه الصحابة أو أجمعوا عليه من كان في المدينة من طريق الاجتهاد والاستدلال. وانظر «الموافقات» للشاطبي (٣ / ٢٧٠ - ٢٧١) وتعليقيه عليه.

(١) انظر في تسميتهم والخلاف في ذلك: «معرفة علوم الحديث» (٤٣) للحاكم، «الجليس الصالح» (٢ / ٨٩) للمعاف النهرواني، «شرح الخرشفي على مختصر خليل» (١ / ٤٨)، «المذهب المالكي» (٤٨٩ - ٤٨٨) لمحمد مختار المامي.

ومصطلح (الفقهاء السبعة) قديم، ولأبي الزناد عبد الله بن ذكوان (ت ٢٧٤هـ) كتاب «رأي الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وما اختلفوا فيه» ذكره التديم في «الفهرست» (٣٢٩) ونقل منه ابن حزم في «الإحکام» والبيهقي في «السنن الكبرى»، ولا أعرف عن نسخه شيئاً، والأيام حبلى، ولا ندرى لعلنا نظرف به، ولا سيما تلك المخطوطات التي سرقت من بلاد المسلمين، وهي تحت يد (العلوج)، وإلى الله المستكى من غربة الإسلام وأهله، والعلم وطلبه، والتفريط في تراثنا العلمي جريمة عظمى، يجب على كلّ حفظه بقدر مكتته واستطاعته.

واعتمد ابن حزم في «الإحکام» (٥ / ٩٥) وتابعه ابن القيم في «الإعلام» (٢ / ٤٢ - بتحقيقه) أن السابع أبو بكر بن عبد الرحمن، ولم يذكر سالماً ولا أبي سلمة، وعليه مشى أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي (ت ٦٦١هـ) في نظمه لهم، كما تراه في «ملء العيبة» (٥ / ١٨٩) وهو بستان، ونسياً لمحمد بن يوسف بن الحضر - وليس الحسين. كما في

صحيحة^(١)، وهذه الشّرائط لا تُوجَد في مراasil غيره^(٢).

«الفوائد البهية» (٢٠٣) وتبعه المعلق على «قواعد علوم الحديث» (ص ١٢٤) وتبعتها في تعليقي على «الإعلام» (٤٢ / ٢) فليصوب - الخلبي الحنفي، كما في «تهذيب الأسماء واللغات» (٦١١ / ١٧٢) و«الإشارات» (١١١ / ١٧٢) كلاهما للنووي وهذا هو المشهور، وانظر «فتح المغثث» (٤ / ١١٠ - ١١٠ - ط المنهاج).

وقد أجاد العراقي لما نظمهم في «ألفيته» في المصطلح، المسماة «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» (ص ٣٨ - ط المنهاج) تحت (معرفة التابعين)، قال:

وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ
خَارِجَةُ الْقَاسِمُ، ثُمَّ عُرْزَةُ
ثُمَّ سُلَيْمَانُ، عَبْرَيْدُ اللَّهِ،
سَعِيدُ، وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِيَاءِ
إِمَامُ أَبْوَا بَكْرٍ خَلَافُ قَائِمُ

وذكر السبعة الأستاذ أبو منصور البغدادي في «أصول الدين» (ص ٣١١) وجعل أبا سلمة وسالماً عوضاً عن أبي بكر وعبيد الله، وزاد محمد بن عمرو بن حزم الانصاري، بحيث صاروا ثانية، والعجيب أنه صدر عبارته «الفقهاء السبعة من أهل المدينة» وذكر ثمانية أنفس!

قال السخاوي في «فتح المغثث» (٤ / ١٠٩) متعمقاً له في سلك (عمرو بن حزم) بهم: «لكن في إدراج ابن حزم فيهم نظر، فإنه متقدّم على هؤلاء بكثير، إذ موتهم قريب من سنة مئة، وهو قُتل يوم الحرة سنة ثلاثة وستين، وكان قتله بسبب هزيمة أهل المدينة».

(١) الحكم جُملي، وإنما مراasil لم تعرف من طريق آخر، ومحكوم عليها بالضعف، حتى عند الشافعي، خلافاً لمن نسب إليه إطلاق قوله بحجية (مرسل سعيد)، وقيل: له قولان، وليس بصحيح، وقد بينت مذهبه في (مرسل سعيد) وحررته في تعليقي على «تعظيم الفتيا» لابن الجوزي. وفي شرحني لهذا الجزء، والحمد لله وحده.

(٢) ما سبق منقول من «معرفة علوم الحديث» (ص ١٦٩ - ١٧٠) غير أنه لم يسم الفقهاء السبعة في هذا الموطن، وأخذهم المصنف من (النوع الرابع عشر) (ص ٢٠٥) بالترتيب الذي ذكره المصنف، دون قوله «ويعضمون يجعل...» وعبارة الحاكم: «فهؤلاء الفقهاء

٣ - باب ذكر بيان الموقوف من الآثار وأنواعه

٤٨ - قال عثمان بن سعيد: وهذا بابٌ منه جلٌ^(١) لا يخفى على الطالبين، ومنه خفي^(٢) لا يعرفه إلا أهل الصنعة.

٤٩ - فأمّا الجلعي من ذلك: فما ورد من الآثار موقوفة على الصحابة لا يجاوزون بها، وذلك مثل أن يروي الحديث مسندًا إلى الصحافي من غير إرسال، فإذا بلغ الصحافي قال: إنه كان يقول كذا وكذا، وكان يفعل كذا وكذا، وكان يأمر بكذا وكذا، وشبهه ذلك من اللفظ، ومثل ذلك نحو الزهري، عن سالم، عن أبيه موقوفاً، ونحو ذلك، وأيوب وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال، ونحو زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر موقوفاً، ونحو الأعمش عن منصور عن إبراهيم عن علقة عن عبد الله موقوفاً وشبهه ذلك مما هو موقوف على الصحابة.

ومثال ذلك ما:

٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ

السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز» وينظر ما قدمناه سابقاً.

(١) الجلعي من الموقوف لا يخفى على من ينظر فيه، فقائله صحابي، ولا يرفعه للنبي ﷺ. ومثل عليه بأسانيد صحيحة شهيرة عن مجموعة من الصحابة، ذكر منهم: عمر وابنه عبد الله وعبد الله بن مسعود، فإن علقة إن روى عن عبد الله وأبيه فهو ابن مسعود، بينما لو أبهمه سالم أو نافع فهو ابن عمر، لاختصاص كلّ بصاحبه وأستاذه رضي الله عنهم جميعاً.

(٢) يأتي الخفي في الفصل بعد هذا.

موسى قال: حدثنا العباس بن محمد الدُّوري قال: حدثنا أبو يحيى الْحَمَانِي
قال: حدثنا الأعمش [ق/٨/أ]، عن حَبِيب، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِي،
عن عبد الله بن مسعود قال: «اتَّبعُوا وَلَا تَبْدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ»^(١).

(١) أثر ابن مسعود صحيح، له طرق عديدة عن الأعمش، فممن رواه عن الأعمش: وكيع ابن الجراح، وعيسي بن يونس، وزائدة بن قدامة، ومحاضر بن المورع، ويعلى بن عبيد الطنافسي، وحفص بن غياث فهو لاء جمياً تابعوا أبا يحيى الْحَمَانِي، واسميه عبد الحميد بن عبد الرحمن في الرواية عن الأعمش.

وجبيب هو ابن أبي ثابت، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِي هو عبد الله بن حبيب، ذكر غير واحد أنه لم يسمع من ابن مسعود، منهم: ابن معين وابن أبي حاتم، وأثبت ساعه الإمام أحمد والبخاري، وهو الصحيح، وعليه يصح التمثيل به، بخلاف مستند هذا الأثر عن ابن مسعود الآتي عند المصنف برقم (٦٢) فهو مقطوع.

آخرجه من طرق عن الأعمش به: وكيع في «الزهد» (٢ / ٥٩٠ / رقم ٣١٥)، ومن طريقة أحمد في «الزهد» (١٦٢)، وابن أبي شيبة (١٤ / ١٣٧)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٤)، والدارمي في «السنن» (١ / ٦٩)، وأبو خيثمة في «العلم» (رقم ٥٤)، ومحمد بن نصر في «السنة» (ص ٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٦٨ رقم ٨٧٧٠)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (ق ١ / ٥١ / ٢ / رقم ٤٦٠ من المطبوع)، والخطيب في «الفقيه والمنفعة» (١ / ١٨٢)، وابن بطة في «الإبانة» (رقم ١٧٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١ / ٨٦ / رقم ١٠٤)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٢٠٤) وابن الجوزي في «تلبيس إيليس» (ص ١٦ - ١٧) وأبو شامة في «الباعث» (٢٤ - ٢٥ بتحقيق).

ورواه أبو عوانة وأبو معاوية عن الأعمش، وقالا: عنه عن جامع بن شداد عن الأسود ابن هلال عن ابن مسعود، كما عند ابن بطة (١٨٣) واللالكائي (٨٥).

ورواه سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن ابن مسعود، بلفظ «عليكم بالسمت الأول، فإنما اليوم على الفطرة» آخرجه من طريق الثوري: وكيع في

٥١ - وهذا مثل لسائر ما يرد من نحوه موقوفاً على الصّحابة.

* * *



«الزهد» (٣٦) ومن طريقه: أَحْمَدُ فِي «الزهد» (١٦٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١٨٢).
وورد عن ابن مسعود بـاللفاظ، في بعضها زيادة عن بعض، أوردها الشاطبي في
«الاعتصام» (١ / ١٢٥ - ١٢٧)، وخرجناها في تعليقنا عليه، والحمد لله الذي بنعمته
تم الصالحات.

١٠ - فصل

٥٢ - وأمّا الخفي من الموقفات: مثاله ما:

٥٣ - أخبرنا عبد الملك بن الحسن قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحافظ قال: حدثنا الزبير بن عبد الواحد قال: حدثنا محمد بن أحمد الزبيقي^(١) قال: حدثنا زكريا بن يحيى المنقري قال: حدثنا الأصممي قال: حدثنا كيسان مولى هشام^(٢) بن حسان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن المغيرة بن شعبة قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرّعون بابه بالأظافر»^(٣).

(١) بالزاي المكسورة المشددة ثم تختانية، كذا في «فتح المغيث» (١ / ٢١٣)، وانظر «الأنساب» (٣ / ١٨٦)، «الإكمال» (٤ / ٢٢٧).

(٢) كذا في الأصل! وهو خطأ، وصوابه «محمد» وهذا خطأ قديم، انظر التخريج.

(٣) أخرجه أبو الطاهر السلفي في «المجاز والمجاز» (ص ١٤٤) من طريق آخر عن الحاكم (وهو شيخ المصنف به)، وهو في «المعرفة» (ص ١٤٥).

وأخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢ / ١٧١ - ١٧٢) رقم (٦٥٩) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في «الأمالي» به.

وعند الحاكم والبيهقي: «كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد بن حسان».

وعند السلفي: «كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد بن سيرين»! فأسقطه!

قال البيهقي عقبه: «محمد بن حسان هو أخو هشام بن حسان، عزيز الحديث» واستدرك ناسخ أصل كتابنا: «عن هشام بن حسان» في الهاشم، فلم يضبطه! نعم، بخط المؤمن - وهو الحافظ الساجي - في حاشية أصل «معرفة علوم الحديث» للحاكم: «كذا في كتابه، ومحمد بن سيرين مشهور، ولا يعرف محمد بن حسان».

قلت: ولذا أسقطه بعض ناسخ الأصل، كما في الهاشم!

٥٤ - فهذا ربّما تأمّله^(١) من ليس من أهل الحديث فظنّ أنّه مسندُ لذكر رسول الله ﷺ، وليس كذلك^(٢)، إنّها هو موقف على صاحبٍ حكى

وفي هامش نسخة أخرى منه: «كذا وقع عن محمد بن حسان، وصوابه عن هشام بن حسان، والله أعلم».

قال أبو عبيدة: ليس كذلك، والصواب ما صوّبه البيهقي، ودليله: ما قاله السخاوي «فتح المغيث» (١ / ٢١٣ - ط المنهاج) بعد ذكره لتخريج الحاكم له، قال: «أخرجه - أي البيهقي - عنه عن راوٍ، ورواه أبو نعيم في «المستخرج على علوم الحديث» له من راوٍ آخر كلاهما عن أحمد بن عمرو الزبيقي...» وساقه. وفيه: «عن كيسان مولى هشام بن حسان - في رواية أبي نعيم - عن هشام بن حسان، وفي رواية الآخرين عن محمد بن حسان»، زاد البيهقي: هو أخوه هشام بن حسان، وهو حسن - كذا في مطبوعه! وصوابه عزيز كما قدمناه، وكذا نقله الزركشي في «نكته» (١ / ٤٢٥) - الحديث» قال: «ثم اتفقوا عن محمد ابن سيرين، زاد أبو نعيم في روايته: عن عمرو بن وهب، ثم اتفقوا عن المغيرة...» به، ولم يقف محققه - فيها صرح به - عليه في القطعة المطبوعة من «المدخل»!! فالخلاف فيه قديم، وما يؤكده: أن عبيد الله بن عبد الرحمن رواه عن زكريا المقرئ، أخرجه من هذا الطريق: ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (٣٧ / ٥٦) وفيه: «كيسان مولى هشام بن حسان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين...».

(فائدة) نقل السيوطي في «تدریب الراوی» (١ / ١٨٧) عن ابن حجر قوله: «تعجب الناس في التفتيش عليه من حديث المغيرة، فلم يظفر وابه»!
قلت: إذ المشهور عن أنس بنحوه، وقد خرجته أيضاً في شرحي على هذا الجزء، والحمد لله وحده.

(١) كذا في الأصل! وعبارة الحاكم في «المعرفة» (ص ١٤٧): «هذا الحديث يتوهّمه من ليس...» بنحوه فنقله المصنف عن الحاكم، ولذا قال الزركشي في «نكته على ابن الصلاح» (١ / ٤٢٥) عقب نقل ابن الصلاح كلام الحاكم: «وتبع الحاكم في ذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ» فالظاهر أن هذا الجزء وقع له، ولعل ابن حجر ينقل منه بواسطة الشرح، كما احتملته في شرحي عليه.

(٢) تعقب ابن الصلاح الحاكم وأبا عمرو الداني هذا الكلام، فقال في «علوم الحديث»

عن أقرانه من الصحابة فعلاً، وليس يسنده واحدٌ منهم، وكذلك سبيل ما يرد مِنْ مثل ذلك عن الصحابة.

* * *

(النوع الثامن: معرفة المقطوع): «قلت: بل هو مرفوع»، قال: «وهو بأن يكون مرفوعاً أخرى، لكونه أخرى باطلاعه عليه والحاكم (وكذا الداني) معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع. وقد كنا عدنا هذا فيما أخذناه عليه، ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً، بل هو موقوف لفظاً».

وقال: «إنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى، والله أعلم».

قلت: تَعَقُّبُ ابن الصلاح مفاده: أن الرفع قد يقع لفظاً ومعنى، فقول المغيرة وأفتائه موقوف، فالمحض مصيبة في التمثيل به، ولكنه في فحواه ومعناه هو مرفوع، إذ القرائن تشير إلى معرفة رسول الله ﷺ به، ووقفه عليه، والإنكار لم يحصل منه، والمحض قائم لنقله لو وقع، فصواب كلام الحاكم أصالة - ويلحق بالتبع كلام الداني - بقوله «تأولناه على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً، بل هو موقوف لفظاً» فدور التصويب في عزو القول لمن، وهذا حسن مليح، وهو تخريج رجيح، يدل على تأدب وعدم تهوك في التعقب والتصحيح، والله الهادي والعاصم.

نعم، يمكن أن يستقيم كلام المصنف - رحمه الله تعالى - إذا ترجح عنده احتمال كون القرع بعده ﷺ بأن الاستئذان في حياته كان بلال بن رباح، أو غيره، وربما كان بإعلام المرء بنفسه، ولم يجيء - فيما أعلم - خبر صريح صحيح الاستئذان عليه بالقرع، أفاده السخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٢١٢ - ٢١٣).

١١- فصل

٥٥ - ومن الموقفات أيضاً ما:

٥٦ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبْنُ عَيْنَةَ، عَنْ خُصَيْفِ^(١)، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «فَلَا رَفْثٌ وَلَا فَسْوَقٌ وَلَا جَدَالٌ فِي الْحَجَّ»^(٢) قَالَ: «الرَّفْثُ: الْجَمَاعُ، وَالْفُسْوَقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجَدَالُ: أَنْ تَمَارِي صَاحِبَكَ حَتَّى تَغْضِبَهُ»^(٣).

٥٧ - وهذا وما أشباهه من الموقفات يعدُّ في تفسير الصحابة^(٤).

(١) في الأصل: «خصيب» بالباء في آخره! وصوابه المثبت، كما في التخريج وكتب الرجال.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (رقم ١٠٨٣) وسعيد بن منصور في «السنن» (٣ / رقم ٣٣٩) وابن جرير (٤ / رقم ٣٥٩٣، ٣٦٣١، ٣٦٧٢ - ط شاكر) وابن أبي حاتم (١ / رقم ١٨٢٧، ١٨٣١) في «تفسيرهما» وأبو يعلى (٥ / رقم ٢٧٠٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥ / ٦٧) من طرق عن سفيان به، وعزاه في «الدر المنشور» (٢ / ٣٨٣) لوكيع والفراء وعبد بن حميد وابن عيينة.

وخصيف صدوق، سيء الحفظ.

وجاء عن ابن عباس بمعناه، وألفاظ متقاربة من طرق أخرى، انظر «الموافقات» (٤ / ٩٤ - ٩٥) للشاطبي، وتعليقنا عليه.

(٤) نعم، الراجح أن تفسير الصحابة - رضوان الله عليهم - ليس له حكم الرفع دائمًا، نعم، تفسيره في حكم المسند - أي المرفوع - فيما يتعلق بسبب نزول آية، وأما إذا فسر آية تتعلق بحكم شرعي فيحتمل أن يكون ذلك مستفاداً عن النبي ﷺ وعن القواعد، فلا يجزم برفعه. وكذا إذا فسر مفردة غريبة فهذا نقل عن اللسان العربي خاصة فلا يجزم برفعه. وقد أحسن المصنف في التفريق بين تفسير ابن عباس للرفث والفسوق والجدال في الآية،

فأعطاه حكم الوقف بخلاف سبب نزول «نساؤكم حرث لكم...» الآية، فأعطاه حكم الرفع.

(١) وقد يجتمع في الخبر الواحد النوعان، مثاله: ما أخرجه البخاري (٤٧٦٥) ومسلم (٣٠٢٣) بعد (١٩) - والسياق له - بسنديهما إلى عبد الله بن عباس قال:

نزلت هذه الآية بمكة «والذين لا يدعون مع الله إلها آخر» إلى قوله «مهانا» [الفرقان: ٧٠]. فقال المشركون: وما يعني عنا الإسلام، وقد عذلنا بالله، وقد قتلنا النفس التي حرم الله وآتينا الفواحش؟ فأنزل الله عز وجل: «إلا من تاب وأمن وعمل عملاً صالحاً» [الفرقان: ٧٠] إلى آخر الآية.

قال: «فاما من دخل في الإسلام وعقله، ثم قُتِّلَ، فلا توبة له». قلت: ما ذكره ابن عباس من سبب التزول فله حكم الرفع، قوله في آخره: «فاما من دخل...» فهذا اجتهاد منه، وله حكم الوقف، ولا حجة فيه، إذ هو مخالف.

وصنيع الحاكم في «معرفة علوم الحديث» في (ذكر النوع الخامس: معرفة الموقفات من الروايات) (ص ١٤٨) يدل عليه، فإنه أسنده عن أبي هريرة تفسيره لقوله تعالى: «لواحة للبشر» [المدثر: ٢٩]، ثم أورد سبب نزول الآية المذكورة عند المصنف ولكن من حديث جابر، وقال عن كلام أبي هريرة: «وأشبهوا هذا من الموقفات يعُدُّ في تفسير الصحابة فأما من يقول: إن تفسير الصحابي مسنده، فإنما يقول في غير هذا النوع» وأورد سبب التزول، وقال: «هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليس بموثقة، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنتزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مسنده» ونقلها عنه الداني في فقرة (٦٠) الآتية.

وهذا الذي قاله الحاكم في «المعرفة» أعاده في مواطن من «المستدرك» وأوهم صنيعه فيه بعدم التفرقة التي ذكرها في «المعرفة» وكلامه مقيد في تحرير مذهب الإمامين صاحبي «الصحيحين»، وقد يبينته في شرحه لهذا الجزء، وينظر كتابي «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢ / ٥٥٨ - ٥٦٠).

ومثال ذلك [ق/٨ ب] ما:

٥٩ - حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الفرائضي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن صالح بغداد قال: حدثنا أحمد بن عمير قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي أويس قال: سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر: «أن رجلاً أتى امرأة من دبرها، فوجد في نفسه من ذلك وجداً شديداً، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿نَسَاوْكُمْ حِرْثًا لَكُمْ فَأَتَوْا حِرْثَكُمْ أَنِّي شَعْتُمْ﴾^{(١)(٢)}.

٦٠ - قال أبو عمرو: فهذا وما أشبهه مسنّدٌ غير موقوف؛ لأنَّ الصحابيَّ المشاهد للوحي والتزييل أخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فهذا حديث مسنّدٌ كما قد يَبَيَّنَاهُ في المسند قبل.

(١) البقرة: ٢٢٣.

(٢) وأخرجه النسائي في «عشرة النساء» (٩٥) والطحاوي في «المشكل» (١٥ / رقم ٦١١٧) وابن جرير في «التفسير» (٤ / ٤٠٧ رقم ٤٣٣٣ - ط شاكر) كلهم عن محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم به.

وإسناده صحيح على شرط الشيختين.

قال ابن عبد البر: «الرواية من ابن عمر بهذا المعنى صحيحة معروفة عنه، مشهورة من روایة نافع، فغير نكير أن يروها زيد بن أسلم أيضاً».

قلت: طولت النفس جداً في تبع من رواه عن نافع، وذكرت اثنين آخرين - هما: سعيد ابن يسار وسالم - رواه عن ابن عمر، وألفاظهم محتملة أنه كان يتأنّل الآية على جواز إتيان المرأة في الدبر وصح عن ابن عباس إنكاره عليه ذلك، وصح عن ابن عمر نفسه القول بالحرمة، وهذا يؤذن برجوعه، بيته مع تحرير وتحقيق في كتابي «قصص لا تثبت» (٨ / ١٠٠ - ١١٩)، فانظره فإنه مفيد، ورددت فيه على مجوزي القول بإتيان النساء في محل المكروه، وبيان شذوذ هذا القول.

١٢ - فصل

٦١ - ومن الموقوفات: ما يرسل^(١) قبل الوصول إلى الصّحابي^(٢)، ومعرفة ذلك من أصعب ما في هذا الباب.

ومثال ذلك ما:

٦٢ - حدثنا محمد بن عبد الله الفقيه قال: حدثنا وَهْبُ بْنُ مَسْرَةَ^(٣) قال: حدثنا ابن وضاح، عن الصِّدَّادِيِّ^(٤)، عن ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن حماد بن زيد، عن إبراهيم، عن ابن مسعود قال: «أَتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ»^(٥).

(١) بمعنى: يطلق، وفصلناه فيما تقدم.

(٢) هذا الذي ذكره أبو عمرو الداني نوع آخر من أنواع الموقف، وهو الموقف غير الموصول، قال الحاكم في «المعرفة» (١٥١): «وَمَا يَلْزَمُ طَالِبَ الْحَدِيثِ مَعْرِفَتَهُ: نَوْعٌ مِّنَ الْمُوقَوفَاتِ، وَهِيَ مُرْسَلَةٌ قَبْلَ الْوَصْولِ إِلَى الصَّحَابِيِّ وَسَاقَ الْآتِيَ فِي الْفَقْرَاتِ (٦٤، ٦٥)، مَعَ تَصْرِيفٍ يَسِيرٍ مِّنَ الْمُصْنَفِ فِيهَا».

(٣) انظر ترجمته في «السير» (١٥ / ٥٥٦). «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٨٩٠)، «ترتيب المدارك» (٦ / ١٦٤ - ١٦٥).

(٤) اسمه: موسى بن معاوية أبو جعفر المغربي الإفريقي، قال أبو العرب: كان ثقة مأموناً، عالماً بالحديث والفقه، صالحًا، وقال تلميذه ابن وضاح: ثقة كثير الحديث، ترجمته في «السير» (١٢ / ١٠٨)، «ترتيب المدارك» (٤ / ٩٣).

(٥) أخرجه المصنف عن ابن أبي زمنين في «السنة» (رقم ١١). وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١ / ١٧٤) من طريق قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري به.

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤) من طريق العلاء عن حماد بن زيد به.

٦٣ - فهذا موقوف على ابن مسعود، ومرسل قبل التوقيف؛ لأنَّ
إبراهيم لم يدركه^(١).

ومثال ذلك ما:

٦٤ - أخبرنا عبد الملك بن الحسن قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال:
حدثنا محمد بن يعقوب قال: حدثنا بحر بن نصر قال: حدثنا ابن وهب
قال: أخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى

قال شيخنا الألباني في تعليقه على «العلم»: «هذا إسناد صحيح، وإبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - وإن كان لم يدرك عبد الله - وهو ابن مسعود - فقد صح عنه أنه قال: إذا حديثكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله»!

قلت: قاله إبراهيم للأعمش، كما في «تهذيب الكمال» (٢ / ٢٣٩) وقال ابن رجب في «شرح العلل» (١ / ٢٩٤) على إثره: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة» ونقل عن ابن معين قوله: «مرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة».

قلت: نعم، لم يدرك إبراهيم ابن مسعود ولكن الأثر صحيح، لوروده من طرق عديدة عن ابن مسعود، سبق واحد منها عند المصنف برقم (٥٠)، وفي تخريجنا له أو مأنا إلى طرق أخرى، والله الموفق، لا رب سواه.

(١) قال ابن المديني عن إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي -: «لم يلق أحداً من أصحاب النبي ﷺ، نعم، أدخل على عائشة، وهو صبي، وأدرك أنساً ولم يسمع منه، انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (٨ - ١٠)، «العلل» لابن المديني (رقم ٧٧)، «الجرح والتعديل» (٢ / ١٤٤)، «التاريخ الصغير» (٢١) للبخاري، « ثقات ابن حبان» (٣ / ٢١) وقال العلائي في «جامع التحصيل» (١٤٢) عنه: «هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود» وانظر التخريج السابق.

قال: قال جابر بن عبد الله: «إذا صمتَ، فلِيصمْ سمعُك وبصرُك من المحارم، ولسانك من الكذب، ودع [ق/٩] أذى الخادم، ول يكن عليك وقار وسكينة، ولا تجعل يوم صومك ويوم فطرك سواء»^(١).

(١) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (١١٥١) عنه وجماعة آخرين معه: البهقي في «الشعب» (٣٣٧٤) وفي «فضائل الأوقات» (رقم ٦٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢ / ٤٤٤) وابن المبارك في «الزهد» (٤٦٠) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (٢٢ / ٣٨٩) - والمرزوقي في «زوائد زهد ابن المبارك» (١٣٠٨) من طريقين آخرين عن ابن جريج به.

والإسناد ضعيف، وعلته الانقطاع، سليمان بن موسى الأشدق، وإن كان في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل، إلا أنه لم يدرك جابرًا، وقد أخرج أحمد في «المسند» (٣ / ٣٧٠، ٢٩٧، ٢٩٥) أربعة أحاديث عن ابن جريج عنه عن جابر، والعجب أنه وقع في الأول منها: «حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال سليمان بن موسى أخبرنا جابر». والحديث نفسه في «مصنف عبد الرزاق» (٥٥٩١) عن ابن جريج قال سليمان بن موسى عن جابر، هكذا بصيغة العنونة، وهكذا رواه عن ابن جريج: عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد، وهو أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكانت تعرض عليه المشكلات من حديثه، كما في «تاریخ دمشق» (٢٢ / ٣٧٣).

وأخرجه من طريقه الشافعي في «المسند» (٢ / ١٨٧)، وكان سليمان بن موسى يسأل عطاء بن أبي رياح للناس ويسمعون، أسنده ابن عدي (٣ / ٢٦٤)، وفي لفظ له: «كانوا يجتمعون على عطاء والذي يلي لهم المسألة: سليمان بن موسى» وبسنده إليه بالخبرين: ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (٢٢ / ٣٨٣).

وكان عطاء يقول لأصحابه في بعض الأحيان: كفوا عني المسألة، فقد جاءكم من يكفيكم المسألة، أسنده أبو زرعة الدمشقي في «تاریخه» (١ / ٣١٧) وابن عساكر (٢٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣) وذكره الذهبي في «السیر» (٥ / ٤٣٤) فكانت العلاقة بينهما وطيدة.

٦٥ - فهذا الحديث يتوهّم منْ ليس الحديث من صناعته أنه موقوفٌ على جابر فقط، وهو موقوفٌ ومرسلٌ قبل التّوقيف؛ لأنَّ^(١) سليمان ابن موسى الأشدق لم يسمع من جابر ولم يره، بينما عطاء بن أبي رباح، في نظائر لهذا كثيرة^(٢) لا يعرفها إلا أهل التّمييز من أصحاب الحديث.

٦٦ - قال أبو عمرو: ومحمد بن عمرو الذي روى عنه ابن وهب ليس بابن علقة المدني؛ لأنَّه لم يلقه ولا روى أيضاً عن ابن جريج، وهو رجل آخر يُعرف باليافعي، شيخ من أهل مصر مشهور.

* * *

وأَسْنَد ابن عساكر (٢٢ / ٣٨٥) عن ابن أبي خيثمة قال: سُئِلَ ابن معين عن سليمان بن موسى عن جابر، فقال: «مراسيل».

ونقل الترمذى في «العلل الكبير» (١ / ٣١٣) عن البخارى قال: إن سليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ.

(١) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (١٥١٥) للحاكم: «فإن».

(٢) ظفرت فقط بثلاثة أحاديث، وهي مجموع ما له في الكتب الستة، و«مسند أحمد» و«سنن الدارمى» و«موطأ مالك» و«صحيحى ابن خزيمة وابن حبان»، و«المتنقى» لابن الجارود، و«شرح معانى الآثار» للطحاوى، و«مسندى أبي عوانة والشافعى» و«سنن الدارقطنى» و«مستدرك الحاكم». وذكرتها في شرحى لهذا الجزء، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.

١٣ - فصل

٦٧ - ومن الموقوفات أيضاً ما هي مسندة في الأصل، إلا أنَّ بعض الرواية يُقصَّر بها فلا يسندها ويوقفُها على الصحابي، ويُسندُها غيره، فَتُعدُّ في جملة المسند، ولا يَعْرِف ذلك إلَّا الفرسان^(١) من حفاظ الحديث^(٢).

ومثال ذلك ما:

٦٨ - أخبرناه أحمد بن فراس قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد المقرئ قال: حدثني جدي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن منصور، عن رِبْعِي بن حِرَاش، عن أبي مسعود قال: «فيما حفظ من كلام النبوة: إذا لم تستحِي^(٣) فاصنِع ما شئت»^(٤).

(١) في الأصل: «من الفرسان»! والعبارة للحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٥٢).

(٢) هذان نوع آخر من الموقوف، وهو مسند في أصله، ولكن قصر بعض الرواية؛ لشك طرأ عليه، أو لعدم ضبط لفظة من ألفاظه، أو لعدم نشاط عند التحديد، أو لذكره له في الفتوى أو المذاكرة، فأوقفه، وهذا النوع كثير، بل جل ماله حكم الرفع المذكور سابقاً من هذا الباب، وقد تبين لنا ذلك بجلاء عند تحرير الأمثلة التي ساقها - أبو عمرو فيه. إلا أن هذا النوع يعرف من تتبع الطرق، فيقع التصريح في بعضها بالرفع، بخلاف الذي قبله.

(٣) في بعض مصادر التحرير «تستحِي» بحذف الياء، وما ثبتناه في المواطن الثلاثة من الأصل، وهي كذلك في النسخ المعتمدة من « الصحيح البخاري» وفي كتب المعتمدين من المحققين، وسنسوق في التحرير جملة واسعة منها، والإثبات والحدف جائزان، لكل وجه، قال الجوهري في «الصحاح» (٥ / ٢٨٨ - مادة حي): «للعرب في هذا الحرف لغتان: يقال: استحِي فلان يَسْتَحِي - ياء واحدة، واستحِي فلان يَسْتَحِي بـياءين» فمن حذفها أخذ بالأول، ومن ثبتهما أخذ بالثاني، وحذف ياء بسبب الجزم، وبقيت الثانية.

(٤) اختلف فيه على منصور، فروايه عنه سفيان الثوري واختلف عليه فيه، وروايه عن سفيان:

٦٩ - فهذا الحديث قَصَرَ به ابنُ عيِّنةَ عن منصور، وتابعه روحُ بن القاسم^(١) عنه على ذلك فأوقفاه، وأسنده الشوري^(٢)

يجيبي بن سعيد القطان واختلف عليه فيه.
وبيَّنَتْ ذلك بما لا مزيد عليه في شرحي لهذا الجزء، وذكر الخلاف فيه الدارقطني في «العلل» (٦ / ١٧٩ - ١٨٠) رقم (١٠٥٢)، وقال:

«والصحيح حديث منصور عن ربعي عن أبي مسعود» وكذا قال أبو زرعة، كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢٣٨)، ولكن الحديث صحيح مرفوعاً، كما سيأتي.

(١) أخرجه من طريقة الحاكم في «المعرفة» (١٥٢) ولفظه: «إنما حفظ الناس من آخر النبوة: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت».

فها ذكر قبل: «إذا لم تستحي...» - في رواية ابن عيِّنة وروح - شبهه صريحة بالرفع، فتأمل.

(٢) على خلاف شديد عليه، فيه، والرواية عنه أقسام:

* ف منهم من أوقفه، مثل: عمر بن سعد الحفري، عند الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم ٤١٣).

* ومنهم من رفعه، مثل: ١ - عبد الرحمن بن مهدي، عند أحمد (٤ / ١٢٢) وابن عبد الباقي في «المشيخة الكبرى» (رقم ١٣٦). ٢ - أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي. ٣ - محمد بن يوسف الفريابي، وروايتهما عند الطبراني (١٧ / رقم ٦٥٢).

* ومنهم من ذكره سفيان مع غيره، كذا فعل روح بن عبادة: وروايته تأكي برقم (٧٠)، وهناك تحرير لها.

ورواه محمد بن كثير العبدى عن جماعة (شريك وجرير بن عبد الحميد، ويجيبي بن سعيد) عن سفيان، ولم يميز من رفعه من أوقفه.

* ومنهم من اختلف عليه فيه، مثل يجيبي بن سعيد القطان، والصحيح عنه رواية الرفع، هكذا رواه أحمد (٥ / ٢٧٣) عنه، ورفعه أيضاً مسدد، كما عند ابن عبد البر (٥ / ٥٤ - ط الفاروق) وابن عساكر (٥٣ / ١١٩) وتحرف في مطبوعه (سفيان) إلى (شعبة)! فليصوب.

وأوقفه عنه: عبيد الله بن عمرو بن ميسرة، عند الطحاوي في «المشكل» (٤ / ١٩٥)

وشعبه^(١) [ق/٩ ب] وغيرهما^(٢) عن منصور.

ووهم فيه مجهول فرواه عن بندار عن يحيى به، وجعله من (مسند حذيفة) كما عند الإخيمي في «حديثه عن شيوخه» (٢ / ٢ / ١).

ورواه محمد بن عبد السلام عن محمد بن بشار به على الجادة ورفعه كما عند ابن عبد البر (٥٤).

* ومنهم من وهم على سفيان فيه، وهو إبراهيم بن سعد، فرواه وجعله من (مسند حذيفة)! كما عند أبي نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٧١).

(١) رواه عنه جمـع من ثقات أصحابه وخواصـهم، ورفعـوه، مثلـ: ١ - غندر عند أـحمد (٤ / ١٢٢، ١٢١). ٢ - أبو الـوليد الطيـاليـي في «مسـنـده» (٦٥٥) وـمن طـرـيقـه أـبو نـعـيم (٤ / ٣٧٠). ٣ - آـدـمـ بنـ أـبـي إـيـاسـ، عـنـ الدـبـخـارـيـ (٣٤٨٤) وـفيـ «الـأـدـبـ المـفـرـدـ» (١٣١٦) وـمن طـرـيقـه القـضـاعـيـ فيـ «مسـنـدـ الشـهـابـ» (١١٥٤) وـالـبـيـهـقـيـ (١٩٢) وـفيـ «الـأـدـابـ» (١٨٤) وـفيـ «الـشـعـبـ» (٧٣٣٨). ٤ - عـلـيـ بنـ الجـعـدـ - وـبـينـ وـفـاتـهـ وـوـفـاةـ شـيـخـهـ شـعـبـةـ مـئـةـ وـخـسـونـ سـنـةـ، وـقـلـيلـ: مـئـةـ وـثـلـاثـ سـنـينـ - وـمـنـ طـرـيقـهـ أـبـوـ القـاسـمـ الـبغـوـيـ فيـ «الـجـعـدـيـاتـ» (٨٤٣) وـابـنـ أـبـيـ الدـنـيـاـ فيـ «مـكـارـمـ الـأـخـلـاقـ» (٨٣) وـقـامـ (١٠٨٨) وـالـقـضـاعـيـ (١١٥٦) وـالـخـرـائـطـيـ فيـ «الـمـساـوـيـ» (٤١٠) وـابـنـ عـبـدـ البرـ (٥٣ / ٥). وـابـنـ عـسـاـكـرـ (٤٠ / ٥٠٨). ٥ - عـمـرـ وـبـنـ مـرـزـوقـ عـنـ الـخـرـائـطـيـ (٤١٠). ٦ - بـشـرـ بـنـ عـمـرـ الـزـهـرـانـيـ عـنـ الطـحـاوـيـ فيـ «الـمـشـكـلـ» (١٥٣٤). ٧ - بـهـزـ بـنـ أـسـدـ، عـنـ الـبـيـهـقـيـ فيـ «الـشـعـبـ» (٧٣٣٨).

وهـكـذاـ روـاهـ القـعنـيـ عـنـهـ، كـماـ سـيـأـتـيـ بـرـقـمـ (٧١)، وـفـيهـ لـطـيفـةـ تـأـقـيـ. وـخـالـفـ هـؤـلـاءـ الثـانـيـةـ: وـهـبـ بـنـ جـرـيرـ فـرـواـهـ عـنـ شـعـبـةـ، وـأـوـقـفـهـ عـنـ الطـحـاوـيـ فيـ «الـمـشـكـلـ» (٤ / ١٩٥)، وـالـعـبـرـةـ بـرـوـايـةـ الـجـمـاعـةـ فـهـمـ أـكـثـرـ وـأـثـبـتـ.

(٢) وـقـفتـ عـلـىـ تـسـعـةـ غـيرـ المـذـكـورـينـ مـنـ روـاهـ عـنـ منـصـورـ عـلـىـ الجـادـةـ، وـاضـطـربـ فـيـ شـرـيكـ شـدـيـداـ، فـرـفعـهـ مـرـةـ - عـلـىـ الجـادـةـ - وـوـقـفـهـ أـخـرـىـ، وـجـعـلـ فـيـ (شـقـيقـاـ) بـدـلـ (رـبـعـيـ) تـارـةـ ثـالـثـةـ، وـشـذـ فـجـعـلـهـ مـنـ (مـسـنـدـ عـلـيـ) تـارـةـ رـابـعـةـ، وـجـعـلـهـ مـرـةـ خـامـسـةـ عـنـ (ابـنـ مـسـعـودـ)، وـبـيـّـنـتـ ذـلـكـ مـفـصـلاـ فـيـ شـرـحـيـ هـذـاـ الجـزـءـ، وـالـحـمـدـ لـلـهـ الـذـيـ بـتـعـمـتـهـ تـمـ الصـالـحـاتـ.

٧٠ - فحدثنا سلمون بن داود بن سلمون القروي بها قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ببغداد قال: حدثنا موسى بن سهل قال: حدثنا روح بن عبادة قال: حدثنا شعبة والثوري قالا: حدثنا منصور، عن ربعي قال: سمعت أبا مسعود عقبة بن عمرو البدرّي^(١) يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن مما أدركنا من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحي فافعل ما شئت»^(٢).

٧١ - وحدثنا حمزة بن علي البغدادي قال: حدثنا عبد الله بن القاسم ابن أبي خلاد قال: حدثنا أبو خليفة قال: حدثنا القعنبي قال: حدثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود البدرّي، عن النبي ﷺ: «إن مما أدرك

(١) ذهب غير واحد - بل هو مذهب الأكثرين - أن أبي مسعود لم يشهد بدرأً، قالوا: بل نزل بها، فنسب إليها، وفي «صحيح البخاري» (٤٠٧) (كتاب المغازي) (باب شهود الملائكة بدرأً) بسنده إلى عروة بن الزبير عن بشير بن أبي مسعود قال: «آخر المغيرة العصر، فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو جد زيد بن حسن، وكان شهد بدرأً». قال ابن حجر في «الفتح» (٣١٨ / ٧): «الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير، وهو حجة في ذلك لكونه أدرك أبي مسعود، وإن كان روى عنه الحديث بواسطة» وجزم بشهوده بدرأً: مسلم في كتابه «الكتني» (٢ / ٧٧٨).

(٢) أخرجه القاسم بن الفضل الثقفي في «الأربعين» (رقم ٢٣) من طريق آخر عن محمد بن عبد الله الشافعي.

ورواه عن روح: أحمد (٤ / ١٢١) والحارث بن أبيأسامة - ومن طريقه ابن الفاخر الأصبهاني في «مجلس من أماليه» (رقم ٦، ٧) وأبو نعيم (٤ / ٣٧٠) ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (رقم ٩١) -.

ورواه عن روح أيضاً: علي بن معبد وأبو أمية، عند الطحاوي في «المشكل» (رقم ١٥٣٣).

الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»^(١).

(١) أخرجه من طريق أبي خليفة - واسمه الفضل بن الحباب - به: الغطريفي في «جزئه» (رقم ٩٠) - ومن طرقه: ابن عساكر (٤٠ / ٥٠٨) والسعال في «مشيخته» (ص ٩٣) والبكري في «الأربعين» (ص ٩٧) وابن البخاري في «مشيخته» (رقم ٩٥٠) والمزي في «تمذيب الكمال» (٦١ / ١٤٢) والسخاوي في «الجواهر المكملة» (ق ٦١ / ٦١) وعبد الحفيظ الفاسي في «استئزال السكينة الرحانية» (رقم ١٩).

ومن رواه عن أبي خليفة أيضاً: ابن حبان في «صححه» (٦٠٧ - الإحسان) وفي «روضة العلاء» (ص ٥٧) وأحمد بن جعفر القطبي في «زوائد على المسند» (٥ / ٢٧٣) - ومن طرقه ابن عساكر (٤٠ / ٥٠٨) -

وأخرجه من طريق أبي خليفة: القضاوي في «مسند الشهاب» (١١٥٦) وتوبع، تابعه جماعة، فأخرجه - بأسانيد متفرقة - أبو داود (٤٧٩٧) وابن قانع في «معجم الصحابة» (١١ / رقم ١٣٩٤)، أبو الشيخ في «الأمثال» (رقم ٨١) والطبراني (١٧ / رقم ٦٥١)، والبيهقي في «الشعب» (٧٣٣٩) وابن عبد البر (٥ / ٤٥) والخطيب البغدادي (٤ / ١٦٨ و ١١٣ / ٦١٣ - ٧٧ / ١٢ - ط دار الغرب) والقضايا (١١٥٣، ١١٥٥) و تمام (١٠٨٦، ١٠٨٧) والخراطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٠٨، ٤٠٩) وأبو نعيم (٤ / ٣٧٠) وابن البخاري في «مشيخته» (رقم ٩٤٩) والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩ / ٥٦٢) وفي «السين» (٦١ / ١٠٢) من طريق القعنبي به.

وما سمع القعنبي من شعبة إلا هذا الحديث، قاله ابن حبان في «الصحيح» (٦٠٧ - الإحسان) وغيره، ولذلك سبب لطيف كشف عنه العبدري في «رحلته» (ص ١١٠) فروى بإسناده إلى أبي خليفة أنه قال: كان السبب في أن لم يسمع القعنبي من شعبة غير هذا الحديث أنه واف البصرة نحو شعبة ليس مع منه، وبكر فصادف المجلس قد انقضى، وقد انصرف شعبة إلى منزله، فحمله الشره على أن سأله عن منزل شعبة، فأرشد إليه، فوجد الباب مفتوحاً، فدخل من غير استئذان، فصادف شعبة جالساً على البالوعة يبول، فقال: السلام عليكم، رجل غريب قدمت من بلد بعيد لتحدّثني بحديث رسول الله ﷺ، فاستعظم شعبة ذلك، فقال: يا هذا، دخلت متزلي بغير إذن، وتكلّمتني على مثل هذا

* * *

الحال، تأخر عني حتى أصلح من شأني، فقال: إني أخشى الفَوْتُ، فقال: تخشى الفَوْتُ بمقدار ما أصلح من شأني، فأكثر عليه الإلحاح، قال: وشعبة يخاطبه وذَكْرُه في يده يستبرئ، فلما أكثر، قال: أكتب حديث منصور بن المعتمر، عن رِبْعِي، عن أبي مسعود البدري، عن النبي ﷺ: إِنَّمَا أَدْرَكَ النَّاسُ . . . الْحَدِيثُ.

ثم قال: «والله لا أحذلك بغير هذا الحديث، ولا حدثت قوماً تكون فيهم». وكان يحمله كلام في «السير» (١٠ / ٢٦١) — فيقول: «كان شعبةُ يَسْتَقْلُنِي، فلا يَحْدُثُنِي، يعني الحديث: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِيْ فَاصْنُعْ مَا شَاءْتَ» كذا فيه! وينبغي إضافة: «غير حديث واحد، يعني حديث...» أو ما معناه، قال الذهبي: «والحديث يقع عالياً في «جزء الغطريف» لأبن البخاري».

٤ - باب ذكر المقطوع منه الآثار ونفيه

٧٣ - قال عثمان بن سعيد: والمقطع من الأسانيد هو غير المرسل، وهو ما يرد من قول التابعين^(١)، وذلك مثل: الزهري، عن سعيد أنه قال.

(١) الذي يلاحظ أن المصنف ذكر في العنوان (ذكر المقطوع) وقال تخته: «والمقطع من الأسانيد هو غير المرسل» وأفاد أنه الذي أضيف إلى التابعي.

واستقر الأمر عند علماء المصطلح أن المقطع: الحديث الذي لم يتصل إسناده، وألحق به المصنف ذكر الرجل المبهم فيه شريطة أن لا يسمى، يفهم ذلك من صنيعه في التمثيل هنا وفي الفصلين الآتيين، وعليه مؤاخذة تأي، والمقطوع - ويقال: المقاطيع أو المقاطع - هو الذي أضيف إلى التابعي، ويستعمل أيضاً في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

قال الخطيب في «الكتفافية» (ص ٢١): «وقال بعض أهل العلم: الحديث المقطوع: ما روی عن التابعي ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله» والمبهم المذكور هو الحافظ أحمد بن هارون البرديسي (ت ٣٠١ھـ)، ذكر ذلك في جزء له لطيف تكلم فيه على المرسل والمقطع، وتعقبه ابن الصلاح فقال في «علوم الحديث» (ص ٦٤ - مع «التقييد والإيضاح»): «وهذا بعيد غريب» ووضّحه شيخنا الألباني في تعليقه على «الباعث الحديث» (١ / ١٦٦) بقوله: «وذلك لأن هذا هو المقطوع» نعم، «وجد التعبير بالمقطوع عن المقطع في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما، وكذلك هو في كلام الحميدي والدارقطني قاله الأنباري في «شذا الفيّاح» (١ / ١٥٨).

ووجد أيضاً التعبير بـ (المرسل) عن (المقطع)، وقدمنا أنه مذهب جمهور الأصوليين، ودل عليه صنيع غير واحد من أئمة الحديث. واتضح معنا أن المصنف على التفريق بينها من حيث التعريف الاصطلاحي وإطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق (أرسل)، فإنهم يقولون (أرسله فلان) سواء كان مرسلاً أو منقطعاً، ومن هنا أطلق غير واحد من لم يلاحظ موقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغارون بينهم. فهذه اصطلاحات، ولا مشاحة فيها، شريطة أن لا يقع الالتباس، فتعريف المقطع بقول

ومثل: الزهري وہشام بن عروة، عن عروة أنه قال.

ومثل: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم أنه قال.

وعن الحسن أنه قال، وشبه ذلك مما يقوله التابعي.

٧٤ - ومن المنقطع أيضاً نوعانٍ خفيان^(١)، قلَّ ما يُوجَدُ في الحفاظ

التابعى، وأنه يطلق على المنقطع المقطوع، فيبتعد عنه أن قول التابعى هو المقطوع، وهذا الذى مثل به في فقرة (٧٣). وهذا يلتقي مع قول الحاكم - وعبارة المصنف الآتية في (فقرة ٨٢) هي عبارته حرفاً بحرف! - من أن المنقطع ما سقط قبل الوصول إلى التابعى، وهو يتضمن أن المقطوع قول التابعى فقط، لذا قيد السقوط بما قبله، نعم لو سقط التابعى كان منقطعاً أيضاً، ولكنه غير مقطوع على الحد الذي رسمه المصنف رحمة الله تعالى، ومنه يعلم ما في كلام متعقبى الحاكم: «إن المنقطع ما سقط قبل الوصول إلى التابعى» فتعقبه البليقيني في «محاسن الاصطلاح» (٤٤) والزركشى في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٦ / ٢) وعبارة الأخير: «ليس بجيد، فإنه لو سقط التابعى، كان منقطعاً أيضاً، فالأولى أن يقال: قبل الصحابي. قال ابن السمعانى في «القواعد»: المرسل والمنقطع واحد، ومنهم من فرق بينهما، وجعل المنقطع ما يكون بين الرواين لم يذكر، وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي: المنقطع نوعان: أن يكون في إسناده مجهول لا يعرف بعدها سواء ذكر اسمه أو أسقط، والثانى: أن يقول الرواوى: ثنا جماعة أو نحوه، ولا حجة فيها» انتهى.

(١) قسم المصنف المنقطع نوعين:

الأول: لم يسم بعض رواته، وجعل هذا على قسمين:

- لم يسمّه بعض المحدثين، وسمّاه آخرون، فأخرجه عن حد المنقطع، وخصص هذا القسم بـ(الفصل) الآتى (رقم ١٤).

- لم يسمّ رواته بإطلاق، فهذا المنقطع عنده، ومثل عليه هنا بمثالين.

والآخر: أن يكون في إسناده راوٍ لم يسمع من الذي لم يرو عنه الحديث، وخصص هذا

النوع بـ (الفصل) رقم (١٥).

وهناك ملاحظات على صنيع المصنف في التقسيم ونرجح ما يخص النوع الثاني في محله، وأما (النوع الأول) بقسميها، فيقال عليه:

أولاً: إن التمثيل به نسبيٌّ. وقد يتبع فيه الحديثُ الْطُرُقُ فيقف فيها على تسمية المبهم، فيخرج عن الحد الذي ذكره له المصنف.

ثانياً: قول المصنف على هذا النوع بقسميها: «نوعان خفيان» غير صحيح، فقول الراوي في المثال (٧٥): «حدثني رجل» وقول آخر برقم (٧٦): «عن رجلين من بنى حنظلة» غير خفي على أحد أن الراوي أبهمه ولم يسمّه، نعم، هو خفي في النوع الآخر المذكور في آخر هذا الباب في (فصل) رقم (١٥)، ويمكن أن يقال:

ثالثاً: إن قوله على هذين النوعين: «قل ما يوجد في الحفاظ للسنن من يميّزها» صحيح، باعتبار تمييز من سُمِّي ومن لم يسمّ منها، فهذا يحتاج إلى تتبع واستقراء الطرق، بخلاف التمييز بينهما، بمعنى التفرقة بين رسومهما، ولعله مراده بقوله السابق عنهما: «خفيان»، فلا مؤاخذة، وهذا الظاهر.

قال السيوطي في «الفتاوى» (رقم ٧٠ - مع «شرح شاكر»):

وَكُثْرَةُ الْطُرُقِ وَتَبَيِّنُ الَّذِي أَبْهَمَ أَوْ أَهْمَلَ أَوْ سَمَّاعَ ذِي رَابِعًا: لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمُصْنَفِ لِحُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُنْقَطَعِ، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ الْمُضِعِيفِ بِإِنْتِفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَذَلِكَ بِجَهْلِ الرَّاوِيِ الْمَحْذُوفِ، أَوْ لِغَمْدِ مَعْرِفَتِهِ إِنْ لَمْ يُسَمَّ، فَإِنْ سُمِّيَ وَكَانَ ثَقَةً، وَانْفَتَ الْعَلَلُ خَرْجًا عَنِ الْانْقِطَاعِ إِلَى دَرْجَةِ الْإِحْتِاجَاجِ.

قال الجوزجاني عن المنقطع: «هو أسوأ حالاً من المرسل» وقال ابن السمعاني: «من منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات، وانظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (٢ / ٥٧٣)، «توضيح الأفكار» (١ / ٣٢٩)، «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد» (٤٧٢ - ٤٧٣).

والحديث المنقطع يتقوى بمجيئه من طريق آخر منقطعاً شريطة أن لا يشترك الانقطاع في الطبقة بين الطريقين، أو بقول صحابي إن كان في طبقته، ما دام لا يعارضه ما هو أقوى منه.

وكذا الرواية المجهول الذي لم يسم بمحكم على الإسناد الذي فيه بالضعف للجهالة بحاله مع احتمال أنه قد يسمى في رواية أخرى، وظهر أنه ثقة، انظر «ضعيف سنن أبي داود» (١٠٥ / ٩).

خامساً: أو مأنا إلى سر تقييد الحاكم - وتبعه المصنف ضمناً - السقط بـ(قبل الوصول إلى التابعي) بناء على أن المقطوع عندهم هو قول التابعي، وقد يطلق عليه المقطوع، والمنقطع ليس محصوراً فيه عند الاستعمال، ولذا مثل عليه بوجوده بين راوين من أي طبقة كانت، كما في المثال الآتي برقم (٨٣) وشرحه برقم (٨٤). بقول الزركشي: «ليس بجيد» ليس بجيد على الاعتبار المذكور.

سادساً: مثل المصنف على المنقطع برقمي (٧٥) و (٧٦) بما يُفهم فيه الرواية، كقوله «رجل» أو «عن رجلين». وهذا عند المحدثين إبهام، وليس بانقطاع، فالانقطاع عندهم سقط في الإسناد، وهذا لا سقط في موضعه، لكنه عاد في فقرة (٧٨) فأفاد أن غير المسماى ليس بمنقطع إذا قصر بعض الرواية عن تسميتها وسماه غيره. فمتى عرفناه زال الانقطاع، وإن فهو منقطع حلاً على الانقطاع المعنوي لا الحسي، أو من جهة احتمال السقط لا أن السقط متعمّن.

سابعاً: الحق أن الخلاف في الفرق بين المرسل والمنقطع من جهة، وهل الإبهام انقطاع أم لا من جهة أخرى، قائم على أصلٍ كليٍّ وهو: هل الجهالة انقطاع؟ فمدرك الأصوليين لها وتطبيقاتهم واحتياراتهم يدل على أنها انقطاع، لذا قالوا بعدم التفرقة بين المرسل والمنقطع وقالوا: إن الإسناد الذي فيه مجهول هو منقطع، بل وقع في كلام أبي منصور البغدادي السابق أن الإسناد الذي فيه (مجهول لا يعرف بعده سوء ذكر اسمه أو أسقط) من نوعي المنقطع، وهذا الذي يطلق عليه أهل الصنعة الحديثية (مجهول الحال)، وهذا يؤكّد أن مطلق الجهالة عنده وعند الأصوليين انقطاع، ولذا فرق المصنف بين المجهول الذي سماه آخرون، والذي لم يُسمّ، فهو في هذا الباب على اختيار الأصوليين لا المحدثين، إلا أنه لم يستقر عليه، فهو وإن سمي «عن رجل» منقطعاً. إلا أنه قال: «المنقطع غير المرسل»! فالجهالة عنده انقطاع في الأول، وليس كذلك في (المرسل)!

وسبب كثرة التعقبات في المصطلحات عدم ضبط العبارات، وعدم ملاحظة الأصول

القائمة عليها، وعدم تحرير الخلاف بين المحدثين والأصوليين فيها. ومن هنا عُمق الانفصامُ المبتدع بين سائر العلوم على وجه ظهرت فيه ثغرات، وأثمر تخصصاً مبكراً على وجه فيه معرفة الأسماء والمباني وغياب الحقائق والمعانٍ، وصَاحبَه في بعض الأحيain تناكِّدٌ بين أصحاب التخصصات؛ فضَعْفُ الحق بتوزُّعه، ولم تثمر القواعد العلمية والكليات الجملية الشمار المرجوة من خلال المستجدات في النوازل أو الوسائل، وأصبحت الدراسات لا تخص الزمان، ولا تعالج ما يحتاجه الناس، ويقيت المشكلات بكرأً لم يفضها إلا القليل من تعنى العلم، وأحسن استخدام كلياته وقواعده ولكن على وجه فيه معالجة مفصلة لجزئيات المسائل أو الأبواب، دون خدمة شاملة هادفة لأصل العلم. وألحق هذا شكاً في نفوس المبهورين بالغرب، فتولَّد عندهم المناداة بالتجدد على وجه تصاب فيه قواعد الإثبات والاستدلال، فتولد عن الخطأ خطأً - بل خطيبات - أشد منه، فإلى الله وحده المشتكى من عدم التأصيل، وعدم العمل الخيث له في هذا الجيل، وكان هذا من إرهاصات ما أخبرنا به النبي ﷺ من اتخاذ الناس رؤوساً جهالاً، وقد بتنا نراه في بعض البلدان، ونسمع بغرائب الأقاويل، وأعاجيب الأكاذيب المنسوبة زوراً وبهتاناً للشرع الجليل، فيا غوثاه! يا ربَّاه!

ثامناً: مما يؤكِّد دقة المحدثين في عدم اعتبار الجهة انقطاعاً بإطلاق، أن من الجهة ما لا تضر، كجهة اسم الصحابي، وإن كانوا جماعة لا سيما في طبقة التابعين، كما أفاده شيخنا في «الصحيح» (٤ / ٢٩٤، ٦١٠، ١٧١٦، ١٩٦٧) تحت رقم (٣٦٧ / ١ / ٧) و«الإرواء» (٦ / ١٧)، و«صحيح سنن أبي داود» (٤ / ٤٨)، وقد وقع من هذا النوع في «الصحيحين» غير مثال، تنظر في تخريجي لحديث معاذ في الاجتهاد بالرأي. وهو في غير كتاب من الكتب التي حفقتها.

وكذا جهالة كبار التابعين أو أوساطهم بشرط ذكرها الذهبي، قال في آخر «ديوان الضعفاء» (ص ٤٧٨): «وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم، احتمل حديثه وتلقّي بحسن الظنّ إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فيتأتى في رواية خبره، وينختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريّه، وعدم ذلك».

للسُّنْنَ مِنْ يَمِّيْرُهُمَا:

فَالنُّوْغُ الْأَوَّلُ: مَثَالُهُ مَا:

٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَالِكِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمٌ^(١) بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يُونَسَ، عَنْ [ق/١٠/أ] أَبْنَ وَهْبٍ.
قَالَ: وَأَخْبَرَنِي مُسْلِمَةُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ^(٢) قَالَ: حَدَّثَنِي
رَجُلٌ، عَنْ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانِ الْكَتَانِي^(٣) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ
قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ أَصْبَاعِ رَبِّكَ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يُقْيِيمَهُ أَقْامَهُ، وَإِذَا
شَاءَ أَنْ يُزِيْغَهُ أَزْاغَهُ»^(٤).

وهذه القاعدة ترد على أبي منصور البغدادي في كلامه السابق! ومن هذا البابحجية
مرسل الصحابي، إلا أن تقييد المصنف له لـ (ما يرد من قول التابعين) يهون الخلاف، في
جهالة اسم الصحابي والقول بحجية مرسله. ولعل ذلك في حسبانه عند قوله في فقرة
(٨٢): «قبل الوصول إلى التابعي» فلا مؤاخذة عليه حينئذ خلافاً لمن تعقب هذا التقييد.

(١) كذا في الأصل! وصوابه: «أسلم».

(٢) كذا في الأصل! وصوابه: «يزيد».

(٣) كذا في الأصل! وصوابه: «الكلابي».

(٤) أخرجه المصنف عن محمد بن عبد الله - وهو ابن أبي زميين الأندلسي - والحديث عنده
في «أصول السنة» (رقم ١٩) هكذا ابن وهب به!

كذا فيه، وفي الذي قبله (رقم ١٨) سنه إلى ابن وهب، وأورد حديثاً آخر، ولذا قال
المصنف هنا: «ابن وهب قال: وأخبرني مسلمة...».

ولم ينسب بعض الرواة برقم (١٨) ففيه: «وحديثي إسحاق عن أسلم عن يونس عن
ابن وهب».

وأخرج ابن أبي زميين في كتابه (رقم ٧) حديثاً آخر بسنده إلى ابن وهب، وأفصح عن

نسبة الرواية، فقال:

«وحدثني إسحاق بن إبراهيم عن أسلم بن عبد العزيز عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب».

وإسحاق بن إبراهيم هو ابن مسرة التجبيي مولاهم، كان خيراً فاضلاً ديناً عابداً، لم يكن له بالحديث كبير علم، ترجمته في «السير» (١٦ / ٧٩) و«الديباج المذهب» (ص ٩٦).

وشيخه أسلم - لا سلم كها في الأصل! - بن عبد العزيز، له ترجمة في «السير» (١٤ / ٥٤٩)، ونعته بـ «العلامة الحافظ، كان إماماً فقيهاً، محدثاً رئيساً، نبيلاً معظماً، بعيد الصّيت».

وهذا الإسناد ضعيف، وفيه علة أشد من الانقطاع أو الإبهام، بل إيهام الراوي عن صحابته من مسلمة بن علي، وهو الخشنبي، قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٣٨٩ رقم ١٦٩٢): منكر الحديث، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ٢٦٨ رقم ١٢٢٢): «ضعف الحديث، منكر الحديث، لا يُشتمل به هو في حد الترك» وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٥٧٠) والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٥٢٦): «متروك الحديث»، وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (٢٩١): «ضعف، وحديثه متروك»، وقال الفسوبي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٤٤٩): «لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه» وقال ابن حبان في «المجرورجين» (٣ / ٣٣): «كان من يقلب الأسائد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهماً، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به».

قلت: صدق ابن حبان والمثال الذي معنا يدل عليه، فأخطأ في اسم الشيخ الذي روى عنه. فقال: «عبد الرحمن بن زيد» وهو (ابن يزيد) ونسب الصحابي فقال: (الكتاني) وهو (الكلبي)، وذكر بينه وبين عبد الرحمن واسطة، وإنها هي واسطتان، وقال: «عن رجل» وصوابها: «عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني سُر بن عُبيد الله الحضرمي أنه سمع أبا إدريس الخوارجي يقول سمعت النّوّاس بن سمعان».

هكذا رواه الوليد بن مسلم قال: سمعت ابن جابر - هو عبد الرحمن - بسند مسلسل بالتحديث، ومن طريقه:

أحمد (٤ / ١٨٢) وابن خزيمة في «التوحيد» (١ / ١٨٩) رقم (١٠٨) والطبراني في «الدعاة» (١٢٦٢) وفي «مسند الشاميين» (٥٨٢) وابن منه في «الرد على الجهمية» (٨٧ / رقم ٦٨) – وقال: «حديث ثابت، رواه الأئمة المشاهير، من لا يمكن الطعن على واحد منهم» وفي «التوحيد» (٣ / ١١٠) رقم (٥١١)، والدارقطني في «الصفات» (رقم ٤٣٠) والأجري في «الشريعة» (٧٣٤) والبغوي في «شرح السنة» (٨٩) ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في «المشيخة الكبرى» (٣ / ١١٣٣ – ١١٣٤) رقم (٥٣٩) وإسناده صحيح، وصرح الوليد ومنْ فوقه بالتحديث، فلما تدليسه.

وتابعه جمّع، فأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٧٣٨) وابن ماجه (١٩٩) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢١٩) وابن جرير في «التفسير» (٥٦٥٥) وابن حبان (٩٤٣ – «الإحسان») والحاكم (١١ / ٥٢٥ و٢٨٩، و٤ / ٣٢١) وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في «نقضه على المريسي الجهمي» (١ / ٣٧٨ – ط الرشيد) وابن منه في «التوحيد» (١ / ١٢٧٢) رقم (١٢٠) و(٢ / ١٢٨ – ١٢٩) رقم (٢٧٥) والبغوي في «التفسير» (١ / ٣٢٢) وقُوام السنة التيمي في «الحجّة في بيان المحجة» (٢ / ٢٩٠) رقم (٢٦٣) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١ / ٣٧٢) رقم (٢٩٩) و(٢ / ٧٣ – ١٧٤) رقم (٧٤١) وفي «الاعتقاد» (١٧٤) والخطيب في «تاریخ بغداد» (٨ / ٤٠٦ – ٤٠٧) وابن عساكر في «تاریخ دمشق» (١٠ / ١٥٧) وابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٥ / ٥٦ – ٥٧) جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٨٨٧) وابن منه في «التوحيد» (٣ / ١١٠ – ١١١) رقم (٥١٢) وابن عساكر في «تاریخ دمشق» (٦٣ / ١٥٣ – ١٥٤، ١٥٤) من طريق الوليد بن أبي مالك الهمذاني عن أبي إدريس به.

قال ابن منه: «وهذا إسناد متصل صحيح».

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٢١) من طريق ابن مصطفى ثنا أبو المغيرة ثنا الوليد بن سليمان ثنا بُسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن نعيم بن همار.

وهذا ليس بمحفوظ، والحديث من هذا الطريق حديث النواس، وله شواهد عديدة جداً أطال في إيرادها وسردها ابن منه في «التوحيد»، فلتتظر فيه.

٧٦ - وأخبرنا أبو محمد الصّقلي قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا عثمان ابن السَّيّد قال: حدثنا أيوب بن سليمان قال: حدثنا أبو روح عبد العزيز بن موسى الْأَحُونِي^(١) قال: حدثنا هلال بن حَقَّ^(٢)، عن الجُرَيرِيِّ، عن أبي العلاء وهو ابن الشّخِيرِ، عن رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ، عن شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَعْلَمُ أَحَدَنَا أَنْ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ التَّبْيَنَ فِي الْأُمُورِ، وَعِزِيمَةَ الرُّشْدِ، وَأَسْأَلُكَ قُلْبًا سَلِيمًا، وَلِسَانًا صَادِقًا، وَأَسْأَلُكَ شُكْرًا نَعْمَتِكَ، وَحُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تَعْلَمُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعْلَمُ»^(٣).

(ملاحظتان مهمتان):

الأولى: أبقيت الأغلاط التي نبهت إليها في المتن، إذ هكذا ساقه الحشني، فمن الخطأ تصحيحها، وإثبات الواسطة فيها، كما فعل المحقق الفاضل لـ «أصول السنة» لابن أبي زمنين، وهذا مسلك يظنه بعض المحققين سديداً، وهو ليس كذلك، وقد كشفت عن نماذج منه في تعليقي على «الخلافيات» للبيهقي.

الثانية: للحديث شواهد منها حديث عائشة خرجته في تحقيقي لـ «تالي تلخيص المشابه» (١ / ٢٨٥) رقم (١٦٥) ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم (٢ / ٢٦٥٤) وأحمد (٢ / ١٦٨) وابن حبان (٩٠٢) وغيرهم.

(١) بضم الحاء المهملة.

(٢) بكسر الحاء المهملة وقف.

(٣) أخرجه المصنف عن الحاكم النيسابوري (محمد بن عبد الله) بواسطة شيخه أبي محمد الصّقلي، وهو في كتابه «معرفة علوم الحديث» (١٧٣ / ٥٠ رقم) في (ذكر النوع التاسع من علوم الحديث): (معرفة المنقطع من الحديث) وقال على إثره: «هذا الإسناد مثل لنوع من المنقطع، بجهالة الرجالين بين أبي العلاء بن الشّخِيرِ وشداد بن أوس، وشواهده في الحديث كثيرة».

وتحذف الحاكم أوله، وفيه: «ما من عبد مسلم يأوي إلى فراشه، فيقرأ سورة من كتاب الله

عز وجل حين يأخذ مضجعه، إلا وكل الله - عز وجل به ملكاً لا يدع شيئاً يقربه ويؤذيه، متى يهبّ من نومه حتى هبّ.

آخر جه مقتصرأ على هذه القطعة: النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٧٢ / رقم ٨١٢) وعنه ابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٧٤٨ - مع «عجاله الراغب المتميّ») أخبرنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ثنا عبد العزيز بن موسى به، وفي هذه الطريق عند ابن السنّي: «هلال بن حَقْ قديم السَّمَاعِ مِنَ الْجُرَيرِيِّ».

وهذه فائدة مهمة، فالجُرَيرِي - واسمه: سعيد بن إِيَّاس، ثقة، ولكنه اخْتَلَطَ قبل موته بثلاث سنين -

وهلال بن حَقْ، ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ / ٢١٠) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٧٧) وابن حبان في «الثقة» (٧ / ٥٧٦) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عنه ابن حجر: «مقبول» أي: إذا توبع، وإلا فليئن، وتابعه جماعة. ومن رواه عنه قبل اخْتَلَطَه - فيها وقفْتُ عليه - اثنان، هما:

* سفيان الشوري، وقال: «عن الحنظلي» أو «رجل من بني حنظلة» آخر جه الترمذى (٣٤٠٧) والطبراني (٧ / رقم ٧١٧٥) - ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٣٧) ومحمد بن عبد الواحد الدقاق في «معجم مشايخه» (ص ٢٧٣ - ٢٧٤ رقم ١ - ضمن مجموع بتحقيق الشريف حاتم العنفي). واختصر متنه.

* بشر بن المفضل قال: «عن رجل من بني مجاشع». آخر جه الطبراني في «الكتاب» (٧ / رقم ٧١٧٨) وفي «الدعا» (٢ / ١٠٨١) رقم (٦٢٨)، (٦٢٩).

ورواه عن الجُرَيرِيِّ من سمع منه قبل الاصْتِلَاطِ.

* حماد بن سلمة، وجعله عن أبي العلاء عن شداد! دون واسطة بينهما!

آخر جه النسائي في «المجتبى» (٣ / ٥٤) وفي «الكتاب» (١ / ٣٨٧) رقم (١٢٢٧) والطبراني في «الكتاب» (٧ / رقم ٧١٨٠) وفي «الدعا» (رقم ٦٢٧) - ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٧٥) - وابن حبان (٢٤١٦ - موارد) من طرق عن حماد ابن سلمة به . قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٦ / ١٦٨) عقب رواية ابن حبان: «هذا

الحاديـث لم يسمعه أبو العلاء من شداد، وإنـما سمعـه من رجل من بـني حـنـظـلة، عنـ شـدـادـ، وـكـذاـ هوـ فيـ التـرمـذـيـ وـالـنسـائـيـ» وـقـالـ شـيخـناـ الـأـلـبـانـيـ فيـ الصـحـيـحةـ (٣٢٢٨)ـ:ـ «وـرـجـالـهـ ثـقـاتـ،ـ لـكـنهـ مـنـقـطـعـ بـيـنـ العـلـاءـ وـشـدـادـ»ـ.

وـمـنـ أـثـبـتـ الـواـسـطـةـ بـيـنـهـمـ؛ـ فـرـوـاهـ عـنـ الـجـرـيرـيـ،ـ وـهـمـ مـنـ يـرـوـيـ عـنـهـ بـعـدـ اـخـتـلاـطـهـ؛ـ *ـ يـزـيدـ بـنـ هـارـونـ،ـ وـقـالـ:ـ «عـنـ الـخـنـظـلـيـ أـوـ رـجـلـ مـنـ بـنيـ حـنـظـلـةـ»ـ.

أـخـرـجـهـ أـحـدـ (٤ـ /ـ ١٢٥ـ)ـ وـمـنـ طـرـيقـهـ عـبـدـ الـغـنـيـ الـمـقـدـسـيـ فيـ «الـتـرـغـيـبـ فـيـ الدـعـاءـ»ـ (صـ ١٤٨ـ /ـ ١٤٩ـ /ـ رقمـ ٨٥ـ)ـ وـابـنـ حـجـرـ فـيـ «نـتـائـجـ الـأـفـكـارـ»ـ (٣ـ /ـ ٧٢ـ).

*ـ وـهـكـذـاـ مـثـلـ يـزـيدـ وـسـفـيـانــ قـالـ:ـ خـالـدـ بـنـ عـبـدـ اللـهـ الـوـاسـطـيــ.

أـخـرـجـهـ الطـبـرـانـيـ فـيـ «الـدـعـاءـ»ـ (رـقـمـ ٢٧٥ـ)ـ وـفـيـ «الـكـبـيرـ»ـ (رـقـمـ ٧١٧٦ـ،ـ ٧١٧٧ـ)ـ وـمـنـ طـرـيقـهـ أـبـوـ نـعـيمـ فـيـ «الـخـلـيـةـ»ـ (١ـ /ـ ٢٦٧ـ)ـ وـابـنـ حـجـرـ فـيـ «نـتـائـجـ الـأـفـكـارـ»ـ (٣ـ /ـ ٧٤ـ)ــ .ـ *ـ وـهـكـذـاـ قـالـ:ـ سـالـمـ بـنـ نـوـحــ.

أـخـرـجـهـ عـمـرـ بـنـ شـبـةـ وـمـنـ طـرـيقـهـ اـبـنـ حـجـرـ فـيـ «نـتـائـجـ الـأـفـكـارـ»ـ (٣ـ /ـ ٧٢ـ).

*ـ وـقـالـ عـدـيـ بـنـ الـفـضـلـ:ـ «عـنـ رـجـلـيـنـ قـدـ سـمـاـهـمـ»ـ.

أـخـرـجـهـ الطـبـرـانـيـ فـيـ «الـكـبـيرـ»ـ (٧١٧٩ـ)ـ وـفـيـ «الـدـعـاءـ»ـ (٦٢٦ـ)ـ فـهـؤـلـاءـ الـرـوـاـةـ عـنـ الـجـرـيرـيـ،ـ هـلـالـ وـابـنـ الـفـضـلـ قـالـاـ:ـ «رـجـلـيـنـ»ـ قـالـ هـلـالـ:ـ «مـنـ بـنيـ حـنـظـلـةـ»ـ وـقـالـ عـدـيـ:ـ «قـدـ سـمـاـهـمـ»ـ.

وـأـسـقطـهـمـ بـالـكـلـيـةـ حـمـادـ بـنـ سـلـمـةـ.

وـقـالـ خـمـسـةـ آخـرـوـنـ:ـ «عـنـ رـجـلـ»ـ قـالـ الـثـورـيـ وـيـزـيدـ وـخـالـدـ وـسـالـمـ:ـ «مـنـ بـنيـ حـنـظـلـةـ»ـ وـقـالـ بـشـرـ:ـ «مـنـ بـنيـ مجـاشـعـ»ـ.

وـهـذـاـ تـفـصـيلـ الإـجـمـالـ الـذـيـ ذـكـرـهـ أـبـوـ نـعـيمـ فـيـ «الـخـلـيـةـ»ـ (١ـ /ـ ٢٦٧ـ)ـ لـمـاـ قـالـ:ـ «وـرـوـاهـ الـثـورـيـ وـبـشـرـ بـنـ الـمـفـضـلـ وـعـدـيـ بـنـ الـفـضـلـ وـحـمـادـ بـنـ سـلـمـةـ عـنـ الـجـرـيرـيـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ بـيـنـهـمـ فـيـ مـنـ بـيـنـ شـدـادـ وـأـبـيـ الـعـلـاءـ»ـ وـالـرـاجـحـ مـنـ الـوـجـوهـ وـالـأـلـوـانـ السـابـقـةـ:ـ «عـنـ رـجـلـ مـنـ بـنيـ حـنـظـلـةـ»ـ وـهـوـ قـوـلـ الـجـمـاهـيرـ،ـ بـهـاـ فـيـهـمـ سـفـيـانـ،ـ وـهـوـ مـنـ سـمـعـ الـجـرـيرـيـ قـبـلـ الـاـخـتـلـافـ نـصـّـ عـلـىـ ذـلـكـ العـجـلـيـ وـغـيـرـهـ.

ثـمـ نـظـرـتـ فـيـ «جـمـهـرـةـ النـسـبـ»ـ (صـ ١٩٤ـ -ـ ١٩٥ـ)ـ لـلـكـلـبـيـ فـوـجـدـتـ (بـنـيـ مـالـكـ بـنـ

٧٧ - فهذا وشبهه منقطع لجهالة الرجل الذي بين عبد الرحمن وبين النواس، والرجلين اللذين بين أبي العلاء وشداد.

* * *

حنظلة): «ولد مالك بن حنظلة: دارماً» و«ولد دارم بن مالك: مجاشعاً» فلا خلاف بين القولين، ويكون بشر - وهو من الثقات الأثبات، وهو من سمع من سعيد الجريري قبل الاختلاط - قد حفظه وتابعه عليه مطرّف بن الشّحير كما سيأتي، وحيثئذ تكون الأقوال مؤتلفة غير مختلفة، بقى قول من قال: «قد سماه» فيستفاد منه أنه معروف عند الجريري ! وجهدتُ في شرحِي لهذا الجزء في معرفة اسم هذا الرجل، واستنفدت طاقتِي في النظر وجَحْدَتُ في شرحِي شيئاً يقيني، ولم أُسْتَطِعِ الجزم بتحديدِه، ولذا يصلاح تبليغ المصنف به، نعم، استنفدتُ من الجُمُع أن الحديث حسن بطرقه خلافاً لِمَنْ ضعفه، وتبيَّن لي أن هذا آخر قولِ شيخنا الألباني، وعليه فينبغي تحويله من «ضعيف سنن الترمذِي» (٦٧٥) و«ضعيف الجامِع» (١١٩٠) وتغيير الحكم عليه في «إتمام المنة» (٢٢٥) و«تخریج المشکاة» (٩٥٥)، وانظر «الصَّحِيحَةَ» (٣٢٢٨) و«هدية الرواية» (٤٢٨) رقم (٩١٥).

ومن حسنة ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٧٧).

٤١ - فصل

٧٨ - وقد يُرد الحديثُ وفي إسناده رجُلٌ غير مسمى وليس بمنقطع،
وذلك إذا قَصَرَ بعض الرواية عن تسميتها وسماه غيره^(١)، وذلك مثل ما:

٧٩ - حدثنا عبد الرحمن بن عثمان بن عفان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا سلام بن مسكين قال: حدثنا قتادة، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ [ق/١٠ / ب]: «إِنَّ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثَيْنِ آيَةً شَفِعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى أَدْخَلْتَهُ الْجَنَّةَ»^(٢).

(١) سبق أن قررنا أنَّ اختيار المصنف في الانقطاع واسع، يشمل الإبهام، فاضطرَّ لإخراج مَنْ سُمِّيَّ وُعُرِّفَ من المبهمين في الطرق الأخرى من حدُّ (المنقطع)، وضرب عليه مثلاً من اختصاصه الذي شُغل به، وأصبح علَيْه. وهو القرآن وعلومه، فأسند في هذا الجزء برقم (٧٩) حديثاً في فضل سورة الملك، ولم يقع التصريح باسمها عنده، وإنما صرَح به غير واحد عن شعنة.

والحاديـث فيه مبـهم بـين قـتـادة وـأـبي هـرـيرة، وـلـم يـسمـه سـلامـ بنـ مـسـكـينـ، وـسـمـاه شـعـبةـ عـنـ قـتـادةـ.

(٢) أخرجه المصنف في «البيان في عد آي القرآن» (ص ٣٧) أخبرنا عبد الرحمن بن عثمان بن عفان الزاهد... مثله، وفيه: «أحمد بن أبي خيثمة» وهو «أحمد بن زهير». وإسناده ضعيف للإبهام الذي فيه! إلا أن شعبة سمي الرجل (عباساً الجشميّ) وسيأتي في الذي بعده. وسيراه أيضاً عمران القطان.

آخرجه عبد بن حميد في «مستنده» (٣ / ٢٠٧) رقم (١٤٤٣ - المتتّبُع) حدثنا سليمان بن داود - هو الطيالسي - عن عمران القطان عن قتادة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة به.

لم يسمّ الرجل سلامً عن قتادة، وسماه شعبـة عنه.

٨٠ - فحدثنا ابن عفان قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن [أبي]
خيثمة قال: حدثنا أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا شعبة قال:
حدثني قتادة... الحديث^(١).

وتابعه بكار بن قبيبة القاضي عن الطيالسي، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤٩٧ - ٤٩٨) وقال: «صحيح الإسناد ولم ينحرج له، وقد سقط لي في سماعي هذا الحرف وهي سورة الملك» كذا قال: صحيح الإسناد! والصواب أنه حسن، نعم، الحديث صحيح بشواهده.

وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» المسمى «الكشف والبيان» (٩ / ٣٥٤) من طريق آخر عن الطيالسي به.

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣ / ٦٩) رقم (٧٨٨ - الإحسان) أخبرنا أحمد بن علي ابن المثنى حدثنا أبو خيثمة حدثنا يحيى بن سعيد به.
وتوبع أبو خيثمة، تابعه:

* مسدد بن مسرهد، عند ابن الضرير في «فضائل القرآن» (ص ١٠٦ / رقم ٢٣٥) -
ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١١ / ١١) أخبرنا مسدد ثنا يحيى به.
وأخرجه من طريق آخر عن مسدد: ابن الشجري في «الأمالي» (١ / ١٠٦ - ١٠٧).
* إسحاق بن منصور.

* محمد بن المثنى.

أخرجه من طريقهما: ابن السنـي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٨٣).
وإسنـادـه حـسنـ، عباسـ الجـشـميـ - واسـمـ أبيـهـ عبدـ اللهـ، ذـكرـهـ ابنـ حـبانـ فيـ «الـثـقـاتـ» (٥ / ٢٥٩)، وروـيـ عنـهـ قـتـادةـ وـسـعـيدـ الـجـرـيريـ، وـحـسـنـ لـهـ التـرمـذـيـ، وـصـحـحـ لـهـ الـحاـكـمـ
وـوـافـقـهـ الـذـهـبـيـ، وـهـوـ مـنـ الـتـابـعـينـ، وـقـالـ اـبـنـ حـجـرـ فيـ «الـتـقـرـيبـ» عـنـهـ: «مـقـبـولـ» وـهـذـاـ
عـنـىـ كـلـامـ الـذـهـبـيـ فيـ «الـكـاـشـفـ» (٢ / ٦٩): «وـثـقـ»، وـانـظـرـ: «تـهـذـيـبـ الـكـمـالـ» (١٤ / ٢٦٤)
وـهـكـذـاـ رـوـاهـ جـمـاعـةـ عـنـ شـعـبـةـ عـنـ قـتـادةـ وـوـقـعـ التـصـرـيـحـ فيـ روـيـاتـهـ بـتـسـمـيـةـ

فالرجل الذي لم يسمّه سلام، هو: عباس الجشمي، فصار الحديث
مستنداً.

٨١ - وهذا النوع من المنقطع في الظاهر لا يعرفه إلا الحافظ الفَهْمُ،
المتبَحِّرُ في الصَّنعة، الكثيرُ الرَّوَاية.

* * *

Abbas الجشمي، مما يؤكد أن الذي سماه شعبة، وقد وقفت على ثمانية من الرواية عن شعبة
غير يحيى بن سعيد، وقد بيّن لهم - والله الحمد - في شرحى لهذا الجزء، وانظر تعليقي على
«المجالسة» (٩٩٦) لأحمد بن مروان الدينوري.

١٥ - فصل

٨٢ - والنوع الثاني^(١) من المقطع هو أن يكون في الإسناد روایة راوٍ لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث، قبل الوصول إلى التابعى، الذى هو موضع الإرسال، فلا يُقال لهذا النوع من الحديث مرسل، إنما يقال له: مقطعاً^(٢).

ومثال ذلك ما:

٨٣ - أخبرنا به عبد الملك بن الحسن الصّقلي في الإجازة قال: حدثنا محمد بن عبد الله النّيسابوري الحافظ قال: حدثنا أبو النّضر محمد بن يوسف الفقيه قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الخضرمي قال: حدثني محمد ابن سهل قال: حدثنا عبد الرّزاق قال: ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُشَيع، عن حُذَيْفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ وَلَيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرَ؛ فَقَوْيٌ أَمِينٌ»^(٣)، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا إِمْمَانَ، وَإِنْ وَلَيْتُمُوهَا عَلِيًّا، فَهَادِ مَهْدِيًّا،

(١) باعتبار أن الذي قبله قسمان.

(٢) ذكر الصنف هنا الفرق بين المرسل والمقطع، وسبق أن وضحته مفصلاً.

(٣) كذا جاء في هذا الطريق، وهذا اختصار فاحش، وسياقه حسن، وهو على التهام والكمال: «إِنْ تُولِّوا أَبَا بَكْرَ تَجْدُوهُ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا، رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ تُولِّوا عَمَرَ تَجْدُوهُ قَوِيًّا أَمِينًا» وهذا لفظ حديث عليٍّ، وهذا البلاء من محمد بن سهل. ذكر الثوري عن أبي إسحاق، ولم يقم لفظه، وأسقط منه وصف أبي بكر وذكر عمر، فأصبح وصفه وصفاً لأبي بكر!

ومحمد بن سهل، قال ابن منده: منكر الحديث، انظر: «الميزان» (٣ / ٥٧٦) و«اللسان» (٧ / ١٩٠).

يُقيِّمكم على طرِيقِ مُستقِيمٍ^(١).

٨٤ - قال أبو عمرو: وهذا إسناد لم يتأمّله متأنّلاً إلا شهد له بالاتّصال والسَّنَد؛ لأنَّ سَمَاعَ عبد الرَّزاقِ من الثَّوْرِيِّ مشهورٌ، واشتهر به معروف، وكذا سَمَاعُ الثَّوْرِيِّ من أبي إسحاق واشتهر به أيضاً [ق/١١/أ]. مشهور معروف، وفيه انقطاعٌ في موضعين، وذلك أنَّ عبد الرَّزاقَ لم يسمعه من الثَّوْرِيِّ، وإنَّما سمعه من النُّعْمَانَ بنَ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) الجَنَديِّ عن سُفيانَ،

(١) أخرجه المصنف من طرِيقِ الحاكم في «المعرفة» (رقم ٥٣).

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣ / ١١٠ - ١١٢) حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي به، مختصرأ بلفظ: «إنَّ ولوا علَيَا فهادِيَّا مهديَّا».

(٢) هكذا صرَحَ بالواسطة بينهما جمِيعُ من رواه عن عبد الرَّزاقِ، مثل:

* محمد بن أبي السري - وهو ضعيف - عند الحاكم في «المعرفة» (رقم ٥٤) ولم يسق لفظه، وساقه الطبراني - ومن طريقه الخطيب (٣ / ٣٠٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (رقم ٤٠٥)، قال: «فهادِيَّ مهديَّ يقيِّمكم على طرِيقِ مُستقِيمٍ».

وأخرجه أبو نعيم (١ / ٦٤) من طرِيقِ الطبراني، وعنه: «تجدوه هادِيَّا مهديَّا يحملكم على المَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ».

* محمد بن مسعود بن يوسف، يُعرف بـ (ابن العجمي) - وكان ثقة -: عند ابن عدي (٥ / ١٩٥٠) والخطيب (٣ / ٣٠٢ - ٣٠١) وفي مطبوع «الكامل»: «العجمي» وصوبته من النسخة الخطية (٢ / ق ٣١٢ / ب) منه.

* إسحاق بن إبراهيم الدَّبْري - راوي مصنفه، والأَخْذُ عن عبد الرَّزاقِ قبل احتلاطه، وكان منزهها في قرية واحدة، وكان كثير الترداد عليه - و Muhammad بن رافع النيسابوري، وروايتهما عند الحاكم في «المستدرك» (٣ / ١٤٢)، وتحرف (النعمان) في مطبوع «إتحاف المهرة» (٤ / ٢٥٥) إلى (عثمان)! فليصوب.

* أحمد بن الأَزْهَرُ أبو الأَزْهَرُ، عند ابن عدي (٥ / ١٩٥٠) رواه عن عبد الرَّزاقِ،

وُسْفِيَانَ أَيْضًا لَمْ يسمِعْهُ مِنْ أَبِي إِسْحَاقِ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ شَرِيكَ^(١)، عَنْ أَبِي

وَجَعَلَ الْوَاسْطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّورِيِّ (يَحْيَى بْنَ الْعَلَاءِ) وَلَيْسَ (النَّعْمَانَ).

وَقَالَ أَبُو الْأَزْهَرُ: فَذَاكَرْتَ بِهِ مُحَمَّدَ بْنَ رَافِعٍ، فَقَالَ: حَدَثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ عَنْ أَبْنَ قَمَازِينَ عَنِ الشُّورِيِّ، وَابْنَ قَمَازِينَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، تَرَجَّمَهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٤ / ٦٤) وَقَالَ: «يَسَانِي» وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَلَمْ يُعْرَفْهُ الدَّكْتُورُ الْفَاضِلُ خَلْدُونُ الْأَحَدِبُ فِي «زَوَائِدِ تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (٣ / ٨٠) وَتَحْرُفُ فِي مُطَبَّعَهُ «الْكَامِلُ» إِلَى «ابْنَ قَمَازِينَ» وَفِي مُخْطُوطِهِ إِلَى «ابْنَ هَانِعَ»!

قَالَ ابْنُ عَدِيِّ فِي هَذَا الْخَلَافَ: «وَهَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةُ عَنِ الشُّورِيِّ، وَأَصْلُ الْبَلَاءِ مِنْهُمْ، لَيْسَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ، فَإِنْ فِي جَمْلَةِ مَنْ رَوَى مِنْهُمْ ضَعْفَاءَ، مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الرَّازِيِّ».

قَالَ أَبُو عَبِيْدَةَ: يَؤْكِدُ ذَلِكَ أَنَّ طَرْقَاً آخَرَ وَرَدَتْ عَنْ ضَعْفَاءِ عَنِ الشُّورِيِّ عَلَى الْأَلْوَانِ وَوِجْهَهُ غَيْرِ الْمُتَقْدِمَةِ، لَا يُحْتَمِلُ الْمَقَامُ ذَكْرُهَا، وَذَكْرُهَا مُفْصَلَةٌ فِي شَرْحِيِّ هَذَا الْجَزْءِ، وَالْخَلَاصَةُ أَنَّ الصَّوَابَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصْنَفُ - تَبَعَا لِلْحَاكِمِ - أَنَّ الْوَاسْطَةَ هِيَ (النَّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ)، وَتَجَدُّدُ سَائِرُ الْأَلْوَانِ فِي كَلَامِ الطَّبَرَانِيِّ، نَقْلُهُ عَنْهُ الْخَطَبَيْبُ فِي «تَارِيْخِهِ» (٣ / ٣٠٢ - ٣٠٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (رَقْمٌ ٥٥) وَالْخَطَبَيْبُ (١١ / ٤٦ - ٤٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْصَّلَتِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ صَالِحِ الْهَرَوِيِّ عَنِ ابْنِ نَمِيرٍ عَنِ الشُّورِيِّ بِإِثْبَاتِ (شَرِيكَ) الْوَاسْطَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي إِسْحَاقِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًا، أَبُو الْصَّلَتِ الْهَرَوِيُّ مُتَرَوِّكٌ، وَالْعَجَبُ مِنْ قَوْلِ مُحَقِّقِ «الْمَعْرِفَةِ»: «إِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ»!

قَالَ شِيخُنَا الْأَنْبَانِيُّ فِي تَعلِيقِهِ عَلَى «الْخَتْصَارِ عِلْمَ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرِ (ص ١٦٣ - ١٦٤): وَنَقْلُ هَذَا الْمَثَلِ عَنِ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَذَكْرُ الْانْقِطَاعِ فِي الْمُوْطَنِبِينَ، قَالَ:

«وَكُلُّ مِنَ الْإِعْلَالِيْنَ لَا يَصْحُّ، كَمَا بَيَّنَتْهُ فِي تَخْرِيجِيِّ لَـ «أَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (٤٣٩)، وَخَلَاصَةُ ذَلِكَ: إِنَّ فِي إِسْنَادِ النَّعْمَانِ: مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلثَّقَةِ، عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى، وَفِي الْطَّرِيقِ إِلَى شَرِيكَ: عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ صَالِحِ الْهَرَوِيِّ، وَهُوَ مُتَرَوِّكٌ، وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ. تَدُورُ طَرْقَهُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقِ، وَهُوَ مَدْلُسٌ عَنْهُ» انتهى.

٨٥ - وكذلك كل راوٍ مشهور بالرواية عن إمام من الأئمة معروف به إذا ورد عنه مثل هذا مفسراً سبّيله سبّيل هذا الخبر^(١) في تسميته منقطعاً،

قال أبو عبيدة: محمد بن أبي السري توبع، تابعه جماعة، وبعضهم ثقات، وكلامه على طريق أبي الصلت صحيح.

وعبد الرزاق هو الذي أسقط (النعمان) فلا يعلّ بالمخالفة عليه، ففي «الاستيعاب» (ص ٥٣٤ - ط الأعلام): «قيل لعبد الرزاق: سمعت هذا من الثوري؟ فقال: حدثنا النعمان ابن أبي شيبة ويحيى بن العلاء عن الثوري» وأسقط الثقات من الرواية عنه (ابن العلاء) لأنّه متزوك، وقنعوا بالنعامان وفيه جهالة، انظر - لزاماً - «الميزان» (٢ / ٦١٢)، «تهذيب الكمال» (٨ / ٢٦٦).

وروي من وجوه كثيرة عن سفيان، وكذلك ورد من غير طريق عن حذيفة، وجعله بعضهم من (مسند علي)، ومن مرسل زيد بن يثيم، وهذه أسلم طريق له. وهي المعتمدة عند الدارقطني، ولم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيسي، كما قال مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص ١٣٧ / رقم ٣٦٩)، وبيّنت ذلك بتفصيل في شرحه لهذا الجزء، فالحديث ضعيف، والعجب من الحاكم فإنه صحّحه في «المستدرك» ولم يعلّه بالانقطاع الذي نقله المصنف عن «المعرفة» له، ولم يصرّح بذلك!

(١) المثال الذي ساقه المصنف «يصلح للحديث المدلّس»، لأن كل راوٍ من رواته، قد لقي شيخه فيه، وسمع منه، وإنما طرأ الانقطاع فيه من قبل التدليس، والأولى في مثال المنقطع أن يذكر ما انقطعه فيه من عدم اللقاء، كما ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، والثوري عن إبراهيم النخعي، وأمثال ذلك» قاله ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٥٧٢).

وإن صح التمثيل به، فلا تطمئن النفس به لضعفه من جهة، ولا سيما عند التصريح بشريك، فإن مداره على متزوك. فلا يفرح به، ولا نقبل هذه الحصة من التمثيل إلا وفي النفس منها غصّة، ولا قوة إلا بالله!

وهذا من أدقّ أنواع هذا العلم؛ إذ لا يعرفه إلا الممیز الماهر الجامع لطرق الحديث^(١)، وبالله التوفيق.

* * *

(١) بنحوه للحاكم في «المعرفة» - وعبارته «لا يعرف هذا النوع إلا الحديسي» - وكلامه وكلام المصنف متعقب، حتى قال ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٥٧٢) - ونقل ابن الصلاح كلام الحاكم أيضاً:

«وقد ظن بعضهم أنه أراد به المحدث، فقال: كان ينبغي أن يقول: غير الحديسي، لأن المحدث إذا نظر في إسناد فيه مدلّس، قد عنعنه، لم يحمله على الاتصال من أجل التدليس، فالأليق حمل كلامه على أنه أراد بقوله: الحديسي المبتدئ، والله أعلم».

قال أبو عبيدة: هذا صحيح بالجملة، لكن عبد الرزاق وسفيان غير مشهورين بالتدليس إلا عند المدققين من المشتغلين بالصنعة الحديبية، ولا سيما في مثل هذا النوع الذي فيه رواية عبد الرزاق عن سفيان وهي عند البخاري ومسلم والترمذى وابن ماجه، ورواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبئي عند الستة فهذا نوع فيه دقة، ولا يعرفه إلا الممیز الماهر الجامع لطرق الحديث، كما قال المصنف.

(لطيفة) قال عبد الرزاق: قدمت مكة فمكثت ثلاثة أيام لا يحيطني أصحابُ الحديث، فتعلقت بالکعبة، وقلت: يا رب! مالي أكذّاب مدلّس أنا؟ فرجعت إلى بيتي، فجاءوني، أخرجه الدوری في «تاریخ ابن معین» (١ / ٢٣ رقم ٧٦) والخطیب في «الکفاية» (٥١٠) وذکرہ مُغلفطاً في «إكمال تهذیب الكمال» (٨ / ٢٦٩).

٥- باب ذكر أحوال المدلّسين^(١) من أصحاب الحديث،

وتقسيمه طبقاً لهم وشرح هذا تقسيمهم

٨٦- حدثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين قال: حدثنا ابن

(١) التدلّس، لغة: مشتق من الدلّس - بالتحريك، هو اختلاط الظلام، ودلّس البائع - بالتشديد - كتم عيب السلعة عن المشتري فأخفاه، انظر: «القاموس المحيط» (٢٢٤)، «المصباح المنير» (١ / ٢٣٦)، «مختار الصحاح» (٢٠٩) مادة (دلّس).

قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٢ / ٣٦٢): «سمعت أعرابياً يقول: ليس لي في الأمر ولس ولا دلس»، أي: لا خيانة ولا خديعة.

والمدلّس: هو من يوهم شيئاً ظاهره بخلاف باطنها، وليس بصريح من الكذب، ومن عرف بالتدلّس وقف في خبره، فهو - بالجملة - عيب في الرواية لا الرواوى - وليس هذا على إطلاقه - وقد شدّد جمع من العلماء فيه، ومنهم الإمام الشافعى فإنه كان لا يجيز التدلّس، ولا يقول به، ويقول: هذا سليمان الشاذكوفي يقول: من أراد أن يتدين بالحديث، فلا يكتب عن فلان وفلان شيئاً، إلا ما قالا: حدثنا أو أخبرنا، وما سوى ذلك فهو خلٌّ ويقلُّ^(٢).

والتدليس عند علماء المصطلح: أن يروي عنمن لقيه ما لم يسمعه منه وهو ما سمعه منه، أو عنمن عاصره ولم يلقه - على رأي - موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، أو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكتنئه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف. والغرض من التدلّس مختلف بحسب باعث صاحبه، منه: الدّنى، الذي شاع بعد عصر التابعين، ولذا شدّد شعبة ويزيد بن زريع وغيرهم فيه.

(١) يروى عن الشاذكوفي أنه قال لما حضرته الوفاة: اللهم ما اعترضت، فإني لا أعتذر أفي قذفت محسنة ولا دلّست حديثاً، ذكره الخطيب في «الكتفافية» (٥٠٩، ١٠) وابن عدي في «الكامل» (٣ / ١١٤٢) وذكره الذهبي في «السير» (١٠ / ٦٨٠).

وووجدت عند ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٤) بسنده إلى شعبة قال: «كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل» ولفظ الخطيب في «الكتفافية» (٣١٦): «كل حديث ليس فيه سمعت: قال سمعت؛ فهو خل وبقل» هو عن شعبة.

الأعرابي قال: حدثنا عبد الرحمن بن مرزوق البدوري قال: حدثنا أبو نعيم
قال: سمعت شعبة يقول: لأن أزني أحب إلى من أن أدلس^(١).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ١٧٣) وابن عدي (١ / ٤٧) من طرفيين آخرين عن أبي نعيم.

وهكذا قال المعافي عنه، عند الخطيب في «الكتفافية» (١١٤٦) والفسوسي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٧٨٠).

وقال شعيب بن حرب عنه: «... أحب إلى من أن أقول: قال فلان، ولم أسمع منه» فيبين معنى التدليس.

وهكذا قال هشام بن عبد الملك، كما عند ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١٧٣).

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٦١٥) من طرفيين عن أبي الوليد قال: سمعت شعبة يقول: «لئن أخر من النساء، فأقطع أحب إلى من أن أقول في حديث لم أسمعه زعم فلان».

وكان شعبة يسمى بعض المتروكين والمطروحين: فآخر ابن عدي (١ / ٣٧٢) والعقيلبي (١ / ٣٨١) من طريق يزيد بن هارون عن شعبة قال: «لئن أزني أحب إلى من أن أحدث عن أبان بن أبي عياش» فقوله في التغليظ على حقيقته وليس فيه إفراط ومباغة في الزجر في حقه خاصة، نعم، قوله من باب نصيحته الله ورسوله وللمؤمنين، وهو مجمع على عدالته ورسوخه في العلم، وكان مالك يعظمه ويثنى عليه، قال الذهبي في «السير» (٧ / ٢٠٥): «ومن جلالته: قد روى مالك الإمام عن رجل عنه، وهذا قلل أن عمله مالك».

ويدل على ذلك: ما أخرجه الخطيب في «الكتفافية» (٣٥٥) بإسناد صحيح عنه قال: «التدليس في الحديث أشد من الزنا، وأن أسقط من النساء أحب إلى من أنأدلس».

فقال هذه المرة: «التدليس» ولم يقل: «لئن أزني...» فهو يقرر، لا إفراط ولا مبالغة عنده، ذلك أن التدليس في عصره كثر، وسلك أصحابه فيه طرقاً وعرة، راجت بسببه

٨٧ - أخبرنا سلمون بن داود المقرئ^(١) قال: حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا روح ابن عبد المؤمن قال: سمعت يزيد بن زريع يقول: لأنَّ أَخْرَى مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُدْلِسَ^(٢).

٨٨ - حدثنا ابن^(٣) عفان قال: حدثنا قاسم بن أصبع قال: حدثنا أحمد ابن أبي خيثمة قال: حدثنا أحمد بن محمد الصفار قال: سمعت يزيد بن زريع وسئل عن التَّدَلِيس فقال: التَّدَلِيسُ كَذِبَةٌ^(٤).

الأكاذيب والباطيل، خلافاً للتابعين وبيان الحاكم في «المعرفة» غرضهم منه، فقال: «إن غرضهم من ذكر الرواية أن يدعوا إلى الله عز وجل»، قال: «فكانوا يقولون: قال فلان بعض الصحابة»، قال: «فأما غير التابعين، فأغراضهم فيه مختلفة».

قال أبو عبيدة: كان هُمُ التابعين تبلغ ما تحملوه من السنة ونشرها، ليعمل مَنْ بعدهم بها، وبلغوها إليهم بأقرب طريق وأسهله، رغبة في الاختصار، فنسبوها إلى أغلب من تنسب إليه من الثقات، دون مراعاة لأدوات التحمل، وسلسل الرواية، ولا سيما أن بعض الناس في زمانهم صبغوا بغير الفطرة، وحددوا عن الجادة، واجتالتهم البدع، وأصبح بعض الأصحاب غير عدول عندهم، بخلاف توسيع المؤمنين في التدلisy. ويبيّن اختلاف بواطنهم فيه في شرحـي لهذا الجزء المسمى «بهجة المتفق»، والحمد لله وحده.

(١) كذلك في الأصل، وسبق برقم (٧٠): «القروي» وهو كذلك في كتب التراجم! ولا أرى تعارضـاً بينهما، فهو (قروي) و(مقرئ) وانظر تعريفنا به في (ثبت أسماء الشيوخ) برقم (٨).

(٢) أخرجهـا عبد الله بن أحمد في «العلل» (٣٠٣٩) ومن طرقـه المصنف.

(٣) في الأصل: «أبو» وصوابـه المثبت، انظر «ثبت أسماء الشيوخ» (رقم ١١) وهو المتقدم برقمـي (٧٩، ٨٠).

(٤) علقـها الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤ / ١٠٠٦) وهي في «التهذيب» (١١ / ٢٨٦).

[هذوب التدليس وهراب المدلسين]

قال أبو عمرو: والتدليسُ في الحديث يَرُدُّ على [ق/١١/ب] ستة أضرب:

٨٩ - فالضرب الأول^(١): أن يدلّس الراوي عن الأثبات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه، غير أنهم^(٢) لم يخرجوا من جملة من يُقبلُ

وورد نحوها عن حماد بن زيد، وزاد ذكره لقول النبي ﷺ فيها أخرجه الشیخان من حديث أسماء: «المتشبّع بما لم يعط كلبس ثوبی زور».

قال حماد: «ولا أعلم المدلّس إلا متشبّعاً بما لم يعط».

وورده نحوها عن ابن المبارك، وهو معاصر لابن زريع، وكأنه بهذه العبارة والتي قبلها، اشتهرت آنذاك غاية فاتسح تناقلهما، وجرتا على الألسنة، وأصبحتا قاعدتين، وما باتا خاصتي بأحد! وخرجت من نسبت إليه في شرحه لهذا الجزء، والحمد لله.

ويزيد هذا مجوّد، كان حافظ البصرة، وكان يقول: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد» كذا في «السير» (٨ / ٧٩٨) وفيه - قبل - عنه: «كان صاحب سنة وأتباع».

(١) هذا الضرب والذي بعده من أجناس المدلّسين الستة - على تقسيم الحاكم وتبعه المصنف - خير من المتبقّين بكثير؛ إذ غرضهم من التدليس جيد أو مقبول، ولم يعبأوا إنْ حوققوا بالسماع أن يبيّنوه، ذلك أنهم لم يقعوا في المحظور، ولم يموهوا على الآخذين منهم، ولكنهم لم يدقّقوا في ضبط ألفاظهم، أعني: أدوات التّحمل منها.

وقد سبق أن ذكرنا أن غرض جماعة من التابعين من ذكر الرواية أن يدعوا إلى الله عز وجل، فكانوا يقولون: «قال فلان» لبعض الصحابة دون كيل عنایة لسلسل الرواية، وأدوات التحمل، لأمر اقتضاه المقام.

فالجنس الأول منها لم يدلّس إلا عن ثقة.

(٢) مراده - والله أعلم - من قوله: «غير أنهم» أي: الذين هم الدون، فهو لا لم يخرجوا عن عداد المقبولين فالضمير في (أنهم) يرجع إلى قوله: «أو دونه» فحسب، لأن من فوق

خبره ويُحتجّ بنقله.

فمنهم من التّابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع^(١)، وقتادة، وغيرهما^(٢).

٩٠ - والضرب الثاني: قوم يدلّسون الحديث عمن سمعوا منه وشاهدوه فيقولون: قال فلان كذا، ولم يسمعوا منه، فإذا وقع إليهم ميّز لما سمعوا مما لم يسمعوا أو سئلوا أو وقفوا على سماعهم ورّوّجعوا في ذلك

المحدث في الثقة لا شك في قبول حديثه، فهم لا يحتاجون إلى هذا الاستثناء، فافهم.

(١) في وصمه بالتدليس نظر، وفصلت في نفيه عنه في شرحـي هذا الجزء.

(٢) من أشهر من ينطبق عليه هذا الجنس من غير التابعين: سفيان بن عيينة، فقد قال ابن حبان في (مقدمة) «صحيحه» (١ / ١٥٠) لما ذكر من لم يدلّس إلا عن ثقة: «وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلّس، ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلّس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه».

قلت: لذا امتنى عنعن ابن عيينة - انظر مثلاً على تدليسه في «جامع الترمذى» (٣٦٦٢) - فلا يخاف من روايته، وهو محمول على الاتصال دائماً أبداً، ولا يشوش عليك المذكور في «العلل» لابن أبي حاتم (رقم ٦٠) من تعليق الجنابة بتدليسه. وقارنه بما في «شرح لغة المحدث» (٢٦١ - ٢٦٢ - ط مكتبة ابن تيمية).

وما ينبغي التنبه له، أن قوله ابن حبان لا تنفي وجود من يدلّس عن ثقة غير ابن عيينة، وإنما خص ابن عيينة بالتدليس عن ثقة متقن، وكان يدلّس عن رواة مثله، فتأمل زيادة «متقن» وقوله «قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه» ليتوسع عليك وجود من يدلّس عمن شملهم اسم السّتر، بل من كانوا ثقات أيضاً، وهذا معلوم لا ينزع فيه من تمرس في هذه الصنعة، وأدمن في جمع الطرق، وسبّر تدليس الرواية.

وهناك ثلاثة من الرواية هذا حا لهم في التدليس عن رواة مخصوصين لا بإطلاق، وذكرنا بعضهم في شرحـنا لهذا الجزء.

ذكروا فيه سِيَّارَاتِهِمْ، وَكَشَفُوا عَنْ ذَلِكَ.

٩١ - أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحَسَنِ فِي الإِجَازَةِ قَالَ: حَدَثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّاقِدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الدُّهْلِيُّ قَالَ: ثَنَا إِبْرَاهِيمَ
ابْنَ مُحَمَّدٍ السُّكْرِيِّ قَالَ: حَدَثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمَ قَالَ: قَالَ لَنَا ابْنُ عَيْنَةَ:
الْزَهْرِيُّ، فَقَيْلَ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنَ الزَّهْرِيِّ^(١)? قَالَ: لَا، وَلَا مَنْ سَمِعَهُ مِنَ
الْزَهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَاقَ عَنْ مُعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ^(٢).

٩٢ - حَدَثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ الْحَسِينِ قَالَ: حَدَثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
مُحَمَّدَ الْأَعْرَابِيِّ قَالَ: حَدَثَنَا أَبُو رَفَاعَةَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَثَنَا إِبْرَاهِيمَ
ابْنَ بَشَارٍ قَالَ: حَدَثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عُمَرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ:
«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ...» وَذَكَرَ حَدِيثًا^(٣)، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ سِيَّارَاتِهِمْ

(١) بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ: «فَقَيْلَ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنَ الزَّهْرِيِّ!» وَهِيَ مَكْرُرَةٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُدْخَلِ» (ص ٧٠) و«الْمُعْرِفَةِ» (رَقْم ٢٤١) وَمِنْ طَرِيقِهِ الْمُصْنَفُ
وَالْخَطَّيْبُ فِي «الْكَفَائِيَّةِ» (رَقْم ١١٥٧).

وَهَذَا مَثَالٌ عَلَى تَسْمِيَةِ ابْنِ عَيْنَةَ إِذَا سُئِلَ عَنْ مَنْ حَدَثَهُ بِالْخَبَرِ، نَصٌّ عَلَى اسْمِهِ، وَلَمْ يَكْتُمْهُ،
لَأَنَّهُ لَا يَدْلِسُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، وَهَذَا شَيْءٌ مَشْهُورٌ عَنْهُ، وَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ، أَفَادَهُ عَلَاءُ الدِّينِ
الْبَخَارِيُّ فِي «كَشْفِ الْأَسْرَارِ» (٣ / ٧١ - ٧٠).

(٣) لَفْظُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ فِي «مَعْجَمِهِ» (رَقْم ١٩٨٣): «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَبْيَسْتُ مَالًاً، وَلَا يَقِيلُهُ»
وَأَخْرَجَهُ الْمَعَاافِيُّ التَّهْرَوَانِيُّ فِي (الْمَجْلِسِ السَّبْعِينِ) مِنْ «الْجَلِيلِ الصَّالِحِ» (٣ / ٢١٠) مِنْ
طَرِيقِ آخَرَ عَنْ أَبِي رَفَاعَةَ، وَتَحْرُفٌ فِي مَطْبُوعِهِ اسْمُ أَبِيهِ إِلَى (عَمِّ)! فَلِيَصُوبُ.
وَأَخْرَجَهُ مَطْوَلًا مِنْ طَرِيقِ ثَالِثٍ عَنْ أَبِي رَفَاعَةَ: الْخَطَّيْبُ فِي «الْكَفَائِيَّةِ» (رَقْم ١١٥٨) وَفِي
آخِرِهِ قَوْلُ ابْنِ عَيْنَةَ:

«تَلَوْمُونِي عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، لَمَّا أَتَعْلَمَ مِنْهُ أَكْثَرَ مَا يَتَعْلَمُ مِنِّي».

عمرٍ؟ قال: لا تُفسدون. قال: سَمِاعاً من عمرو؟ قال: ابن جريج عن عمرو قال: يا أبا محمد [ق/١٢/أ] سَمِاعاً من ابن جريج؟ قال: أبو عاصم النبيل، عن ابن جريج، قال: يا أبا محمد سَمِاعاً من أبي عاصم؟ قال: قد أفسدته، حَدَّثَنِي عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِي، عن أبي عاصم، عن ابن جريج^(١).

٩٣ - أخبرني سلمة بن سعيد الإمام فيها أذن لي في روايته قال: حدثنا منذر بن عطاف قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن قاسم قال: حدثنا أبو

والحديث روی من طريقين آخرين عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد، عند أبي عبيد (٦١٧) وابن زنجويه (٣ - الملحق) كلاهما في «الأموال» وعبد الرزاق (٧٢٨٦) والبيهقي (٦ / ٣٥٧). وقال البيهقي: «هذا مرسل».

قلت: نعم، هو كذلك لأن الحسن بن محمد لم يدرك النبي ﷺ إلا أن الحديث صحيح، له شاهد من حديث عوف بن مالك، خرجته بتفصيل في تعليقي على كل من «الحنائيات» (٦٥) و«إعلام الموقعين» (٣ / ٦٥، ٦ / ٨٦) و«الإنجاد» (٢ / ٤٩٩ - ٥٠٠) لابن المنافق.

وشرح أبو عبيد متنه، بقوله: «إن جاءه غدوة لم يتتصف النهار حتى يقسمه، وإن جاءه عشية لم يبيت حتى يقسمه».

(١) كشف ابن معين كما في «تاريخ الدارمي» (٩٣) عن السبب الذي جعل الرجل يسأل ابن عيينة عن سماعه هذا الخبر عن الزهرى، فقال: «وأى شيء كان سفيان؟ إنما كان غلبياً أيام الزهرى» ولذا قال أحمد في «العلل» (١ / ٣٧٠): «مالك أقل خطأ عن الزهرى، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهرى»، وقال الجوزجاني عن ابن عيينة: «كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهرى، وإنما أقام - أي: الزهرى - تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أيام يسيرة» أفاده ابن رجب في «شرح العلل».

وأسند النهروانى في «الجليس الصالح» (٣ / ٢١٠) عن ابن عيينة قوله: «نخطئ ونصحّف، وندلّس ولا نكذب».

جعفر محمد بن محمد بن خيرون القروي قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال: سمعت أبا عبد الله بن حنبل يقول: قدمنا إلى مكة إلى ابن عيينة وكان يحذّث عن الزهري في الموسم لاجتماع الناس، فلما أن قعدنا إليه قال: حدثنا الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، فلما أن انقضى الحديث استأنف فقال: الزهري، عن سالم، عن أبيه، فقام يحيى بن معين فقال: سألك بالله أبا محمد من دون الزهري؟ فقال: أوليس في الزهري مِنْ مَقْنَعٍ؟ قال: بلى تم قال: اقعد، فقعد فقال: اكتبوا: عمر عن الزهري، فوثب يحيى بن معين^(١) فقال: سألك بالله يا أبا محمد من دون عمر؟ قال: أوليس في عمر من مقنع؟ قال: اقعد. فقال: اكتبوا ابن المبارك، عن عمر، عن الزهري، فقام ابن معين فقال: سألك بالله أبا محمد من دون ابن المبارك؟ فقال بعض أصحابنا: اكتبوا لا بارك الله لكم، قال ابن حنبل؛ فعلمتُ أنه أفهمنا^(٢).

٩٤ - قال أبو عمرو: وقد ثبت مثل هذا عن محمد بن إسحاق ويزيد^(٣) ابن أبي زياد وأبي إسحاق^(٤) ومغيرة^(٥) وهشيم بن بشير^(٦)، ولقد روي أن

(١) تأمل سر سؤاله ابن عيينة عمن دون الزهري، وكان ابن معين جازم بواسطة بينهما، وانظر الهاشم السابق.

(٢) بنحوه عند ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٣٠ - ط الفاروق).

(٣) في الأصل: «ابن يزيد» وصوابه المثبت كما في «المعرفة» (٣٤٢) للحاكم، وهو كوفي.

(٤) هو السُّبُيعي عمرو بن عبد الله، كوفي، مشهور بالتدلisy.

(٥) هو ابن مُقْسَمُ الضَّبَّيِّ، كان يرسل عن إبراهيم النخعي، فإذا أوقف أخبارهم عمن سمعه.

(٦) كان تدليسه وعرًّا جداً، وأكثر التدلisy عن جابر الجعفي، ولم يسمع منه إلا حديثين،

جماعة من أصحاب هشيم [ق/١٢/ب] اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة، عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلستُ لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً واحداً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي^(١).

٩٥ - أخبرنا ابن داود^(٢)، حدثنا أبو علي بن الصواف، حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: سمعت القواريري يقول: كتب وكيغ إلى هشيم:

والعمدة في معرفة تدليس هشيم الإمام أحمد، واعتنى شديداً بذلك فيما نقله ابنه عبد الله في «العلل» واحتفل به أبو داود في «مسائل أحمد» وكان سعيد بن منصور أيضاً من المعтин بكشف تدليسات هشيم، حتى قال الطحاوي في «شرح معانى الآثار» (١) / ٣٨٧ عن سعيد: «هو أضبطة الناس لألفاظ هشيم، وهو الذي ميز للناس ما كان هشيم يدلس به من غيره». وكان ابن الطباع (محمد بن عيسى) من أعلم الناس بتدليسات هشيم أيضاً، ولذا كان ابن مهدي والقطان يسألانه عن حديث هشيم، أفاده البخاري في «التاريخ الكبير» (١) / ٢٠٣.

(١) هذا (تدليس العطف)، وهو: أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك المرويّ عنه، سواء اشتراكاً في الرواية عن شيخ واحد - وبهذا قيده ابن حجر في «النكت» (٢) / ٦١٧ - أم لا، إذ قد يتداخل (العطف) مع (القطع) انظر مثلاً على ذلك في «الكامل» (٦) / ١٢٤ - ط دار الكتب العلمية (ترجمة عمر بن عبيد الطنافي).

وخبر تدليس هشيم: أسنده الحاكم في «المعرفة» (ص ٣٤٢، ٣٤٣)، وساقه الزيلعي في «نصب الرأية» (٣) / ٢٧٣ والذهببي في «الميزان» (٤) / ٣٠٨ وابن حجر في «طبقات المدلسين» (رقم ١١١)، و«التهذيب» (١١) / ٥٥، والسعدي في «فتح المغيث» (١) / ٣٢٠ والصنعاني في «توضيح الأفكار» (١) / ٣٧٦.

(٢) تقدمت رواية المصنف عنه برقمي (٧٠، ٨٧).

إنك تفسد أحاديثك بهذه التي تدلّسها، قال: فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، كان أستاذاك يفعلانه، سفيان^(١) والأعمش^(٢).

٩٦ - **والضرب الثالث:** قومٌ يدلّسون عن أقوامٍ مجاهولينَ لا يُدرى مَن هم، ولا من أين هم^(٣).

فمنهم سفيان الثوري^(٤)، يروي عن أبي همام السّكوفي، وأبي مسکین،

(١) يريد الثوري، وأخرج الستة لوكيع عنه، وهو المختص به.

(٢) أسنده المصنف من طريق عبد الله في «العلل» (٢ / ٢٦١).

وبنحوه عند الترمذى في «العلل» (٢ / ٩٦٦) ومن طريقه ابن عبد البر (١ / ٣٢ - ط الفاروق) - وابن عدي (٢ / ٦٤٢).

وحكْم الضرب الأول: إنَّه يقبل تدلّيسه، وأما الثاني فيُستفصِّل فيه، فـإِنْ صرَّ بالتحديث فيها دلسٌ فيه قُبْلٌ وإِلا فـلا، وانظر التفصيل في شرحِي لهذا الجزء.

(٣) هذا الصنف والذي يليه ينبغي للحديثي أن يتريث فيه، بل عليه أن يتتبَّع له، ويدقق عليه، وبه تعلَّم الأحاديث بعد التفقد والتأكد.

(٤) يعرف تدلّيس سفيان الثوري، بأمارته تكتيته لأسماء من يروي عنهم، قال الحاكم في «سؤالات السّجзи» (٨٨ - ٨٩):

«مذهب سفيان بن سعيد أن يكُنِّي المجرَّوَهينَ من المحدثينَ، إِذَا روى عنهم، مثلَ: بحر السّقاء، يقول: حدثنا أبو الفضل، والصلْتُ بن دينار، يقول: حدثنا أبو شعيب، والكلبي يقول: حدثنا أبو النصر، وسلِيمان بن أرقِم، يقول: حدثنا أبو معاذ».

قال أبو عبيدة: هذا ضابط جميِّلٌ كليٌّ، ولا يلزم في جميع تدلّيسه ذلك، فقد دَلَّسَ - مثلاً - في اليمَن عن عاصم عن أبي رَزِين عن ابن عباس في المرأة ترتد، قال: تستحيَا، كما تراه في «سنن الدارقطني» (رقم ٣٤٠٢ - بتحقيقِي) و«الكامل» لابن عدي (٧ / ٥).

ولكن للثوري (نقد) و(ذوق) في تدلّيسه عن الضعفاء، أفاده الذهبي في «الميزان» (٢ / ١٦٩) وزاد: «ولا عبرة لقول من قال: يدلّس ويكتب عن الكذَّاينَ» وهذا أدق من قوله في «السيِّر» (٧ / ٢٤٢).

وأبي خالد الطائي، وغيرهم من المجهولين ممن لم يوقف^(١) حذاق المحدثين على أسمائهم غير أبي همام، فيقال: اسمه^(٢) الوليد بن قيس، والله أعلم.

ومنهم أيضاً شعبة بن الحجاج، يحدث أيضاً عن جماعةٍ من المجهولين^(٣)، وكذلك بقية بن الوليد يحدث عن جماعةٍ لا يوقف على

ويعجبني غاية ما أنسنه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٨٠٢) وغيره عنه قوله: «إن لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه: أحمل الحديث عن رجلٍ أخذته ديناً، وأحمل الحديث عن رجل لا أستطيع جرمه ولا أستطيع أن أأخذته ديناً، وأحمل الحديث عن رجل لا أعبأ بحديثه، أحبُّ معرفته» وبهذا يفسر رواية سفيان عن المجهولين والمطروحين، والله در أبو حاتم الرازي لما قال عن صنيعه في (ترجمة محمد بن السائب الكلبي) في «الجرح والتعديل» (٧ / ٢٧٠): «كان لا يقصد الرواية عنهم، ويحكي حكايته تعجبًا، فيعلقه من حضره، ويجعلونه روايته عنه»! وانظر شرحى لهذا الجزء، المسمى بـ«بهجة المتفع».

(١) كذا في الأصل! وفي «معرفة علوم الحديث» للحاكم: «من لم يقف على أساميهم».

(٢) في «المعرفة» للحاكم بدل «فقال اسمه»: «فإنه» وفيه بدل «والله أعلم»: «إن شاء الله» وسمى الذهبي في «المقتني في سرد الكنى» (٢ / ١٢٨) رقم (٦٤٠٧) أبو همام: الوليد بن قيس السكري، وقال: «عن الضحاك بن قيس، وعنده الشوربي وزهير» وهو من رجال «الكمال».

(٣) ي يريد: إنه يدلس عن شيوخه الثقات بإسقاط هؤلاء المجهولين، وأفصح عن ذلك علي ابن المديني، قال: «إن شعبة وجدوا عليه غير شيء، يذكر فيه الأخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً» كذا في «شرح علل الترمذى» (١ / ٣٦٩) لابن رجب.

قلت: هَوَّل في رمي شعبة بالتدليس النهرواني (ت ٣٩٠هـ) في «الجليس» (٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨) والذي حُفِظَ عنه: حديث قيل إنه دَلَّسَه عن أبي قزعة حديث رفع الأيدي عند رؤية البيت، وهو عند أبي داود (رقم ١٨٧٠) من طريق غُندر عن شعبة قال سمعت أبي قزعة، فهو صَرَحَ بالسَّماع منه، وكل ما قيل فيه أنه دَلَّسَه، الظَّاهِرُ أنه من هذا القبيل، لأنَّه أشدُّ النَّاسِ تنفِيراً عن التَّدَلِيسِ، وكان لا يحمل عن شيوخه المدلَّسين إلَّا ما سمعوه،

أسمائهم^(١) ولا عدال لهم، حتى قال أحمد بن حنبل رحمه الله: إذا حدث بقية عن المشهورين فروايته مقبولة، وإذا حدث عن المجهولين فغير مقبولة^(٢).

وبيّنت ذلك في شرحى لهذا الجزء، والحمد لله وحده، وتسوية شعبة بقية في التدلّيس ليس من العدل في القضية، ولا من السُّبُل المرضية، والفرق بينهما من الأمور الواضحة الجلية.

(١) كذا في الأصل! وفي «المعرفة»: «أنسابهم» وعبارة الحاكم: «وكذلك شعبة بن الحجاج حدث عن جماعة من المجهولين، فأما بقية بن الوليد فحدث عن خلق من خلق الله لا يُوقف على أنسابهم ولا عدال لهم».

(٢) قال ابن المبارك: «أعياني بقية، كان يسمّي الكني، ويكتنِي الأسماء» ومثل على ذلك بقوله: «قال: حدثني أبو سعيد الواحظي، فإذا هو عبد القدس».

قلت: يزيد عبد القدس بن حبيب، قال الفلاس: أجمعوا على ترك حديثه، قلت: ما كان ابن المبارك يُفصح بقوله كذاب إلا له، انظر «الميزان» (٢ / ٦٤٣).

ومن تعديات وكيع بن الجراح - فيما أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١١٨٣) - قوله: «من كنى من يعرف بالاسم، أو سمع من يعرف بالكتبة، فقد جهل العلم» وقد تتابع العلماء من التحذير من أحاديث (بقية بن الوليد)، حتى قال أبو مسهر: «احذر حديث بقية، وكن منه على تقية، فإنها غير تقية» انظر «تاريخ بغداد» (٧ / ١٢٤) وأشد ما ينبغي أن يحذر إذا كنى - كما قلنا - حتى قال ابن معين: «إذا لم يُسمّ بقية الرجل الذي يروي عنه وكتّاه، فاعلم أنه لا يساوي شيئاً»، انظر «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٤٢٤ - ٤٢٥)، «تهذيب الكمال» (٤ / ١٩٧) وإياك أن تغتر بما قدمناه عن سفيان، فإن حالاً له غير هذا الحال، ويكفي (نقده) و(ذوقه) وضبط مروياته من قبل تلاميذه بخلاف بقية.

ومقوله أحمد نقلها المصنف عن الحاكم في «المعرفة» وظفرت لأحمد بمقالة يظهر منها تراجعه عما قاله هنا، قال: «توهمت أن بقية لا يحدّث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدّث المناكير عن المشاهير، فعلمته من أين أتي» نقلها ابن حبان في «المجرودين» (١ / ٢٠٠)، وقال على إثرها موضحاً أنه أتي من قبل التدلّيس: «لم يُسبِّرْه أبو عبد الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضوع

الإنكار، وفي دون هذا ما يُسقِط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر هي شأن بقية فَسَبَعَتْ حديثه، وكتب النسخ على الوجه، وتبع ما لم أجد بِعُلُوًّ من روایة القدماء عنه، فرأيته ثقةً مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عَبِيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسير مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عَبِيد الله بن عمر وشعبة ومالك، مثل: المجاشع بن عمرو، والسرري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى المثيمي وأشباههم وأقوام لا يُعرفون إلا بالكتن، فروى عن أولئك الثقات الذين رأهم بالت disillusion ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عَبِيد الله بن عمر عن نافع، وقال: مالك عن نافع - كذا - فحملوا عن بقية عن عَبِيد الله وبقية عن مالك وأسقطوا الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذه كانوا يُسقطون الضعفاء من حديثه ويسوقونه فالتزق».

وهذا الكلام في بقية هو الوسط، الذي لا وكس فيه ولا شطط.

وهذا الضرب من المدلسين ليسوا سواء من حيث الحكم على مروياتهم، فالسند الذي فيه عنونة شعبة وسفيان ليس كالسند الذي فيه بقية، وتنمية شعبة للرواية ليست كتنمية سفيان، وشعبة وسفيان في منزلة وحال تختلف تماماً عن منزلة بقية، نعم، الحكم على من يتدرج عليه وصف من يدلّس عن مجھولين، ولا يدرى من هم، ولا من أين هم: رد مروياتهم ولا كرامة، حتى يثبت عدم الت disillusion، بل في كلام ابن حبان عن بقية ما يدلّ على أنه كان يسوّي، ولذا قال الذهبي في «منظومته» في المدلسين.

ولسيد مسلم حكم بقية في حَذْفِ وَإِخْلَأَةِ دُنْيَةٍ

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيمان» (٤ / ١٦٨): «رمي بقية باستباحة الت disillusion بإسقاط الضعفاء، وهو مفسد لعدالته إن صح ذلك عنه» وتعقبه الذهبي بقوله في «الميزان» (١ / ٣٣٩):

«نعم، والله صَحَّ هذا عنه أنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعةٍ كبارٍ فعله، وهذه بليّة منهم. ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم، وما جرّبوا على ذلك الشخص الذي يُسقطون ذِكره بالت disillusion، أنه تعمّد الكذب، هذا أمثل ما يُعتذر به عنهم!»

(١) يسمى disillusion هذا الضرب بـ(disillusion الشيوخ) أو (disillusion الأسماء)، وهو أن يروي

المجروجين، فَغَيَّرُوا أَسْمَاءَهُمْ^(١) وَكُنَّا هُمْ لَئِلَا يُعْرَفُوا^(٢) [ق/١٣/أ].

٩٨ - قال علي بن المديني: كُلُّ ما في كتاب ابن جُريج: أُخْبِرْتُ عن داود بن الحصين، وأُخْبِرْتُ عن صالح مولى التوأم، فهو عن إبراهيم بن أبي يحيى^(٣).

عن شيخ حديثاً سمعه منه؛ فِي سُمْمِيهِ أَوْ يُكْنِيهِ، أَوْ يُنْسِبُهُ، أَوْ يُصْفِهُ، بِهَا لَا يَعْرِفُ. وَيُدْخِلُ فِي ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يَسْقُطْ شَيْخَهُ وَإِنَّمَا أَسْقُطَ غَيْرَهُ ضَعِيفًا أَوْ صَغِيرًا، تَحْسِينًا لِلْحَدِيثِ.

وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّدْلِيسِ قَبِيحٌ، وَصَانِعُهُ قَدْ تَجاوزَ الْحَدَّ الَّذِي رَخْصَ فِيهِ مِنْ رَخْصِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

مَثَالُهُ: تَدْلِيسُ ابْنِ جُرِيجَ، وَلَذَا ذَمَّهُ الْعُلَمَاءُ، وَحَرَّصُوهُ عَلَى اجْتِنَابِهِ.
قالُ الْحَاكِمُ فِي «سُؤَالَاتِ الْلَّدَارِ قَطْنِي» (رَقْمُ ٢٦٥):
«سُئِلَ عَنْ تَدْلِيسِ ابْنِ جُرِيجَ؟ فَقَالَ: يُتَجَنَّبُ تَدْلِيسُهُ، فَإِنَّهُ وَحْشُ التَّدْلِيسِ، لَا يَدْلِسُ إِلَّا فِيهَا سُمْمَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ، مُثْلِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَىٰ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، وَغَيْرُهُمَا». وَتَدْلِيسُ ابْنِ جُرِيجَ مُشْهُورٌ، وَيَحْذَرُ مِنْ رِوَايَاتِهِ مَا جَاءَ فِيهَا: قَالَ، أَوْ أُخْبِرْتُ، أَوْ عَنْ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ:

«إِذَا قَالَ ابْنُ جُرِيجَ: قَالَ فَلَانٌ، وَقَالَ فَلَانٌ، وَأُخْبِرْتُ جَاءَ بِمَنَاكِيرٍ، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرْتُ فَوْسَمْتُ فَحَسِبْتُ بِهِ».

(١) فِي مُطَبَّعَةِ «مَعْرِفَةِ عِلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ٣٤٥): «أَسَامِيهِمْ».

(٢) فِي مُطَبَّعَةِ «مَعْرِفَةِ عِلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ٣٤٥): «كَيْ لَا يُعْرَفُوا».

(٣) أَسَنَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (٣٤٥ / ٢٥٤) عَنْهُ، لَكِنَّهُ قَالَ: «... فَهُوَ مِنْ كِتَابِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ أَبِي يَحْيَىٰ» وَزَادَ أَنَّ ابْنَ الْمَدِينَيِّ، أَخْذَهَا عَنْ شَيْخِهِ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ.

(فَائِدَةُ مَهْمَةٍ): فِي «الْعُلَلِ» (٢ / ٧٥٣) لِلتَّرْمِذِيِّ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرِيجَ عَنْ عَطَاءِ الْخَرَاسَانِيِّ، فَقَالَ: ضَعِيفٌ، فَقَلَّتْ: إِنَّهُ يَقُولُ أَخْبَرْنِي. فَقَالَ: لَا شَيْءٌ إِنَّمَا هُوَ كِتَابٌ دَفَعَهُ إِلَيْهِ».

٩٩ - حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الزاهد: قال قاسم بن أصبع: قال
أحمد بن زهير قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: «**حُدّثُ**: «من مات
مرি�ضاً مات شهيداً»: رواه حجاج، عن ابن جرير، عن إبراهيم بن أبي
عطاء، عن موسى بن وردان، وإنما كان يُكنى ابن جرير فيقول: ابن عطاء،
وإنما هو إبراهيم بن أبي يحيى»^(١).

فكان ابن جرير يتسع في المناولة والإجازة، ويتحققها بالسماع وقرره الذهبي في «السير»
(٦ / ٣٣١).

بقي التنبية على أمور:
أولاً: قوله «أَخْبَرْتُ» ليس من التدليس، إذ يظهر في هذه الصيغة الانقطاع، وعدم السماع
ولكن تقصد إخفاء الضعيف هو الذي جعل العلماء يمثلون به على التدليس.

ثانياً: كان التدليس يقع من الرواة عن ابن جرير أيضاً، كما في حديث دعاء (حفظ
القرآن) عند الترمذى (٣٥٧) وغيره، وبينه المعلمى في تعليقه على «الفوائد المجموعة»
(ص ٤٣).

ثالثاً: تدليس ابن جرير وعر، وعلل الأحاديث التي يدلّسها متعددة الأنحاء، مختلفة
الضروب، وأسانيدها مروية على ألوان، ولذا تكثر فيها الأقوال وتعلق الجنائية بتدليسه
على الاحتمال في بعض الأحوال.

رابعاً: فصلت الكلام على ما سبق في شرحى لهذا الجزء، انظره فإنه مفيد إن شاء الله
تعالى.

(١) من التدليس الظاهر الذي يقع له: تغيير اسم شيخه الواهى (إبراهيم أبي يحيى الأسلمي)
إلى (إبراهيم بن أبي عطاء) عند روایته لحديث: «من مات مرىضاً مات شهيداً».
نصص على ذلك ابن معين في رواية أحمد بن زهير عنه، وقال عباس الدورى في «تاريخ
ابن معين» (٢ / ٣٧٣) نحوه، ولفظه: «إبراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حدیثه، كان
جهمیاً رافضیاً، قلت لیحيى: یروی ابن جریر عن إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: حدث
عنه: «من مات مرىضاً مات شهيداً».

١٠٠ - حدثنا خلف بن حمدان المالكي، حدثنا عثمان بن محمد، حدثنا
أحمد بن شيبان، حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَاد^(١)، عن ابن
جريج، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول
الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا، وَوَقَى فَتَّانِي الْقَبْرَ، وَغُدِيَ وَرِيحَ عَلَيْهِ
بِرْزُقُهُ مِنَ الْجَنَّةِ»^(٢).

وأنسده عن عباس جمع، مثل: ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٢٠) والعقيلي في «الضعفاء
الكبير» (١ / ٧٥) وابن حبان في «المجرودين» (١ / ١٠٦) والحاكم في «معرفة علوم
الحديث» (ص ٣٤٥ / رقم ٢٥٥ وص ٥٠٧ برقم ٤٤٥) والخطيب في «الموضع» (١ /
٣٦٧) و«الكتفائية» (٢ / ٣٩٨) وسيأتي رقم (١٠١).
(١) رسمها في الأصل «داود»! وهو خطأ. صوابها المثبت.

(٢) الذي يفهم من هذه الفقرة والتي قبلها أن ابن جريج كان يذكر شيخه (إبراهيم) في
ال الحديث المذكور على لونين هما:

الأول: إبراهيم بن أبي عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة.
والآخر: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن أبي هريرة، بإسقاط (موسى بن وردان)
والمتوسع في تحرير الحديث، شاد النفس في البحث عن طرقه بالتنقيب في مصادره يجد
أن الخلاف أوسع فيه من ذلك، وأن ابن جريج كان يسميه بغير اسمه، وغير اسمه على
صور شتى يخفى ضعفه، فكان يقول فيه:
* إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

هكذا رواه حجاج بن محمد عن ابن جريج عنه عن موسى بن وردان عن أبي هريرة
رفعه، أخرجه ابن ماجه (٦٦١٥) وأبو يعلى في «المسند» (١١ / ٦) رقم (٦٦٤٥) وابن
عدي في «الكامل» (١ / ٦، ٢٢٣، ٢٣٤٦) وابن حبان في «المجرودين» (١ / ١٠٦)
والحاكم في «المعرفة» (ص ٥٠٦ / رقم ٤٤٤) والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص
. ١٣٩).

وهكذا رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عنه، عند ابن عدي في

١٠١ - أخبرنا عبد الوهاب ابن مُنير قال: حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا عباس الدورى، حدثنا يحيى بن معين قال: إبراهيم بن أبي يحيى

«الكامل» (١ / ٢٢٣).

* وهكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عنه عن موسى به. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٢٢) والطبراني في «الأوسط» (٥ / ٢٦٢) رقم (٥٢٦٢) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٤ / ٧٧) وهكذا رواه الحسن بن زياد المؤلّوي عن ابن جريج عند ابن عدي (١ / ٢٢٣) وقال القداح مرة أخرى كما عند ابن عدي:

* إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

وهكذا قال عبد الرزاق عن ابن جريج، كما عند ابن ماجه (١٦١٥) وابن عدي (١ / ٢٢٣) وابن عساكر في «تاریخ دمشق» (٦١ / ٢٢٦).

* إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم.

هكذا رواه سعيد بن سالم مرتة ثالثة ومخلف عن ابن جريج به، كما عند ابن عدي (١ / ٢٢٢).

* إبراهيم بن أبي عاصم.

هكذا رواه يحيى بن الم وكل وقال أظنه عن ابن جريج، كما عند ابن عدي (١ / ٢٢٢). فهذه ألوان من روایة ابن جريج، وتدلّسه اسم شيخه المتهّم بالكذب، قال ابن عدي: «وهذا الحديث يرويه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان، ويقول: إبراهيم بن أبي عطاء، هكذا يسمّيه، فإذا روى ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلّسه».

وللحديث طرق أخرى، لا صلة لابن جريج بها، ضربنا عنها صفحًا واستوعبّتها - والله الحمد والمنة - في تعليقي على «التعقيبات على الموضوعات» (رقم ١٠٣)، وانظر «السلسلة الضعيفة» (٤٦٦١).

وقال الخطيب في «الكتفافية» (٢ / ٣٩٩): «ويقال إن ابن جريج روى عنه أيضًا فقال: ثنا أبو ذئب» وسمّاه الواقدي وغيره على ألوانٍ آخر، انظر: «موضّح أوهام الجمع والتفرّق» (٢ / ٣٦٨ - ٣٧١).

كذّاب^(١)، كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء، يكنى عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، كان رافضياً قدريّاً، ليس بشقة^(٢).

١٠٢ - أخبرنا عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل، حدثنا عمر بن محمد بن سليمان العطار، حدثنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم القرشيُّ، حدثنا أبو زرعة الرّازي حدثنا [ق/١٣/ب] ابن نمير، حدثنا أبو خالد الأحمر قال: سمعت الكلبي^(٣) يقول: قال لي عطية: قد كنَّتُك بـأبي سعيد، فإذا قلتُ: حدثنا أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ^(٤).

(١) كذا في الأصل! وعند الحاكم في «المعرفة»: «لا يكتب حديثه» وكذا في «تاريخ الدوري» (٢ / ١٣) أو (رقم ٣٨٥) وفيه: «كان جهيمياً رافضياً». وفيه أيضاً برقم (٧٢١): «كان كذاباً وكان رافضياً» وبرقم (٦٥٧): «وكان رافضياً قدريّاً» وهذا يدلل أن المصنف أبا عمر وـالدوري المقرئ وقع له هذا الكتاب، ونقل منه، ولم يعبأ بلفظ الحاكم والله الموفق والهادي.

(٢) سبق تخرّجه، وانظر فقرة رقم (٩٩) وتعليقي عليها.
وما ينبغي أن يذكر بهذا الصدد أن الخطيب البغدادي أسنده في «الموضع» (٢ / ٣٦٧) وفي «الكتفافية» (١١٨٢) من طريق ابن أبي سكينة الحلبي قال: سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يقول: حكم الله بيني وبين مالك بن أنس، هو سهاني قدريّاً، وأما ابن جريج فإني حدّثته: «من مات مربطاً مات شهيداً» فحدّث عنّي: «من مات مريضاً مات شهيداً» ونسبني إلى جدّي من قبل أمي: إبراهيم بن أبي عطاء».

(٣) سقطت من الأصل، ونقل المصنف هذه الفقرة والتي تليها من «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤٦) بالحرف، وأثبتت ما بين المعقوقتين منه.

(٤) قال ابن حبان في «المجر وحين» (٢ / ١٧٢) في ترجمة (عطية بن سعد العوفي): «سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ بـكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي

عنه، فإذا قيل له: منْ حَدَّثَكَ بِهَذَا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدرى، وإنما أراد به الكلبى، فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلا على جهة التعجب».

قلت: ذلك، لأن الكلبى - محمد بن السائب - كذاب، قال الذهبي في ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٣ / ٩٦٠ - ط الغرب): «وقد اتهم بالأخوين: الكذب والرفض».

وأما المقوله، فأسندها ابن حبان في «المجرودين» (٢ / ١٧٧) من طريق جعفر بن أبيان يقول: ابن نمير به، دون قوله: «قال: قال رسول الله ﷺ». ونقلها عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلل» (١ / ٥٤٨ - ٥٤٩) رقم (١٣٠٦) عن أبيه قال: «بلغني أن عطية...» وذكرها، وزاد: «وكان هشيم يضعف حديث عطية»، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣ / ٣٥٩) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٨٣) والخطيب في «الكفاية» (٣٦٦) و«الموضع» (٢ / ٣٥٥).

وأسنده عبد الله بن أحمد عن أبي أحمد الزبيرى قال: سمعت سفيان الثورى قال: سمعت الكلبى قال: كناني عطية أبا سعيد، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٢٠٠٧) والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣ / ٣٥٩) وابن حبان في «المجرودين» (٢ / ١٧٧) والخطيب في «موضع أوهام الجمع والتفريق» (٢ / ٣٥٥) ونقلها الذهبي في «الميزان» (٣ / ٨٠) عن أحمد، وقال: «قلت: يعني يوهم أنه الخدرى».

وقال الخطيب في «الكفاية» (٣٦٦) عقبه: «قلت: الكلبى يُكْنَى أبا النَّضْرِ، وإنما عَيْرَ عطية كنيته، ليوهم الناس أنه يروى عن أبي سعيد الخدرى التفسير الذى كان يأخذه عنه». قال أبو عبيدة: لا يقال في مثل هذا النوع من التدليس: هل صرح عطية بالسَّياع أم لا، لأن أحدى المدلَّسَة قد سمعها من الكلبى، ولكنه كناه أبا سعيد تدليسًا، فالمميَّز لما رواه عطية عن أبي سعيد الخدرى يمْتَحَن بالثابت منها، ويترك المنكر: ومنْ لَمْ يَمْيِّزْ لَا يَحْلِلْ لَهُ الْحَجَاجُ بِهَا بِحَالٍ، فمثلاً صَحَّحَ البخاري حديث عطية عن أبي سعيد رفعه «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله» وروي من (مسند ابن عمر) وقال: «وحدث عطية عن أبي سعيد عندنا أصح» انظر «العلل الكبير» (٢ / ٧٩٤ - ٧٩٥) رقم (٣٤١) وانظر حديثاً منكراً دلَّسه عطية في «أجوبة أبي زرعة الرَّازِي على أسئلة البرَّذَعِي» (٢ / ٣٧٧ - ٣٧٨).

١٠٣ - قال أبو عمرو: وقد كان الثوري يحدث عن إبراهيم بن هراسة فيقول: حَدَّثَنَا [أبو]^(١) إسحاق^(٢).

(١) سقطت من الأصل، ونقل المصنف هذه الفقرة والتي تليها من «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤٦) بالحرف، وأثبتت ما بين المعقوفين منه.

(٢) إبراهيم بن هراسة - وهراسة أمه، واسم أبيه رجاء - هو الشيباني الكوفي وهو الذي يروي عن سفيان الثوري، وله انفرادات عن الثوري، وقال البخاري: تركوه، وتكلم فيه أبو عبيد وغيره.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ٣٣٣) رقم (١٠٥١): «إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني الكوفي، متrock الحديث» قال: «كان مروان الفزارى يقول: أبو إسحاق الشيباني، تكلم فيه أبو عبيد وغيره» ونقله عنه جماعات.

وتدلisis مروان مشهور، ففي «تاریخ الدوری» (٢ / ٥٥٦ - ٥٥٧): «قال يحيى: كان مروان بن معاویة يحدث عن أبي بكر بن عیاش ولا يسمیه، يقول: حدث أبو بكر عن أبي صالح وبدع الكلبی، يوهمهم أنه أبو بكر آخر.

وسألت يحيى عن حديث رواه مروان بن معاویة عن علي بن أبي الولید؟ فقال: هذا على ابن غراب.

وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢ / ٢٠٣) ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سئل يحيى بن معین وأنا أسمع، كيف كان مروان بن معاویة في الحديث؟ فقال: كان ثقة فيما يروي عمن يعرف، وذاك أنه كان يروي عن أقوام لا يُدری مَنْ هُمْ، ويغير أسماءهم، وكان يحدث عن محمد بن سعيد المصلوب، وكان يغيّر اسمه، يقول: ثنا ابن قيس، لأنه لا يعرف.

قلت: وكان يغيّر اسم المصلوب على ألوان كثيرة، كما تراه في خبر عند العقيلي (٣ / ٧١ - ٧٢) وابن عساکر في «تاریخ دمشق» (٥٣ / ٧٤) وكان يغيّر اسم الحكم بن ظہیر إلى الحكم بن أبي خالد، وترى ذلك موضحاً في «الموضح» (٢ / ٥٧) و«الکفاية» (رقم ١١٧٦) للخطیب و«تاریخ دمشق» (٥٧ / ٣٥٥).

٤١٠ - قال سليمان الشاذكوني: مَنْ أَرَادَ التَّدِينَ بِالْحَدِيثِ فَلَا يَأْخُذُ
عَنِ الْأَعْمَشِ وَلَا عَنْ قَتَادَةِ إِلَّا مَا قَالَا: سَمِعْنَاهُ.

٤١٥ - والضرب الخامس: قوم يدلّسون عن قوم سمعوا منهم
الكثير، وربما فاتهم شيءٌ عنهم^(١)، فيدلّسونه.

ومن كان يغيّر اسم ابن هراسة المالك المتروك ويدلّسه إلى أبي إسحاق الشيباني: علي بن الجعد.

أخرج ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٤٤) من طريق علي بن الجعد ثنا أبو إسحاق،
وساق حديث «إن كثرة الأكل شؤم».

وقال عقبه: «وأبو إسحاق الشيباني هذا هو إبراهيم بن هراسة، كناه علي بن الجعد،
يضعفه، ولئلا يعرف، وهذا الحديث بهذا الإسناد، لا أعلم برويه غير إبراهيم بن هراسة».

فهذا اثنان دلّسا ابن هراسة إلى أبي إسحاق الشيباني: ابن الجعد ومروان الفزارى،
ولعل المراد (مروان) معرفة عن (سفيان) ولكن يعكر عليه أن عبارة الحاكم (الثورى)،
أما الثورى فهو يدلّس في الكنى كما قدمناه، ولكن ابن هراسة تلميذه، فهل كان يكتنفه
لصغر سنّه، ويدركه بكتنيته، فأمر محتمل، والجزم بتخطئة المصنف - بل الحاكم؛ لأن
الكلام له ونقله المصنف عنه - أمر عسر، ولا يبعد أن يدلّسه كما فعل المذكوران، بل
لعلها تعلّم منه، وأخذاه عنه، وتبعاه فيه، والله أعلم.

وحكم هذا النوع من التدليس «في الجملة: إنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عَنْ شَيْخٍ شَيْئًا سَمِعَهُ مِنْهُ،
وَعَدَلَ عَنْ تَعْرِيفِهِ بِمَا اشتَهَرَ مِنْ أَمْرِهِ، فَخَفِيَ ذَلِكُ عَلَى سَامِعِهِ، لَمْ يَصُحُّ الْاحْتِجَاجُ بِذَلِكَ
الْحَدِيثِ لِلْسَّامِعِ، لِكُونِ الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ فِي حَالِهِ، ثَابَتِ الْجَهَالَةُ، مَعْدُومُ الْعَدْلَةِ، وَمَنْ
كَانَ هَذَا صَفَّتُهُ فَحَدِيثُهُ سَاقِطٌ، وَالْعَمَلُ بِهِ غَيْرُ لَازِمٍ» قاله الخطيب في «الكافية» (٢ / ٤٠٢).

(١) كذا في «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٠) للحاكم، وفي الأصل: «عنه»!

١٠٦ - قال علي بن المديني: ربما كان سفيان بن عيينة إذا أراد أن^(١) يدلّس يقول: عشرة عن زيد، منهم: مالك بن مغول، عن مرة، عن عبدالله: «إنَّ اللَّهَ قَسْمٌ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقُكُمْ»^(٢).

١٠٧ - قال علي: وكان زهير وإسرائيل يقولان: عن أبي إسحاق أنه كان يقول: ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن بن الأسود^(٣)، عن أبيه،

(١) في الأصل «أنه»! وأثبته من «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٠).

(٢) هذا الضرب إنما يكون في رجل معروف بصحة رجل، والسماع منه، مثل: ابن جريج عن عطاء، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، وهشام بن عروة عن أبيه، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم من يكون الغالب عليه السماع من حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلاً غير مسمى، أو أسقطه.

وحكم هذا الضرب ترك ذلك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره حتى يدرك عليه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع.
والمثال الذي ساقه أبو عمرو الداني أسنده الحاكم في «المعرفة» (٣٥٠) عن علي بن المديني به.

والظاهر أن ابن عيينة كان يدلّسه ووقع له عن سفيان الثوري، ولم يعجبه رفعه إياه، فكان يمحذه بذكر عشرة عن زيد عن مرة عن عبد الله بن مسعود قوله.

وقد شددت النفس في تتبع من رواه عن زيد موقوفاً. بلغت تسعه من عشرة، وسُقطُهم في شرحِي لهذا الجزء المسمى بـ«بهجة المتتفق»، وذكرتُ سائر طرق الحديث، وبيّنت الفاظه، ومنها «إِنَّ اللَّهَ يَعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يَحْبُّ وَمَنْ لَا يَحْبُّ، وَلَا يَعْطِي الدِّينَ إِلَّا لِمَنْ أَحَبَّ» وأثبتتُ وقفه على ابن مسعود لا رفعه، وينظر «العلل» للدارقطني (٥ / ٢٧٠) و«الميزان» (٢ / ٣٠٦).

(٣) مفاده: أن أبي إسحاق السبيعي دلس هذا الخبر، وأوهم أنه سمعه من عبد الرحمن، ولم يصرح فيه بسماع، ولم يأت فيه بصيغة معتبرة، ولذا تعجب ابن الشاذكوني منه، كما سيأتي برقم (١٠٨)، وانظر الهاشم الآتي.

عن النبي ﷺ في الاستئناء بالأحجار الثلاثة^(١).

(١) نقله المصنف مع تعليق ابن الشاذكوني الآتي من الحاكم في «المعرفة» (ص ٣٥٠ - ٣٥١)، وعلى هو ابن المديني، وأورده بسنده إلى الحاكم: البهقي في «الخلافيات» (٢ / ٩٢) رقم ٣٧٥ - بتحقيقه) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦ / ٤٦). وأخرج البخاري في «صحيحه» (رقم ١٥٦) والنسائي (١ / ٣٩ - ٤٠) والبهقي في «الخلافيات» (٣٧٣) من طريق أبي نعيم قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله - وساقه. وقال البخاري على إثره: «وقال إبراهيم بن يوسف عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن بهذا».

قال ابن حجر في «الفتح» (١ / ٢٥٨): «أراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبي إسحاق دلّس هذا الخبر، كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكوني، حيث قال: «لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره لي».

ولم يذكر ابن حجر مَنْ وصله، لا في «هدى الساري» (ص ٢٤٨ ولا في «الفتح» (١ / ٢٥٨) ولا في «تغليق التعليق» (٢ / ١٠٢)! ولا العيني في «العمدة» (٢ / ٣٠٢). وقال الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢ / ١٨) عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق المصرح بتحديث أبي إسحاق وسماهه إياه من عبد الرحمن بن الأسود: «ليس بشيء». ونقله عنه البهقي في «الخلافيات» (٢ / ٩٣) رقم (٣٧٦ - بتحقيقه)، وقال قبله: «وذكر إبراهيم بن يوسف سماهه لا يجعله متصلًا».

وضعّفه - أي إبراهيم بن يوسف - جماعة، قال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (ق ٩ - وسقط من مطبوعه): «ضعيف الحديث»، وقال النسائي في «ضعفائه» (٢٨٣): «ليس بالقوي» وفي كتاب ابن الجارود: «ليس بشيء». وقال ابن المديني: «ليس كأقوى ما يكون». وقال أبو عبيد الأجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: ضعيف، وذكره أبو العرب والعقيلي وابن شاهين في جملة الضعفاء، انظر «تهذيب الكمال» (٢ / ٢٤٩ - ٢٥١).

وما ينبغي التنبه له: إن رواية إسرائيل ليست كرواية زهير!

فقد أخرجه أحمد (١ / ٣٨٨، ٤٦٥) والترمذى (١٧) والطبرانى في «الكبير» (٩٩٥٢) والبيهقى في «الخلافيات» (٣٧٧) من طرق عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه به.

ولا تتوهمنَّ من عبارة ابن المدينى فى فقرة (١٠٦) أن رواية إسرائيل مثل رواية زهير كلاماً يرويه عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود به! كذلك فالامر كما يلى لك ليس كذلك!

ومما يستفاد من كلام ابن المدينى:

أولاً: إنه لم يقضِ فيه بشيء، فلو كان منقطعاً أو مدلساً لبيته ولم يفعل.
ثانياً: لا يبعد أن يكون أبو إسحاق سمعه من أبي عبيدة، ولذا قول ابن المدينى: «كان زهير وإسرائيل يقولان عن أبي إسحاق» مراده أحدهما - وهو زهير - عنه عن عبد الرحمن بن الأسود، والآخر - وهو إسرائيل - عنه عن أبي عبيدة. فقول أبي إسحاق: «ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن» يحتمل أن يكون نفياً لحديث أبي عبيدة، وإثباتاً لحديث عبد الرحمن، ويحتمل أن يكون إثباتاً لحديثه أيضاً، وأنه كان غالباً يحدّثه به عن أبي عبيدة، فقال يوماً: ليس هو حدثني وحدى، ولكن عبد الرحمن أيضاً.

ومن عجيب التوجيه: ما ذكره السخاوى فى «فتح المغيث» (١ / ٣٢٠ - ٣٢١) ط المنهاج) من أن أبا إسحاق دلس سماع أبي عبيدة من أبيه، وعبارته: «كانه لما فيه من إيهام سماع أبي عبيدة له من أبيه، لا سماع مع إدراكه له، مع أن الصحيح عدم سماعه فيه» وعليه؛ فلا صلة له بإثباتات سماع أبي إسحاق من عبد الرحمن أو نفيه! ونقل السخاوى عن ابن دقيق العيد تسميته له بـ(خفى التدليس).

قلت: وكلامه في «الاقتراح» (ص ٥١٤)، ووجهه على الجادة، فقال: «فظاهره: أن المراد سماعه من عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، لعدوله عن أبي عبيدة، فقيل: إنه تدليس، كما لو قال ابتداءً: عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، ولم يقل قبله: ليس أبو عبيدة ذكره» ولم يتبه على هذا محقق «فتح المغيث»، وقد أطلتُ الكلام على هذا المثال في شرحى على هذا الجزء، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.

وينظر - لزاماً - تعليقي على «الخلافيات» (٢ / ٩٤ - ٩٩)، «هدى السارى» (ص ٢٤٩ - ٢٥٠).

١٠٨ - قال سليمان بن الشاذكوني: ما سمعت بتدليسٍ قطّ أعجب من هذا، ولا أخفى، قال أبو عبيدة: لم يحدّثني ولكن عبد الرحمن^(١) عن فلان عن فلان، ولم يقل: حدّثني، فجاز الحديث وسأر.

١٠٩ - والضرب السادس: قومٌ يَرُوون^(٢) عن شيوخٍ لم يَرُوهُم قطّ، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: [قال]^(٣) فلان، فُحِمِلَ ذلك عليهم على السَّماع، وليس عندهم [عنهم]^(٤) سَمَاعٌ عَالٍ ولا نازل^(٥).

(١) في الأصل: «لم يحدّثني فلان عن عبد الرحمن»! وهو خطأ، وصوابه المثبت كما عند الحاكم في «المعرفة» (٣٥١): وعنه على الجادة البيهقي في «الخلافيات» (٢ / ٩٢) رقم (٣٧٥) - بتحقيقه (٢٣٠). ومن طريقة ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤ / ٤٦).

(٢) في الأصل: «يرون»! وعند الحاكم في «المعرفة» (٣٥١): «رووا».

(٣) سقطت من الأصل، وأثبتها من «المعرفة» (٣٥١).

(٤) سقطت من الأصل، وأثبتها من «المعرفة» (٣٥١).

(٥) صنيع هذا الضرب هو الإرسال ويطلق غير واحد من الأئمة المعروفين على الإرسال تدليساً، فهذا الصنف من الرواية يقولون: قال فلان، ولم يتوهم السامع أنه سمع منه، ولم يأتِ بهم ما قد يوهم ذلك، و«التدليس يتضمن الإرسال لا محالة، لاشراكهما في حذف الواسطة، وإنما يفترقان في أن التدليس يوهم سامع من لم يسمع منه، وهو الموهن لأمره. والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنّه لا يوهم ذلك»، انظر «البحر المحيط» للزركشي (٤ / ٣١٣). وهذا الضرب لا يحتاج بنقله إلا إذا صرّح بالواسطة، ولو كانت إجازة أو مناولة بشرطه، ومن عرف عنه ذلك لم يُقبل خبره، وتعاب روایته، ولا سيما إذا أورده على وجه يحتمل السَّماع، وإن لم يوهم ذلك، فيتوقف على الاطلاع على واسطته، وعلى الفطن أن يدقق ويتتبّه ويحذر ويتحرى.

قال ابن رجب في «شرح علل الترمذى» (٢ / ٥٨٤): «وأما من يدلّس عمن لم يره،

١١٠ - أخبرني عبد الملك بن الحسن في الإجازة، حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الجلّاب^(١) بهمَدان، حدثنا إبراهيم بن نصر، حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال: حدثني صاحبٌ لي من أهل الرَّي [ق/١٤/أ] يقال له: أشرس، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق وكان^(٢) يحدّثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول: حدّثنا الزُّهريُّ، وأخبرنا^(٣) الزُّهريُّ، قال: فقلت له: أين لقيت ابن شهاب؟ قال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له ثم^(٤).

فحكم حديثه حكم المرسل، وقد سبق ذكره، ومتى صرّح بالسماع، أو قال حدثنا أو أخبرنا فهو حُجَّةٌ. وقال يعقوب بن شيبة: «وأما من دلَّس عن غير ثقة، وعمن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رَّخص فيه مَنْ رَّخص من العلماء» انظر «الكفاية» (٣٦١ - ٣٦٢) «شرح علل الترمذى» (٢ / ٥٨٥) «الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة» (٢ / ٢٠٤) ونحوه عند ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٢٨) وزاد آخره: «إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه».

(١) الجلّاب: بجيئ وليس بحاء كما في مطبوع «المعرفة» (٣٥٢ / ٢٦٢) رقم (٢٦٢) للحاكم، وهو نسبة لمن يجلب الرقيق والدواب من موضع إلى موضع، كذا في «الأنساب» (٣٩٩ / ٣) وهو «أحد أركان السنة بهمَدان»، قال شيرويه الدَّيلمي: «كان صَدوقاً قدوة، له أتباع» وقال صالح بن أحمد: «سماع القدماء منه أصحُّ، ذهب عامّة كتبه في المحنَّة، وكُفَّ بصرُّه» توفي سنة اثنين وأربعين وثلاث مائة، ترجمته في «الإرشاد» للخليلي (٢ / ٦٥٨)، «السير» (١٥ / ٤٧٧)، «العبر» (٢ / ٢٦٠).

(٢) كذا في الأصل، وفي «المعرفة»: «فكان».

(٣) هذا أدق مما في مطبوع «المعرفة»: «حدثنا الزهري وحدثنا الزهري».

(٤) أسنده المصنف عن الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٣٥٢ / ٢٦٢) رقم (٢٦٢)، وأخرجه من طريق الحاكم أيضاً ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨ / ٢١٢ - ٢١٣) وابن العديم في «بغية الطلب» (٣ / ١٤٦٦ - ١٤٦٥).

من الصدابة وعدهما

١١١ - قال أبو عمرو: ولنذكر من هذا الضرب جملًا يعمل عليها إذا
ورد فيها شيء.

١١٢ - فمن ذلك أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا
من ابن عمر ولا من ابن عباس قط^(١).

وساقه عنه: «صاحب الكمال» (٢ / ٤٢٢) - «تهذيب المزي») وغيره، وهو يخالف ما
أسنده الفسوبي في «المعرفة والتاريخ» (٣ / ٢١٧) - ومن طريقه ابن عساكر (٨ / ٢١١
- ٢١٢) وابن العديم في «بغية الطلب» (٣ / ١٤٦٦) - إلى عبد الجبار الخطابي عن
إسحاق ابن راشد خبراً جرى بينه وبين ابن شهاب الزهرى، قال: «قال لي ابن شهاب:
هل بقي أحد عنده علم؟ قال: قلت: نعم. رجل من أهل الكوفة يقال له سليمان
الأعمش. قال: هات حديثي عنه، قال: فقلت: لا أحفظ ولكن إن شئت جئتك بكتاب
عندى، قال: هاته. قال: فجئته بكتاب، فقرأه، فقال: ويحك! ما كنت أرى بقى أحد
يُحسن هذا»؟!

قال أبو عبيدة: إن وقعت هذه القصة، فهي دالة على تردد ابن راشد على الزهرى، وولعه
بالكتب، وعنياته بها، وعدم ركونه إلى الحفظ والتحديث إلا بواسطتها، ولكنني أخشى
منها! أو من التزييد في ألفاظها! وثبت لي لقاء ابن راشد لابن شهاب، وبينت ذلك في
شرحى لهذا الجزء، وقررت فيه أن الذي ينكر على إسحاق بن راشد هو توسيعه في
الرواية عن الزهرى بالإجازة أو المناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيح، ولا سيما في
ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط، فنفي لقيا إسحاق بن راشد
للزهرى ليس ب صحيح، ولما روج في بعض أحاديث لم يسمعها منه، ذكر أنها وجادة،
وينظر كتاب ابن حجر في «طبقات المدلسين» (رقم ٤).

(١) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٣): « شيئاً قط». وأثبتت له النسائي في
«المجتبى» (٦ / ١٦٨) رقم (٣٤٦١) سماعاً ومن أبي هريرة لحديث «المختلعتات هن

و كذلك الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، إنما رأه بمكة^(١).

و قد قال أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي^(٢): إنه سمع منه

المنافقات»، قال الحسن على إثره: «لم أسمعه من غير أبي هريرة». و انظر «طبقات ابن سعد» (٧ / ١٥٨)، و «مسند أحمد» (١٢ / ١٠٧ - ١٠٨) مع تعليق أحمد شاكر، و «نصب الراية» (٩١ - ٨٨ / ١) و من أعجب ما وقفت عليه ما ذكره مغلطاي في «إكمال الإكمال» (ص ٤٨) التراجم الساقطة) من كتاب «السمّ» ادعى المالكيون أن الحسن كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدثه أربعة من الصحابة فصاعداً!!

وينظر: «تحفة الأشراف» (٩ / ٣١٩) و «تهذيب التهذيب» (٢ / ٢٦٩).

وأثبتُ في شرحِي لهذا الجزء سماع الحسن من ابن عمر، بناء على إثبات ابن المديني وأحمد وابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ذلك.

بل صرح الحسن بدخوله عليه، ورد ذلك بإسناد جيد عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤ / ٢٤٩).

و صرح بسماعه بمسند حسن في «سنن الدارقطني» (٣٩٠٣ - بتحقيقي) و «مسند الشاميين» للطبراني (٢٤٥٦) و «سنن البيهقي» (٧ / ٣٣٠، ٣٣٤).

وأما سماع الحسن من ابن عباس، ففيه إشكال، وجزم به أحمد شاكر في «شرحه على مسند أحمد» (٥ / ٤٩ - ٥٠) وتعقبته بما لا يرد في شرحِي لهذا الجزء، وبيّنت وهمه في الدليل الذي اعتمدَه، وملتُ لنفي ثبوت ذلك، والله الهادي والواقي.

وأما سمعه من جابر، فهي وجادة، فالحسن روى عن جابر أحاديث وجدتها في «صحيفة» كتبها سليمان اليشكري، والخلاف: هل سمعها على جابر، أم لا؟ ذكرتُ في شرحِي ما ينبغي بذلك.

(١) هو كذلك، لم يحمل منه، ولم يثبت له سماع عنه، ورأه يخضب، ورأه يصلبي، وفصلته في شرحِي على هذا الجزء وأوردت روایات للأعمش فيها التصریح بسماعه من أنس، ولكنها لم تثبت.

(٢) هو العجلي، وكلامه في كتابه «الثقافت» (ص ٢٠٦ - ترتيب الهيشمي).

وأفاد فيه أن الحديث الذي سمعه هو: إن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء...، انظره عند الدارمي (١١ / ١٧١) والترمذى (١٤)، ولكنه قال: «لم يسمع الأعمش عن أنس»

حديثاً واحداً.

والثالث: أنه لم يسمع منه شيئاً.

١١٣ - وكذلك الشعبي لم يسمع من عائشة، ولا من عبد الله بن مسعود^(١)، ولا من أسامة بن زيد، ولا من عليّ بن أبي طالب، إنما رأه رؤية^(٢)، ولا من معاذ بن جبل، ولا من زيد بن ثابت.

١١٤ - وكذا قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس بن مالك وحده^(٣).

١١٥ - وكذلك عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموع منهم^(٤).

وضعفه أبو داود (١٤) لانقطاعه أيضاً.

(١) قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧ / ١٣١): وفي «سؤالات حمزة»: «الشعبي لم يسمع من ابن مسعود، وإنما رأه رؤية» قلت: لم أظفر به في مطبوع «سؤالات حمزة بن يوسف الشهيمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل».

(٢) صحيح عند الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٦٥) رؤية الشعبي له، وساعده منه، وأثبتت الرؤية في عدة آثار، سقطت في شرحي المطول لهذا الجزء.

(٣) صحيح أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ساعده من عبد الله بن سرجس، وزاد ابن المديني: أبو الطفيل، ووقع تصريحه بالسماع من سلمة بن محبق، قال ابن المديني في «علله» (١٢٠): «وهذا عندي باطل» وفصل فيه، وسقطت في شرحي لهذا الجزء المسمى بـ«بهجة المتفع» الأدلة اليقينية على سماع قتادة من أنس.

(٤) نقله المصنف - والذي قبله مع الذي بعده - من «معرفة علوم الحديث» للحاكم (٣٥٥) والمذكور هنا ليس بصحيح على الإطلاق، فقد صح تصريحه بالسماع من ابن عمر ومن جابر وغيرهما، ومن ذلك في «الصحيحين» عنه: «سألت ابن عمر...» وفيهما عنه أيضاً: «سألت جابر...».

نعم، هنالك بعض أحاديث لعمرو عن جابر مرسلة، ولكن بعضها ليس كذلك، ومثلت في شرحي لهذا الجزء على النّوعين، وأطللت في إثبات ساعده من جابر وابن عمر، وبرئت

١١٦ - وعامة حديث مكحول أيضاً عن الصحابة كذلك^(١).

١١٧ - وهذا كله ينافي إلا على الحافظ للحديث، الجامع للطرق.

١١٨ - قال أبو عمرو: فأما أهل الحجاز وأهل الحرمين ومصر والعواли فليس التَّدليس من مذهبهم^(٢)، وكذلك أهل خراسان والجبل^(٣) وأصبهان وبِلَاد فارس وخُوزَستان وما وراء النهر، وكذلك^(٤) أهل المغرب أطرا بلس والقيروان والأندلس وسائر أعمال هذه البلدان، لا نعلم أن أحداً من أئمتهم دَلَّس^(٥).

(عمرو بن دينار) من التَّدليس، بما يثليج صدر المصنف، ويبيّن اضطراب الحاكم في نفيه وإثباته لسماعه من الصحابة.

(١) سردتُ في شرحِي «بِهَجَةِ الْمُتَفَعِّ» أسماء الصحابة الذين أرسل عنهم مكحول، واعتنى بمن صرَّح مكحول بالسماع منهم، وقد ظفرت بتسعة في «مسند الشاميين» للطبراني فقط، ورواية مكحول عن أبي ثعلبة في «صحيح مسلم» وليس ببعيد سماعه من أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٦): «مذهبهم».

(٣) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٦): «والجبال» وفي هامشه في نسخة منه: «الجبال: عبارة عن هَمَدان وَمَا وَالاهِمَا مِنَ الْبَلَادِ».

(٤) من هنا إلى آخر هذه الفقرة من زیادات المصنف على الحاكم، وهي تنبئ عن معرفة المصنف لأهل بلدته وناحيته، وأن له مشاركة بالحديث، ومعرفة بالمشغلين فيه.

(٥) الضوابط المذكورة كلية وهي مهمة للحدبوي، وهي - كما قلنا - منقوله من «معرفة علوم الحديث» للحاكم، وكلامه محصور في طبقة التابعين وتبعيهم، فالتدليس المنفي عن أهل البلدان المذكورة في تلك الطبقة فحسب. المراد به (تدليس الإسناد) لا (تدليس الشيوخ)، قال ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٦٥٠): «أما تدلّيس الشيوخ، فلا تخصي أسماء أهله».

والتدليس في المصريين والشاميين المتأخرین عن الطبقة المذکورة كثیر، بل قال الإسماعيلي: «إن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه، ولا يطرونه طيًّا أهل العراق».

وفسّره ابن رجب في «فتح الباري» (٣ / ٥٤) بقوله: «يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرّحون بالتحديث في روایاتهم، ولا يكون الإسناد متصلًا بالسمع» ويقوله فيه (٣ / ٩٤ - ٩٥): «وقد سبق القول في تسامح يحيى بن أيوب والمصريين والشاميين في لفظة (حدثنا)، كما قال الإسماعيلي».

ولا بد من التنبيه إلى أن التدليس المنفي إنما هو عن أئمة هذه البلدان فحسب، ومع هذا فيتنازع فيه، فابن عيسى - مثلاً - كان يدلّس، وهو مكي، فقال: أصله كوفي، وأما أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس فمكي وهو مدلّس، فقال: ليس من أئمة المكين، فالعبارة دقيقة.

(١) على المخرج أن يحذر من مروياتهم، ويشدّ النفس في تبع الطرق، وأن ينعم النظر في كلام أئمة العلل، من سبر وفحص ونقد.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٣١ - ط الفاروق):

«التدليس في محدثي أهل الكوفة كثیر، قال يزيد بن هارون: لم أر بالكوفة أحد إلا وهو يدلّس، إلا مسعاً وشريكًا» وأسند إلى الأعمش قال: «قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أنَّ رجلاً حدثني عنك بحديث، ما باليت أن أرويه عنك» أي: يمحض الواسطة بينه وبين الأعمش، ويدلّسه عنه.

وكان يفعله بعض من يجلس في مجالس تلاميذ الأعمش، ويسلّمه عن الأعمش بإسقاط الرواية الضعيف.

أسند ابن عبد البر أيضًا (١ / ٣٠ - ٣١) إلى أبي معاوية الضرير قال: «كنتُ أحدهُم: الأعمش عن الحسن بن عماره عن الحكم عن مجاهد، فيجيء أصحاب الحديث بالعشى، فيقولون: حدثنا الأعمش عن مجاهد بتلك الأحاديث، فأقول: أنا حدثته عن الحسن بن عماره عن الحكم عن مجاهد». قلت: وابن عماره أبو محمد الكوفي متوفى.

يسيرٌ من أهل البصرة^(١)، فاماً أهل بغداد^(٢) فليس أحد من متقدّمي
مشيختهم ولا من متأخّرِهم دلّس، ولا ذكر ذلك عنه إلا ما قيل عن أبي
بكر محمد بن سليمان الباغمدي الواسطي أنه كان يدلّس.

١٢٠ - قال أبو عمرو: قد ذَكَرْنا جميعاً ما اشترطناه مما سئلنا عنه وما لم
نُسأَلْ مما يتَّصل بذلك ويرتبط به على مذاهب أئمَّة أصحاب الحديث الذين
هم مصابيح الهدى وزين الورَى، وشرَحنا ذلك طاقتنا ودلَّلنا على حقيقته
غايتنا، جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، وإلى رضاه سائقاً، أمين رب العالمين،

(١) كان محدثوها يدلّسون ولكن ليس على شغف أهل الكوفة، وتولّعهم فيه، أسنَد البخاري
إلى زهير قال: قدمت البصرة، فرأيت حميداً وعنده أبو بكر بن عياش، وجعل حميد
يقول: قال أنس، قال أنس، فلما فرغ قلت له: أسمعت هذا؟ قال: سمعتُ عنَّ أحدَث
عنه.

قال البخاري: يعني أنه لم يقل: سمعت أنساً، وسمعت عنَّ أحدَث عنه، قال: وكان
حميد يدلّس، انظر «العلل» (١ / ١٣٠) للترمذى.

فحميد على الرغم من تصرّيجه بالسَّماع من أنس إلا أنه كان يدلّس عنه أحاديث سمعها
من ثابت البناني.

وانظر «فتح الباري» لابن رجب (٣ / ٩٤ - ٩٥، ١٠٦، ٤ / ٣٩٨ - ٣٩٩). وعدَ ابن
حبان في «الثقافات» (٤ / ١٤٨) ما سمعه من أنس ثمانية عشر حديثاً فقط، وهو من
أحرص الناس على تسبيع التَّدليس وسبره، ووصف الرَّاوي به.
فالتدليس موجود في (الرواية البصرية) في طبقة التابعين وأتباعهم.

(٢) من قوله: «فاماً أهل بغداد...» إلى الآخر تصرف المصنف في عبارة الحاكم واختصرها،
إذ ذكر الحاكم الرواية البغدادية على طبقات، وذكر التَّدليس في آخر طبقة منهم، وهي
السادسة والسابعة، وكان هشيم بن بشير كثير التَّدليس، وهو من أهل واسط، وهي
قريبة على بغداد، وهو من (الطبقة الثانية) على تقسيم الحاكم.

وصلى الله على محمد خاتم النبيين ورضي الله تعالى عن وأصحابه أجمعين.

نقلت لي هذه النسخة من نسخة بخط الشيخ أبي سعيد أيوب بن علي ابن إبراهيم المربعي المالكي وقوبت عليها، وكان قد نقلها من خط المحدث أبي اليمن بركات بن طاهر الخزرجي^(١) وعليها بخطه: قرأ على جميع هذا الكتاب مالكه وكاتبه الشيخ الفقيه الإمام العالم أبو سعيد أيوب بن علي ابن إبراهيم المربعي المالكي، وذكر جماعة ثم قال وحدثهم به عن الشيخ الثقة المسن أبي علي منصور بن خميس المريني^(٢) عن مشايخه المذكورين، فصح لهم ذلك في يوم الجمعة الثاني عشر من شهر ذي القعدة سنة خمس وعشرين وستمائة بمصر، بزقاق الغسل.

وكتب فقير رحمة الله بركات بن ظافر
ابن عبد الله الأنصارى الخزرجي^(٣) ومن خطه نقلت
وكتب عبد الله ابن عبد النور بن محمد الحلبي^(٤)

* * *

(١) سبقت تراجمهم:

قال أبو عبيدة: فرغت من التقاط زيد من «شرح الكبير» على هذا الجزء، في مجالس قليلة، وأيام معدودة، آخرها في الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى، من سنة ألف وأربع مائة وسبعين وعشرين من الهجرة النبوية. والحمد لله الذي بنعمته تم الصالhat، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٢) انظر الحاشية رقم (١).

(٣) انظر الحاشية رقم (١).

(٤) انظر الحاشية رقم (١).

فهرس الأحاديث والآثار^(١)

رقم الصفحة	الصحابي	المبحث أو الأثر
١٠٣، ٩٥	عبد الله بن مسعود	أَتَبْعَوْا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كَفَيْتُمْ
١٣٤	شعبة	أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولُ (ث)
٨٠	الصنابحي	إِذَا تَوْضَأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ
٨٢	الصنابحي	إِذَا تَوْضَأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ
١١٢	أبو مسعود	إِذَا لَمْ تَسْتَحِيْ فَاصْنَعْ مَا شَاءْتَ
١٠٥	جابر بن عبد الله	إِذَا صَمَتْ فَلَيَصُمْ سَمْعُكَ وَبَصْرُكَ (ث)
١٥٤	عبد الله	إِنَّ اللَّهَ قَسْمٌ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ
١٥٤	ابن مسعود	إِنَّ اللَّهَ يَعْطِي الدُّنْيَا مِنْ يَحْبُّ وَلَا يَحْبُّ (ث)
١٢٨	علي	إِنْ تَوْلُوا أَبَا بَكْرٍ تَجْدُوهُ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا
٤٩	النعمان بن بشير	إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ الْحَرَامِ بَيْنَ
١٠٢	ابن عمر	أَنْ رَجُلًا أَتَى امْرَأَةً مِنْ دِبْرِهَا (ث)
١٠	—	أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعةِ أَحْرَفٍ
١٢٥	أبو هريرة	إِنْ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثَيْنِ آيَةً
٨٤	عطاء بن يسار	إِنْ شَدَّةَ الْحَرَّ مِنْ فَيْحَ جَهَنَّمْ فَإِذَا اشْتَدَ الْحَرَّ
٨٠	الصنابحي	إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ
٨٠	الصنابحي	إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ
٦٨	إن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى (ث)	مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيع
٦٦	إن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً فدخل (ث)	ابن شهاب
٦٧	ابن شهاب	إِنْ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَى الصَّلَاةِ يَوْمًا فَدَخَلَ (ث)

(١) ما أمامه (ث) فهو أثر، وما أمامه حرف (ث) فهو في التعليق.

١٥٣	عائشة	إن كثرة الأكل شؤم
٥١	عمر بن الخطاب	إنما الأعمال بالنيات
١٠٨	أبو مسعود	إنما حفظ الناس من آخر النبوة إذا لم تستحِي
١١٢، ١١٠	أبو مسعود	إن مما أدرك الناس
١١٠	عقبة بن عمرو البدرى	إن مما أدركنا من كلام النبوة
١٦٠	أنس بن مالك	إن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء
٨٥	عمر بن الخطاب	أنه دخل على رسول الله ﷺ فرأه مضطجعاً (ث)
١٢٨	حذيفة	إن ولّيتموها أبا بكر فقوى أمين
١٣٥	يزيد بن زريع	التدلّيس كذبة (ث)
٧٣	عائشة	تربيه أرضنا ورقة بعضاً
١٠١	أبو هريرة	تفسير قوله ﴿لواحة للبشر﴾ (ث)
١٠	ابن مسعود	جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة (ث)
١٤٧	—	حديث دعاء حفظ القرآن
١٥٥	الأسود	الحديث في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة
٥٧	أبو هريرة	خمس من الفطرة: تقليم الأظافر (ث)
٧٧	أبو هريرة	خيار ولد آدم خمسة (ث)
٧٧	أبو هريرة	خيربني آدم خمس نوح (ث)
١٠٠	ابن عباس	الرفث: الجماع والفسق: المعاصي (ث)
		سبب نزول ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهآ آخر﴾ (ث)
١٠١	ابن عباس	سيد الأنبياء خمسة (ث)
٧٧	أبو هريرة	سيد ولد آدم (ث)
٦٠	ابن عباس	الشفاء في ثلاثة:
٧٦	أبو هريرة	صنفان من أهل النار لم أرهما

٩٥	عبد الله بن مسعود	عليكم بالسمت الأول (ث)
١٠٧	أبو مسعود	فيها حفظ من كلام النبوة
١٠٠	ابن عباس	في قوله: ﴿فَلَا رُفْثٌ وَلَا فَسْوَقٌ وَلَا جَدَالٌ فِي الْحَجَّ﴾ (ث)
١٠١	عبد الله بن عباس	فاما من دخل الإسلام وعقله ثم قتل فلا توبة له (ث)
٩٧	—	كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير (ث)
١٢١	شداد بن أوس	كان رسول الله ﷺ يعلم أحدهنا أن يقول في الصلاة
٦٣	عائشة	كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك فيه (ث)
١٣٨	الحسن بن محمد	كان النبي ﷺ لا يبئِث مالاً ولا يقيله
١٣٨ ت	الحسن بن محمد	كان النبي ﷺ لا يبئِث مالاً ولا يقيله
٥٦ ت	أنس بن مالك	كان يصلِي العصر
٥٥	ابن عمر	كنا نفاضل ورسول الله ﷺ وأصحابه (ث)
٥٦	أنس بن مالك	كنا نصلِي العصر فيذهب الذاهب إلى قباء (ث)
٥٦ ت	خالد بن مخلد	كنا نصلِي مع النبي ﷺ
٧٢	عمرة	لا يُمنع نفع بئر
١٣٤ ت	شعبة	لئن أزني أحب إلى من أن أحدث (ث)
١٣٤ ت	شعبة	لئن آخر من السماء فأنقطع أحب (ث)
١٣٤	—	لأن أزني أحب إلى من أن أدلُّس (ث)
١٣٥	يزيد بن زريع	لأن آخرَ من السماء أحب إلى من أن أدلُّس (ث)
١٢١ ت	شداد بن أوس	ما من عبد مسلم يأوي إلى فراشه

١١٨	النواس بن سمعان	ما من قلب إلا وهو بين أصبعين
٦٥	ابن عمر	من أتى الجمعة فليغسل
١٣٦	أسماء	المتشبع بها لم يعط كلابس ثوبه زور
١٥٩	أبو هريرة	المختلعتات هن المنافات
٨٧	أبو هريرة	من أقال نادماً أقاله الله نفسه يوم القيمة
١٥٠	أبو هريرة	من مات مرابطاً مات شهيداً (ث)
١٥٠ ، ١٤٧	—	من مات مريضاً مات شهيداً (ث)
١٥١	أبو سعيد	من لا يرحم الناس لا يرحمه الله
٧٥	أبو هريرة	نساء كاسيات عاريات (ث)

* * *

الظواهر واعتراضات واعتراضات واعتراضات

<p>قول ابن عبد الله الحجري في «فهرسته»: ١٤</p> <p>ترجمة موجزة لأبي عمرو الداني: ١٥</p> <p>سماعه للحديث من طائفة من العلماء: ١٦</p> <p>نهاذج من «أرجوزة» الداني: ١٧</p> <p>ثبتت أسماء شيوخ أبي عمرو الداني في هذا الجزء: ١٩</p> <p>«الأرجوزة المنبهة» لأبي عمرو الداني: ٢٤</p> <p>التصويف العلمي للنسخة الخطية المعتمدة في التحقيق: ٢٤</p> <p>ترجمة ناسخ الجزء: ٢٧</p> <p>صحة نسبة الجزء مؤلفه: ٣١</p> <p>تحقيق اسم الجزء وبيان أهميته ونقل علماء المصطلح منه: ٣٢</p> <p>عودة إلى تحرير اسم الجزء: ٣٧</p> <p>تحقيقي لهذا الجزء: ٣٩</p> <p>صورة من طرة الغلاف: ٤٠</p> <p>صورة عن اللوحة الأولى من النسخة المعتمدة في التحقيق: ٤١</p> <p>صورة عن اللوحة الأخيرة من النسخة المعتمدة في التحقيق: ٤٢</p> <p>رواية هذا الجزء، والإشارة إلى مصادر ترجمتهم: ٤٥</p> <p>مقدمة المصنف، ويعده على تصنيف هذا الجزء، وبيان محتواه ومباحثه: ٤٧</p>	<p>مقدمة المحقق: ٥</p> <p>هذا الجزء ينشر لأول مرة: ٥</p> <p>تخصص أبي عمرو الداني في علم القراءات وتأليفيه ما يزيد على مئة كتاب وجزء: ٥</p> <p>رسوخ أبي عمرو الداني في علم الحديث: ٦</p> <p>تعريف ببادرة هذا الجزء: ٦</p> <p>اعتمد أبو عمرو الداني كثيراً على «معرفة علوم الحديث» للحاكم وعلى «ملخص الموطأ» للاقباسي: ٦</p> <p>يبتعد أبو عمرو الداني عن الحشو والاستطراد وعباراته قوية ويمثل بأمثلة دقة: ٦</p> <p>للمحقق شرح مطول على جزء أبي عمرو الداني اسمه «بهجة المتفق»: ٧</p> <p>جهود أبي عمرو الداني الحديثية ومصنفاته فيه: ٨</p> <p>للداني جهود لها تعلق بالحديث والتفسير وتنصص التراجم: ١١</p> <p>ثناء العلماء على أبي عمرو الداني في علمي القرآن والحديث: ١٢</p> <p>قول أبي محمد اللخمي الرشاطي: ١٣</p> <p>قول الحميدي في «جريدة المقتبس»: ١٣</p> <p>قول ابن بشكوال في «صلته»: ١٣</p>
--	--

(١) ما أمامه (ت) فهو في المامش.

نفي المصنف التدليس عن المدينين واسترساله في ذكر غيرهم وتعقبه في ذلك: ٦٣ (ت)	ذكر بيان المسانيد من الآثار وتقسيمها: ٤٨
فصل: ٦٥	معنى المسند عند المصنف وبيان الاختلاف فيه وسببيه: ٤٨ (ت)
قول الراوي: قال أو فعل له حكم المسند المتصل: ٦٥	المتصل وأمثلته: ٤٨
اشتراط معرفة المعنون للمعنون عنه: ٦٥ بيان شروط حجية الإسناد المعنون: ٦٥ (ت)	فصل: ٥٤
الأمثلة على ذلك وتوجيهها: ٦٥ إيراد كلام مهم لابن عبد البر، في التوجيه: ٦٧	الموقوف الذي له حكم الرفع: ٥٤
كلام المصنف في التوجيه: ٦٨ متى يكون خبر المعنون غير متصل؟: ٦٩	صيغ ذلك: ٥٤
فصل: ٧١ المرسل ومعناه: ٧١	صيغ أخرى: ٥٤ (ت)
تخرير المرسل مع المسند وسببيه ومثاله: ٧١ (ت)	مذهب البخاري ومسلم في ذلك: ٥٥ (ت)
مثال المرسل وتوجيهه: ٧٢	الأمثلة على ذلك وتحريجها مع التوجيه: ٥٦
فصل: ٧٤	صيغ تدل على الاتصال في المسند: ٥٩
الموقوف الذي له حكم الرفع: ٧٤	صيغ أخرى: ٥٩ (ت)
مثاله: ٧٥	استشكال وجوابه: ٥٩
الاختلاف في الرفع والوقف: ٧٥ (ت)	صيغ تدل على الانقطاع: ٥٩
مثال آخر: ٧٧	تعقب المصنف في صيغة «رفعه فلان»: ٦٠ (ت)
ألفاظه: ٧٧ (ت)	صيغ أخرى فيها خلاف: ٦٠ (ت)
توجيه المثالين: ٧٩	فصل: ٦١
	الأحاديث المعنونة وحملها على الاتصال بإجماع أهل النقل: ٦١
	عناية العلماء بعبارة المصنف: ٦١ (ت)
	شروط ذلك: ٦١ - ٦٢
	اشتراط الإدراك البين بين المعنون والمعنى عنه وبيان معناه: ٦٢
	مثال على ذلك: ٦٢
	توجيه المثال: ٦٣ \

<p>فصل: ٩٠ أشهر المرسلين من أهل المدينة ومكة والكوفة والشام ومصر: ٩٠</p> <p>أصح المراسيل مرسل سعيد وسبب ذلك: ٩٠ هل سمع قيس بن أبي حازم من العشرة المبشرين بالجنة؟: ٩٠ (ت)</p> <p>هل سمع سعيد بن المسيب من العشرة المبشرين بالجنة؟: ٩١ (ت)</p> <p>إجماع كافة الناس عند مالك، المراد بهم عند المصنف وبيان منازعته في التحديد: ٩١ الفقهاء السبعة، المراد بهم، والاختلاف في تعينهم، والعناية بفقههم: ٩٢ (ت)</p> <p>حجية مرسل سعيد: ٩٣ (ت)</p> <p>باب ذكر بيان المرسل من الآثار وأنواعه: ٩٤</p> <p>الموقوف: جليّ وخفّي: ٩٤ الجلّي معناه ومثاله: ٩٤ الخفّي ومثاله: ٩٧</p> <p>المنازعة في التمثيل وتوجيهه: ٩٨ (ت)</p> <p>فصل: ١٠٠ مثال من الموقوف يعد في تفسير الصحابة: ١٠٠</p> <p>هل تفسير الصحابة له حكم الرفع؟: ١٠٠ (ت)</p> <p>قد يجتمع في الخبر الواحد ما له حكم الرفع وما ليس كذلك، ومثال على ذلك: ١٠١ (ت)</p>	<p>سبات النصوص الشرعية: ٧٩ (ت) أمثلة كلية وضوابط مهمة لما له حكم الرفع من الموقوف: ٧٩ (ت)</p> <p>فصل: ٨٠ المرسل: ٨٠ مثاله: ٨٠</p> <p>الصنابحة وعدهم وضرورة تمييزهم: ٨٠ (ت)</p> <p>جزء مهم للبلقيني «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة» وخدمة المحقق له: ٨١ (ت)</p> <p>مثال آخر: ٨٢ توجيه المثالين: ٨٢</p> <p>باب ذكر بيان المرسل من الآثار وتفصيله: ٨٣ تعريف المرسل: ٨٣ المقطوع والمرسل: ٨٣ (ت) الفرق بين المرسل والمقطوع: ٨٣ (ت)</p> <p>أمثلة على المرسل: ٨٤ مرسل الصحابي: ٨٤ (ت) بم يرتفع السباع؟: ٨٦</p> <p>فصل: ٨٧ نوع من المرسل لا يعرفه إلا المتبحر في الحديث: ٨٧</p> <p>مثاله: ٨٧ المنازعة في المثال: ٨٧ (ت) ما يعين على معرفة هذا النوع ٨٩ (ت)</p>
--	---

أمثلة على المقطوع: ١١٤	مثال على التفسير الذي له حكم الرفع: ١٠٢
المقطوع نوعان خفيان: ١١٤	توجيهي المثال: ١٠٢
ملاحظات على صنيع المصنف في التقسيم: ١١٥ (ت)	فصل: ١٠٣
هل الجهالة انقطاع: ١١٦ (ت)	موقوف يرسل قبل الصحابي: ١٠٣
أزمة المصطلحات: ١١٦ - ١١٧ (ت)	مثال على ذلك وتجويهه: ١٠٣ - ١٠٤
الجهالة ليست بانقطاع عند المحدثين وثمرة ذلك: ١١٧ (ت)	مثال آخر: ١٠٤
مثال على المقطوع: ١١٨	تجويهه: ١٠٦
من الغلط تصلح الغلط الذي وقع فيه الراوي ورده إلى الجادة: ١٢١ (ت)	هذا النوع لا يعرفه إلا أهل التمييز من أهل الصنعة: ١٠٦
مثال آخر: ١٢١	محمد بن عمرو اثنان: ١٠٦ (ت)
تخيّر المثال وتوجيهه: ١٢١ (ت)	فصل: ١٠٧
تراجع شيخنا الألباني عن تضييف حديث: ١٢٤ (ت)	موقوف مسند في الأصل وقصر فيه بعض الرواية: ١٠٧
فصل: ١٢٥	هذا النوع لا يعرفه إلا الفرسان من حفاظ ال الحديث: ١٠٧
ورود رجل غير مسمى في إسناد ويسمى في آخر: ١٢٥	مثاله: ١٠٧
مثاله: ١٢٥	ضبط «لم تستحي» وتوجيه إثبات اليماء وحوذها: ١٠٧ (ت)
هذا المقطوع في الظاهر لا يعرفه إلا الحافظ	توجيه المثال: ١٠٨
الفهم المتبخر: ١٢٧	التخيّر والتفصيل فيه: ١٠٨
فصل: ١٢٨	قصة لطيفة في عدم سماع القعنبي من شعبة إلا حديث واحد: ١١١ (ت)
المقطوع وتعريفه: ١٢٨	باب ذكر المقطوع من الآثار وتمثيله: ١١٣
مثاله: ١٢٨	معنى المقطوع ومثاله: ١١٣
اختصار فاحش لمعنى المثال: ١٢٨ (ت)	ما يلاحظ على صنيع المصنف: ١١٣ (ت)
تجويه المثال: ١٢٩	

تخریجه: ١٢٩

منازعة التمثيل وأنه يصلح للمدلّس لا للمنقطع: ١٣١ (ت)
دقة هذا النوع: ١٣٢

منازعة المصنف في زعمه أن هذا النوع لا يُعرف إلا الحديسي: ١٣٢ (ت)

لطيفة في تدلّيس عبد الرزاق: ١٣٢ (ت)
باب ذكر أحوال المدلّسين من أصحاب الحديث وتقسيم طبقاتهم وشرح مذاهبهم: ١٣٣

معنى التدلّيس: لغة وأصطلاحاً: ١٣٣ (ت)
الغرض من التدلّيس: ١٣٣ (ت)

تحذير شعبة من التدلّيس: ١٣٤
ألفاظه في التحذير: ١٣٤ (ت)
معنى مقوله شعبة: ١٣٤ (ت)

أغراض المدلّسين مختلفة: ١٣٤ - ١٣٥
غرض التابعين من التدلّيس: ١٣٥ (ت)
قولان ليزيد بن زريع في التنفير من التدلّيس: ١٣٥

ضروب التدلّيس ومراتب المدلّسين: ١٣٦
الضرب الأول: ١٣٦

تدلّيس ابن عيينة: ١٣٧ (ت)
الضرب الثاني: ١٣٧

مثالان عليه: ١٣٨
مثال ثالث: ١٣٩

سماع ابن عيينة من الزهرى: ١٣٩ (ت)

أسماء مدلّسين آخرين: ١٤٠
تدلّيس هشيم بن بشير: ١٤٠ (ت)
مثال على تدلّيس هشيم: ١٤٠
تدلّيس العطف: ١٤١ (ت)
مثال آخر يؤكّد أن هشيم مدلّس: ١٤١
الضرب الثالث: ١٤٢
تدلّيس سفيان الثورى: ١٤٢
للثورى (نقد) و(ذوق) في تدلّيسه: ١٤٢
هل شعبة مدلّس؟: ١٤٣
تدلّيس بقية بن الوليد: ١٤٣
الضرب الرابع: ١٤٥
تدلّيس ابن جرير: ١٤٦
مثال على تدلّيس ابن جرير: ١٤٧
تخيير ومزيد بيان: ١٤٨ (ت)
تدلّيس عطية العوفى: ١٥٠
مثاله: ١٥١
تدلّيس الثورى: ١٥٢
تدلّيس مروان الفزارى: ١٥٢ (ت)
تدلّيس علي بن الجعد: ١٥٣ (ت)
تدلّيس الأعمش وقتادة: ١٥٣
الضرب الخامس: ١٥٣
مثال على تدلّيس ابن عيينة: ١٥٤
مثال على تدلّيس أبي إسحاق
السبيعي: ١٥٤
تخيير المثال وتوجيهه: ١٥٥ (ت)
ما يستفاد من كلام ابن المدينى: ١٥٦ (ت)

وأسماء بن زيد وعلي ومعاذ وزيد بن ثابت: ١٦١	من عجيب التوجيه: صنيع السخاوي: ١٥٦ (ت)
عدم سماع قتادة من غير أنس: ١٦١	تدليس عجيب: ١٥٧
من أثبت سماعه من غيره: ١٦١ (ت)	الضرب السادس: ١٥٧
عدم سماع عمرو بن دينار عن أحدٍ من الصحابة: ١٦١	بين الإرسال والتدليس: ١٥٧ (ت)
تعقب ذلك وإثبات سماعه من ابن عمر وجابر وغيرهما: ١٦١ (ت)	مثال على هذا الضرب: ١٥٨
تبれءة عمرو بن دينار من التدليس: ١٦٢ (ت)	المنازعة في تدليس إسحاق بن راشد، وهل التقى بالزهري أم لا؟: ١٥٨ (ت)
عامة حديث مكحول عن الصحابة غير مسموع له: ١٦٢	جمل كليلة وضوابط مهمة في سماع بعض التابعين من الصحابة وعدمه: ١٥٩
التدليس في أهل البلاد: ١٦٢	عدم سماع الحسن من أبي هريرة وجابر وابن عمر وابن عباس: ١٥٩
تدليس الشيوخ: ١٦٢ (ت)	من أثبت سماعه من أبي هريرة: ١٥٩ (ت)
تعقب على كلام المصنف: ١٦٣ (ت)	ثبوت سماعه من ابن عمر: ١٦٠ (ت)
الخذر من تدليس الكوفيين: ١٦٣ (ت)	سماعه من ابن عباس فيه إشكال وتعقب أحمد شاكر: ١٦٠ (ت)
تدليس البصريين: ١٦٤ (ت)	سماعه من جابر وجادة: ١٦٠ (ت)
خاتمة الكتاب: ١٦٤	عدم سماع الأعمش من أنس: ١٦٠
خاتمة التحقيق: ١٦٥ (ت)	ثبوت الإدراك والرؤبة دون السماع والرواية: ١٦٠ (ت)
فهرس الأحاديث والأثار: ١٦٧	عدم سماع الشعبي من عائشة وابن مسعود
الموضوعات والمحفوظات: ١٧١	

* * *



جزء في علوم الحديث
في بيان المتصل والمرسل والموقف والمنقطع

